منطقة في خطر!

العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

GREENPEACE
غرينبيس

عن منتدي البدائل العربي للدراسات

مؤسسة بحثية :(AFA) منتدى البدائل العربي للدراسات **تأسست عام 2008** وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

عن منظمة غرينبيس

فرديًا وجماعيًا، تعكس أفعالنا وسلوكنا ما نؤمن به وكيف ننظر للعالم. كغرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نعتقد أن العالم الأفضل ليس مجرد فكرة ممكنة فحسب، بل أنه بدأ العمل عليها بالفعل. نحن نتخيل عالماً يمكن فيه لمليار عمل شجاع أن يجعل المستقبل أفضل للجميع. هذا التفاؤل هو ما يميزنا في المنطقة، في حين يبدو أن الكثيرين يائسين.

منذ أوائل التسعينيات، تقوم غرينبيس بحملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعمل على إحداث التغيير وتدعو إلى تنفيذ حلول مستدامة لمعالجة المشاكل البيئية في المنطقة وتسليط الضوء على تلك المشتركة في جميع أنحاء العالم.

في العام 2018، تم تأسيس غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كأحدث مكتب إقليمي لشبكة غرينبيس بهدف إعطاء الأولوية للمشاكل البيئية في هذه المنطقة من العالم. نحن نعمل جنبًا إلى جنب مع المجتمعات المحلية، نحشد الشباب ونلهمهم ونقوم بحملات من أجل مستقبل أكثر خضرة واستدامة وأكثر إنصافًا وعدلًا للجميع.

تطمح منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى المساعدة في الإنماء وأن تكون جزءًا من حركة عدالة بيئية نشطة تضع حالة الطوارئ المناخية والتحول العادل إلى الطاقة المتجددة على رأس جداول الأعمال الإجتماعية والسياسية. فنحن نعتمد على الحملات التقليدية والرقمية للوصول إلى أكثر من 400 مليون عربي والتفاعل معهم داخليًا وحول العالم بهدف سد الفجوات بين الحدود.

منطقة في خطر !

العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

تحرير
محمد العجاتي

منسقة المشروع
شيماء الشرقاوي

المساهمون في الأوراق بحسب الترتيب الأبجدي
أماني البعيني - رجاء كساب- ربيع وهبه - ريم عبد الحليم- زياد خالد سلطان السالم - سلمان خير الله - علي أزناك- علي الكرخي- علي صاحب عمرو عدلي- ليلى الرياحي - ماجدا بو داغر خراط - نادين بكداش - نصاف براهمي

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

GREENPEACE
غرينبيس

كل الصور الموجودة في الورقة مأخوذة من مصادر مفتوحة على الإنترنت

منطقة في خطـر !

العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات
(AFA)
بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت
لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org
Tel: +96176386477
Mail: info@afalebanon.org

محتوى هذا الإصدار يعبر فقط عن رأي الكتاب ولا يعبر بالضرورة
عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

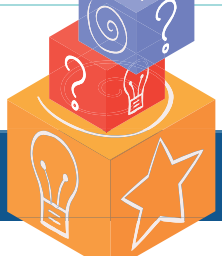

المحتويــات

المقدمة	4
العمران ليس حيادي: حول العلاقة بين العمران والعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية	7
:من أجل عدالة مائية في المنطقة العربية مقاربة قضايا المياه من منظور العدالة الاجتماعية والبيئية	23
في مواجهة الصناعة التقليدية: كيف يمكن تحقيق تنمية صناعية عادلة ونظيفة في المنطقة العربية	37
في البحث عن سيادة الطاقة: من أجل طاقة نظيفة وعادلة في المنطقة العربية	46
الحفاظ على التنوع البيولوجي وتحقيق العدالة الاجتماعية ليست أمورا مستحيلة	65
من أجل السيادة الغذائية في مواجهة نهب الموارد وتدمير البيئة	80
العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية بين الاقتصادي والسياسي مداخل واقترابات متنوعة للمنطقة العربية	94

مقدمــة[1]:

ليس الكلام حول مسألة التغير المناخي والاعتبارات البيئيّة تحضيرًا لمستقبل بعيد أو تحسينًا لوضعٍ قائم، فكما نواجه أزمةَ "كوفيد 19"، هناك أزمة جبّارة تواجه العالم اسمها التغيّر المناخي. وكما أثّر الوباء على كلّ شيء، لا ينحصر أثرُ أزمة التغير المناخي في مسـائل صـغيرة، بل يطال كلّ مناحي الحياة. كما أنّ آثار هذه الأزمة على منطقتنا تفوق غيرها من المناطق. هذا بالإضـافة إلى الخلفيات المتعلقة بالفوارق الهائلة في الدخل والثروة التي تتميّز بها منطقتنا، ونسـتطيع تبيان ذلك مثلًا من خلال أزمة "كوفيد 19" نفسـها، فبعد رواج فكرة المسـاواة في أثر الأزمة بين الفقراء والأغنياء، تبيّن بعد مدّة أنّ من يدفع الثمن الأكبر هم العمّال والفئات الهشـة والأكثر فقرًا. وتتطلّب أزمة التغير المناخي الحادّة التدخّلَ الفوريّ الذي يبدأ من صـياغة تصـوّر أو محاولة لصـياغة الأسـئلة الكبيرة المطروحة، وهناك بالفعل أفكار موجودة في حركات بيئية حول العالم، بل ولدى بعض السياسيين والأحزاب.

ويُسـتهلّ الحديثُ عن البيئة ومدى أهميتها من علاقة البيئة بالنمط الاقتصـادي الحالي. لقد أعدنا تعريف الاقتصـاد ليكون قائمًا على قوى السوق فقط، فأصبح النمو المجرّد للناتج المحلي الإجمالي هو الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية عالميًّا، من دون النظر إلى الاحتياجات الأوسـع والأبعد للأفراد والمجتمعات. ويتميّز هذا النمط بخصـائص تؤثّر بشـكلٍ مباشـرٍ وغير مباشـر على البيئة، فالعولمة الراديكالية تقوم على الاسـتغلال الجائر لليد العاملة والطبيعة في دول الجنوب المضـمونة باتفاقيات التجارة الحرة العالمية، وتهرب الشـركات من التشـريعات، ولا تأخذ بالاعتبار حدود الكوكب وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وغيرها من الكوارث البيئية، ما يجعلنا حتمًا نقترب من الفوضى المناخيّة بالغة التأثير على الحياة البشرية. هذا بالإضافة إلى نفوذ صناعة التمويل على الاقتصاد، والاستغلال الصناعي للطبيعة.

ومن أمثلة هذا التأثير ما طرحه مشـروع سـد بسـري في لبنان من مخاطر على البيئة والذي كان سـيقضي- على حوالي سـتة ملايين متر مربع من الأراضي الزراعية، وعلى سـبعين معلمًا أثريًّا، وهذا شـق متعلق بالسـياحة البيئية الأثريّة. كما أن مرج بسـري هو ثاني أهم ممر للطيور المهاجرة في لبنان. وعندما قررت الدولة اللبنانية بناء السـدّ لم تكن دراسـةُ الأثر البيئي مكتملة، وكذلك التعويض الإيكولوجي لم يكن جاهزًا. وقد اسـتملكت الدولة بعض الأراضي المحيطة بالمرج، ما يطرح تساؤلًا حول قدرتها على استثمارها، ذلك أنّ المرج يمكن أن يشكّل خطوةً بسيطةً على طريق تحقيق الأمن الغذائي في البلاد ذلك أنّه وحده يستطيع تغطية أكثر من 60 % من حاجة لبنان للفراولة، و50% من حاجته للفاصولياء العريضة مثلًا. وفي لبنان هناك أيضًا مصادر مياه يجب حمايتها، ويمكن أن يساهم تجاهل ذلك بالجفاف والتغيّر المناخي.

من المهم كذلك التأكيد على حقيقة أن النماذج البيئية والاقتصـادية تتأثر ببعضـها البعض؛ فالعلاقة ليسـت طريقًا ذات اتجاه واحد، وقد يعني هذا أن المنطقة في حاجة ماسـة إلى "نقلة نوعية" شـاملة في التعامل مع النماذج الاقتصـادية والبيئية، واعتماد نماذج "التعافي الأخضـر"، وفهم الاسـتدامة البيئية، ومواجهة أنماط الاسـتهلاك الشـديدة وآثارها الرئيسية على الاستدامة. وبالتالي تؤثر حالة التراجع البيئي في قضية العدالة الاجتماعية ذلك أن النظام الاقتصادي الحالي الذي يُعتبر الاستغلالُ الجائر للطبيعة والاقترابُ من الفوضى المناخية وتشجيعُ الخصخصة والعولمة والنمو غير المحدود من أهمّ خصائصه ومقوّماته، يستمرّ في توسيع فجوة عدم المساواة بزيادة مستمرّة لتركيز المال والنفوذ مع النخب وتهميش فئات أوسع من المجتمع لتستمر مستويات الفقر والإقصاء في الارتفاع بشكل غير مقبول. وبالتالي فإنّ الحاجة اليوم هي إلى اقتصـاد يضـع الناس والبيئة فوق المصـالح الاقتصـاديّة الضـيقة وقصـيرة الأجل، ويخدم صـحة وسـلامة الناس والكائنات الأخرى، والاسـتدامة البيئية والعدالة الاجتماعية بدلًا من تقويضـها باسـم النموّ والربح، وكذلك ضـرورة أن يكون هذا الاقتصـاد متجدّدًا ومسـتدامًا بطبعه، يعمل بالطاقة المتجددة، ويزيل جميع المواد الكيميائية والنفايات السـامة عن طريق إعطاء الأولوية للتقليل وإعادة الاستخدام في التعامل مع النفايات.

[1] هذه المقدمة هي نتاج حوارات الجلسة التحضيرية للمشروع قامت بصياغتها زينب سرور الباحثة المساعدة بمنتدى البدائل العربي للدراسات.

على أنّ السؤال المشروع هنا هو "يوجد تناقض بين الاقتصاد والبيئة؟ الذي يُظهر خصوصيّةَ وضعيّتنا في المنطقة التي تحوي الكثير من التناقضات، فهل تجوز مثلًا المساواة بين مجتمع متقدم صناعي كالسويد وتُلزم مجتمعًا كمصر ما زال بحاجة إلى تنمية صناعية ومستوى معيّن من الدخل، بنفس المعايير في ما يتعلّق مثلًا بحدود النمو الاقتصادي؟ هناك إذًا تناقضات بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وبين التنمية الصناعية أحيانًا والحفاظ على البيئة، وبالتالي المنطقة العربية في وضعية تختلف قليلًا مع العالم المتقدّم وهي بحاجة إلى التفكير من زاوية الواقع الذي يعيشه الناس. والعلاقات بين التغير المناخي والبيئة والاقتصاد واضحة جدًّا ومرتبطة ببعضها البعض، فمثلًا خطاب كبح النمو الموجود في العالم يربط بشكل مباشر بين الإجراءات الثانية على المستوى الاقتصادي التي يجب أن تُتخذ للتعامل مع اللامساواة، مثل بعض الأطروحات الموجودة، كالخدمات العامة الشاملة أو الدخل الأساسي المعمم أو التعديلات الضريبية المطلوبة التي تحوّل موضوع البيئة إلى مرتكز رئيسي ـ للسياسات التي تحصل. حتى قياس النشاط الاقتصادي يجب أن يتغير بحيث يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي إلى مؤشرات أخرى. ويبقى جهد هام على المعنيين بهذه العلاقة لتطوير خطاب نظري للمنطقة العربية تشكل جزء من خطاب الجنوب في هذه القضية، وهذا الخطاب لا يمكن بلورته بشكل فعال دون بناء قواعد محلية للتفاعل مع هذه القضية.

والسؤال هنا هل التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تسمح أن ينمو الاقتصاد بشكل يسمح بتوفير حياة كريمة للمواطنين ولا يخلّ بالبيئة"؟ إنّ هذا واردٌ وممكن، ولكن يجب أن نغيّر هدفنا، وألا يكون هدفُ الفرد الاستهلاكيةَ والاستخراج، وأن تكون الحياة كريمة في أساسها. يجب أن نبحث عن سبل يكون فيها الاقتصاد والبيئة داعمَين لبعضها البعض لا متناقضين. إلا أنّ التكنولوجيا لا تُعدّ الحلّ السحري لهذه المعضلة كما يروج البعض خاصة مؤسسات التمويل الدولية، ذلك أنّ الحلول التكنولوجية قد لا تكون بالضرورة لصالح نموذج بديل، فقد يحصل نوع من "Green Grabbing"، أي يتم الاستحواذ على موارد الناس من أجل تقديم حلول بيئية. لذا يدعو الحديث عن الحلول التكنولوجية إلى ضرورة التفكير بقدرة النظام الحالي، أي النظام الرأسمالي، على إعادة صياغة الأشياء لصالح نموذج استغلالي نشهده حاليًّا.

وتُعدّ تجربةُ قرية بنبان في مصر مثالًا على ذلك. إذ يُعتبر مشروع بنبان أكبرَ مشروع للطاقة الشمسية في إفريقيا، وهو منفصل تمامًا عن المجتمعات المحلية الموجودة، وتنفّذه 15 تحالفًا دوليًّا أغلبها دول أجنبية. وفي بنبان، لا يوجد أي رابط بين الاقتصاد المحلي، أي الناس، وبين المشروع، فمن غير المعروف إلى أين تذهب الطاقة التي يتم إنتاجها. تمّ الاستحواذ على مساحة ضخمة من الأراضي هي الظهير الصحراوي لمجموعة قرى منها بنبان نفسها، وحصلت نزاعات ومشاكل كبيرة لم تحظَ بتغطية إعلاميّة. وفي النهاية، تمّ التفاهم بين سكان هذه القرى والدولة أن يحصل السكان، وبشكل حصري، على الوظائف الدونيّة في المشروع (حراسة، قيادة السيارات)، وأن ينشئ ـ القيمين على المشروع مدرسة فنية في القرية تدرّس الطاقة الشمسية، وهذا أمر جيد، ولكن حتّى اليوم يُنتج المشروع طاقةً منفصلة تمامًا عن كلّ السكان الموجودين في محيط المشروع، فسكان بنبان لا يعرفون ما يحصل على بعد ثلاثة كيلومترات من أرضهم التي تحوي أكبر مشروع للطاقة الشمسية في إفريقيا. وبالتالي، هذا المشروع شكلٌ من أشكال استيراد التكنولوجيا، وهو يصبّ في الأساس في مصالح الشركات المتعددة الجنسيات. وليس الاعتراضُ هنا على الطاقة الشمسية، ولكن على نموذجٍ للطاقة الشمسية قائم على بناء القدرات المحلية والإنتاج الصغير والمتوسط لا يشترك فيه الناس، وكذلك ليس نقدًا لفكرة التحول نحو الطاقة النظيفة، ولكن ما يحتاج إلى نقاش هو الشكل الذي يتمّ به هذا التحوّل.

وكثيرة هي النماذج القائمة على نسق مشروع بنبان، كمشروع ورزازات في المغرب مثلًا وغيره من المشاريع. ويُظهر التدقيقُ في تفاصيل هذه المشاريع أنّها رأسمالية خضراء تعيد شرعنةَ الاستغلال والاستحواذ على ثروات وأراضي المجتمعات المحلية. لذا عند الحديث عن انتقالٍ أخضرَ وعادل، يجب التفكير في مقاومة الرأسمالية وفي نظام بديل تمامًا. ويحتّم علينا موقعُنا في مجتمعات الجنوب التفكير في العلاقات بين الشمال والجنوب، أي العلاقات الاستعمارية المبنيّة على هيمنةٍ إمبرياليّةٍ وسرقة الثروات، وبلورة خطابات تحوي مفاهيم تلائم واقعنا المحلي وتراعي خصوصياتنا المحلية.

إنّ ما سبق يؤكد أهمية إحداث تغييرٍ في الخطاب الاقتصادي ومقترحات سياسية مستقبلية في المنطقة لتكون أكثر وعيًا بالتهديدات التي يتعرض لها كوكبنا ومستقبلنا. خطاب يضع مبادئ جديدة لاقتصاد يقوم على العدالة والشفافية والمسألة

الديموقراطية تحديدًا، أي مشاركة واسعة من المجتمع، عبر آليات أساسية أهمها تشريعات تعاقب التعدّيات على البيئة وحقوق الإنسان والمشاعات والممتلكات العامة. ثمّ نظام ضريبي من دون إعفاءات مؤذية للطبيعة والإنسان تنقل العبء من العمال والموظفين إلى من يكنزون الثروات ومن يستهلكون أكبر نسبة من الطاقة والموارد وأكبر الملوّثين وعلى المعاملات والمضاربة المالية وغيرها من الأنشطة التي تؤثّر سلبًا على المصلحة والممتلكات العامة. وإعادة هيكلة النظم والمؤسسات الأساسية بشكل تكون أقلّ هرميّة وأكثر شموليّة، فيها ديمقراطية في المعلومات والمعرفة والموارد والنفوذ، وتعتمد اللامركزية في توزيع الطاقة والغذاء.

وتبرز هنا السياسات العامة وفكرة طرح البدائل بين المجتمعات وحركاتها والمؤسسات الدولية وممارستها ففي تونس مثلًا الحديثُ عن البدائل مطروحٌ بطريقة ملحّة نتيجة غياب أجوبة واضحة من الطبقة الحاكمة حول المواضيع الاقتصادية والاجتماعية. وخلال السنوات الأخيرة، ازداد عددُ الحركات الاحتجاجية التي تطالب بعدالة بيئية بشتّى الطرق. والمطروح هو تغيير نظم الإنتاج، وهناك فئات اجتماعية معنيّة بجدوى التغيير تتنظم وتدافع من أجل إنتاج تغيير هذه النظم في بلداننا. في الوقت نفسه، انطلق النسق نحو التغيير، فهناك بدائل ميدانيّة تُصاغ إما من ناحية النظام أو الإنتاج من طرق مختلفة بديلة، أو من ناحية التسويق في الزراعة، في المنتوجات التقليدية، أي هناك إعادة نظر للموضوع. في تونس تحديدًا، يصيغ المواطن بطريقة بعيدة عن الساحة السياسية، إذ لا توجد تشكيلة سياسية اليوم تطرح موضوع البديل، لكن المجتمع التونسي انطلق في التغيير. لدينا إذًا النهج الذي يتغير وهناك نهج المؤسسات التي نجد فيها حديثًا عن التكيف والاستراتيجيات وتقليص الانبعاثات، وهنا ثمة مجال واسع للعمل للتغيير من داخل المنظومة، إلا أنّ المجال الأوسع للتغيير موجود في ما يحدث وسط المجتمع التونسي، إما من ناحية التنظير لما يحصل والتوعية به، أو من ناحية التدقيق بالسياسات التي حصلت وطرق تغييرها. يكون العمل على هذا الموضوع إما عبر النهج المأسس أو النهج المرتبط بالمجتمع. وفي كلتا الحالتين هناك مجال واسع للمجتمع المدني للعمل شرط أن يكون هناك انغماس في الواقع.

أما عن التباينات إقليميا فمن القضايا المهمة الأخرى التي يجب معالجتها قضيةُ الاختلاف بين منطقة الخليج وبقية المنطقة العربية من حيث القابلية لاعتماد اقتصاديات "الطاقة الخضراء"، حيث يعتمد اقتصاد منطقة الخليج بشكل أساسي على الطاقة غير المتجددة مثل البترول والصناعات المختلفة ذات الصلة به. قد لا يكون هذا هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة العربية خاصةً الذين لديهم إرث زراعي وأنماط استهلاك كانت مرتبطة بنموذج الاقتصاد الزراعي على سبيل المثال.

وعلى المستوى الدولي لا بد من التطرق للعلاقات بين الشمال والجنوب، لا سيما عندما يكون هناك إرث استعماري بين دول الشمال (الدول الأوروبية) والمنطقة العربية. هذا الجانب لا يزال يؤثر على الجغرافيا السياسية في المنطقة العربية هنا، ويمكننا أن نشير إلى مفهوم "الاقتصاد الاستخراجي"، وهو الصناعات والجهات الفاعلة والتدفقات المالية، وكذلك العمليات والمخرجات الاقتصادية والمادية والاجتماعية، المرتبطة بالاستخراج المعولم للموارد الطبيعية. يشمل الاقتصاد الاستخراجي استخراج الوقود المعدني والوقود الأحفوري، والعمليات الأحادية الواسعة النطاق في مجالات الزراعة والغابات وصيد الأسماك. كما يثور في هذا الإطار تساؤل حول التناقض بين قضية التنمية والحفاظ على البيئة.

ولأنّ العلاقة بين العدالتين المناخية والاجتماعية متشعّبة ومتوسّعة ومتعددة المداخل، من المهمّ حصر الدراسات بمدخلٍ معيّن أو عدد من المداخل لإيلاء الاهتمام الكافي لها. لذا ركّزت هذه الدراسة على ستّة مداخل في محاولة لاستعراض أبعادٍ متنوعة في هذا المجال هي السياق العمراني، قضايا المياه والمدخل الثالث هو التنمية الصناعية والظلم المناخي، يليه سيادة الطاقة، ثم التنوع البيولوجي وأخيرا السيادة الغذائية والزراعة

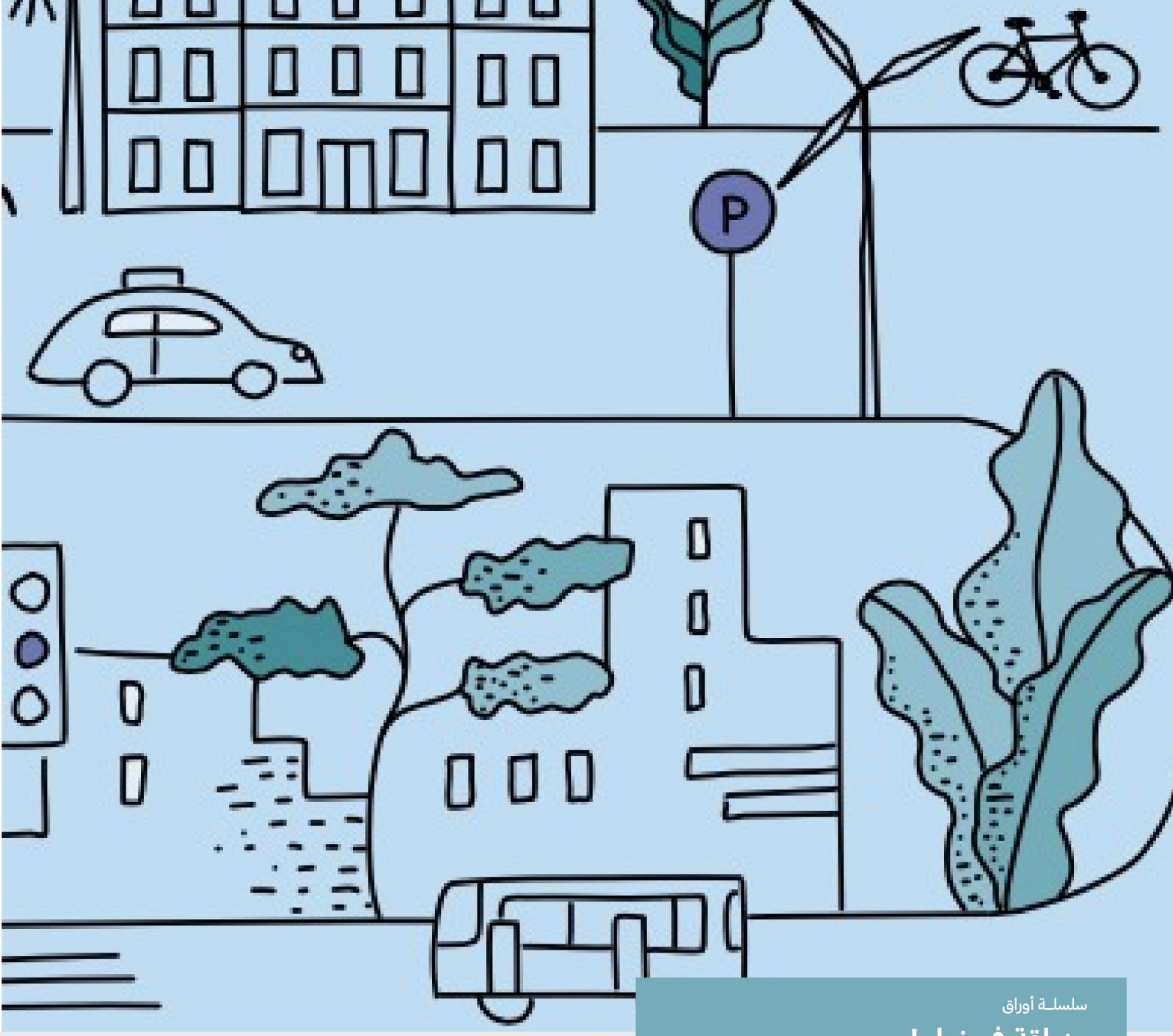

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر!
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

العمران ليس حيادي: حول العلاقة بين العمران والعدالة الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية

ليلى الرياحي
ناشطة في المجتمع المدني التونسي، عضوة في المنصة التونسية للبدائل، وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس

نادين بكداش
مصمِّمة بصريّة وباحثة مدينيّة، وعضو مؤسس في إستوديو أشغال عامة

مقدمة :

يُستعمل لفظ "العمران" اليوم أساسًا، في سياق الهندسة المعمارية وممارسات البناء والتشييد والتعمير، وكأن مفهومه انحصر في الجزء البنائي منه في حين أنه يشمل في الأصل جوانب عديدة أخرى كالعلاقة مع البيئة والنظم الاقتصادية وأشكال التنظيم والاجتماع وإدارة الشأن العام. فالعمران عند ابن خلدون هو "ما يعمَّر به البلاد ويحسن حاله بوساطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي ونجاح الأعمال والتمدن"[2]. هو عبارة عن ديناميكية اجتماعية واقتصادية شبه عضوية، قائمة على تعاون الأفراد والمجموعات التي تربطها علاقة انتماء _عصبية_ وبحث مشترك عن الازدهار. وهو يرتكز على ثلاثة قطاعات اقتصادية طبيعية، ألا وهي الفلاحة والحرف المعاشية والتجارة، ثم تأتي الإمارة والعمارة اللتان تكملان العمران بإعطائه روحًا وجسدًا بصبغات خاصة. عند ابن خلدون، تصبو هذه الديناميكية البشرية إلى تحسين ظروف العيش المشترك وتوفير المعاش ليتسع الاجتماع ويتكاثف التعاون وتكثر فرص العمل التي تسهل الأرزاق وتفتح أبواب الكسب. فالرزق والكسب عند ابن خلدون مرتبطان أساسًا بالعمل، بينما تُعتبر وسائل الربح السهل كالريع والاحتكار مظاهر لاستشراء الفساد والظلم وإنذار بخراب العمران.

مرت ستة قرون على بلورة مفهوم العمران عند ابن خلدون، وما زالت تحليلاته تساعدنا على فهم واقعنا و تنبهنا إلى العلاقة الوطيدة التي تجمع مفاهيم، كالعدل والعمران والبيئة وتطرح علينا أسئلة ملحة متعلقة بأسباب تخلف أممنا وبظروف تحقيق الازدهار.

أما في العقود الأخيرة، فقد سيطرت متطلبات الرأسمالية بشكل متزايد على تحول المشهد الحضري فشجعت تراكم الثروة عبر الاحتكار والمضاربة ونسفت التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية وعمَّقت الفوارق بين "الخاصة" و"العامة" محدثة بذلك مناطق إعمارية مصطنعة موجهة نحو الاندماج في الاقتصاد المعولم بينما تعرَّض بقية المجال الحضري والريفي للتهميش، والإفقار، والاستلاب، والاستنزاف. صاحَبَ هذه التحولات إنتاج فراغات (أمكنة) فاقدة للشرعية. فراغات فرضت السيادة بالقوة على المدينة، محاولةً ترويضها لتقبل تسيد طابع موحد ومنمط لحياة ساكنيها.

إنه طابع تدفعه قوة رأس المال، قائم على إعادة التشكيل المستمرة في مساحات المدينة، من أجل تعظيم قيمة الأصول والموارد، مما يحول إدراك المدينة إلى مجرد وعاء مهمته استيعاب الفائض الاستثماري والتكيف معه. فبحسب لوفيفر، تبسط الدولة سلطتها على فراغات العمران من خلال تطبيق التقسيم والتوحيد والتجزئة الهرمية. ما يتطلب استبعاد كل ما لا يتبع فكرة رأس المال الحديث، من فضاءات أو أنشطة أو مجتمعات. فيكون الفراغ العمراني مجهزًا لتدخل المطورين العقاريين، لطرح المنتج الجاذب لفئات أو أنشطة معينة. فئات منتقاة، تتصف بتعليق المواطنة وانتزاع الصفة السياسية التي تؤهل للمطالبة بالحق (ريجيل وإيسين، ٢٠٠٧). وهو الأمر المرغوب للدول لتجنب واجبات إدارة المدينة التي تصبح ضمن مهام المطورين، وتلتفت فقط إلى الإدارة المالية والاقتصادية والعوائد والأرباح من تلك التوجهات. وكل مرة تنجح الدول في إضافة فراغات ومساحات لذلك التوجه، تجذِّر تعميم ذلك النموذج. وبالتالي، تتقلص واجبات الدول وتقتصر على جمع المكاسب وإدارتها.

لتفعيل ما سبق، فالتسويق لسرديات قائمة على تجذر أفكار، مثل: "الأخلاقيات العامة"، "المدينة العالمية"، "الطابع الحضاري"، و"المنفعة العامة"، يصبح ضروريًّا لضمان خلق مفاهيم تهيمن على النضالات اليومية لمن لا تشملهم تدابير صانعي القرارات العمرانية، أصحاب الحقوق الذين لا يجدون القنوات الضرورية لتفعيل وجهات نظر مغايرة. فمصطلحات المؤسسات الرسمية مقبولة اجتماعيًّا وتصوَّر على أنها مطلب جماعي، لتضفي شرعية إضافية على ممارسات، وإن كانت مقننة، إلا أنّها، مدمِّرة للبيئة المبنيَّة والطبيعية، وبالتالي للمجتمع، وللشبكات الاقتصادية، والثقافية. وبالتالي فهذه الممارسات غالبًا ما تلاقي معارضة مجتمعية، إلا أنَّ القدرة على مجابهتها تختلف بين سياق وآخر. كما أنَّ مفاعيل السياسات العمرانية لا تطال فقط السكَّان الحاليين، إنما أيضًا الأجيال القادمة، فالموارد التي يتم استغلالها لمفاقمة الربح

[2] كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ابن خلدون، 1377.

وتخزين رأس المال، لا يمكن إعادة إنتاجها، بل يوازيها عنف معنوي وحسّي ــ، كالإخلاءات القسـرية التي تسـمَّى تطويرًا عمرانيًّا، واقتلاع الجبال وحفر السـهول والشـواطئ يبرِّر بالتنمية والنمو الاقتصـادي. يغيب بشـكل فاضـح، في مناطق الجنوب، وتحديدًا في المدن العربية، عن هذه العمليَّات التي تؤثِّر مباشرة على نوعية حياة الناس، الناس أنفسهم. فبالرغم من هيمنة السرديَّات التي تنذر بالتطوُّر والرخاء، فإن الواقع المعاش يتصادم بشكل فاضح معها. فمن الواضح أن معايير التنمية لم تُوضـع وفق مصـالح الأكثرية أو بناءً على ممارسـات اقتصـادية اجتماعية قائمة تاريخيًّا، بل تمَّ القضـاء على الموارد، التنوُّع والاستدامة بشكل ممنهج كنتيجة لأحادية الرؤية التي تناسب أصحاب رؤوس الأموال - كما سنستعرض في حالات درسناها في كلٍّ من لبنان، تونس ومصر.

أولًا: دراسة حالة تونس: خليج قابس، الكارثة متعددة الأوجه

لطالما ذكر المؤرخون في تدويناتهم "جنة" تقع على الساحل الجنوبي لإفريقية (تونس) تتميز واحاتها بأنظمة فلاحية إيكولوجية خاصة في مشاهد متميزة لطراز الزراعة ذات الثلاثة طوابق.[3] منظومة واحدة متكاملة قائمة على تقسيمٍ حكيمٍ لمياه العيون الطبيعية وعلى أشكال ملكية اشتراكية للبنى التحتية والمباني وعلى ملكية جماعية للموارد والمعارف والخبرات المنظمة لتسيير الواحات. وتترامى الواحات على طول شاطئ رملي في شكل حوض ترتاده الكائنات من كامل المتوسط للتكاثر. تقع هذه الجنة في منطقة جغرافية خاصة، وهي عبارة عن سهل رطب، واجهته الشرقية على البحر ومحاط شمالًا وغربًا وجنوبًا بسباسب جافة وجبال صخرية وصحاري. إنها واحة قابس الفريدة.

عمَّر البشر هذه المنطقة منذ قديم الزمن وعرفت ازدهارًا متواصلًا منذ الحضارة الأمازيغية معتمدة على الموارد الطبيعية المتوفرة وعلى موقعها الإستراتيجي في شبكة التجارة بالمنطقة. نشأت بهذا أنماط عمرانية خاصة تتأقلم بذكاء مع العوامل الطبوغرافية والمناخية وتعتمد المواد المتوفرة من حجر وطين، وجبس وخشب وغيرها. وحتى بداية القرن العشرين، كان العمران الحضري في المنطقة يتخذ شكل تجمعات سكانية ذات أحجام متشابهة تربطها علاقات اقتصادية واجتماعية وطيدة، منها المستقرة بالواحة[4] ومنها المستقرة بالجبال.[5] فمثلت مدينة قابس قطبًا فلاحيًّا وتجاريًّا وثقافيًّا للعمران البدوي السائد جنوبًا وملتقًى للإثنيات المختلفة (البربر، العرب، اليهود، السود). ومع سيطرة الاستعمار الفرنسي عليها، تمت عسكرة المنطقة فأثرت سياسات الترحيل والتوطين والاستحواذ على الأراضي بشكل عميق في التوازنات المحلية. وشهدت قابس نتيجة لذلك انتكاس حركات الرعي والتجارة في محيطها الجنوبي، وبداية توسع العمران على حساب الواحة لاستيعاب موجات النزوح القسري إليها.

المنوال الاقتصادي "الجديد"

بعد الاستقلال، كان الأمل الشعبي في استرجاع الأراضي المسلوبة وإعادة إحياء الأنشطة الاقتصادية الأساسية وإقرار مبدأ السيادة على الموارد الطبيعية بما يعيد للمدن والأرياف التونسية توازنها وإشعاعها التنموي، غير أن الدولة الفتية اتجهت إلى سياسة مخالفة، تحت شعار "تعصير الاقتصاد".

[3] يظلل النخيل على شجيرات الحنة والرمان وشتى أنواع الثمار التي تحمي بدورها الزراعات الأرضية كالخضر والبقول والحبوب من الحر ومن الشمس.
[4] كجارة والمنزل وشنني وغنوش وبوشامة والحامة والمطوية.
[5] كمطماطة وتوجان.

تتمثل أهم مميزات المنوال الاقتصادي بعد الاستقلال:

الاستحواذ لفائدة الدولة على المخزون العقاري الذي كوّنه الاستعمار.
مضاعفة التشغيل المباشر في الوظيفة العمومية مع اعتماد سياسة الأجور المتدنية.
التعاضد القصري في الفلاحة والتجارة تحت إشراف الدولة (في فترة الوزير أحمد بن صالح[6]، ثم تم التخلي عن هذه السياسة).
مزيد الرهان على أنماط الإنتاج الاستخراجية وتركيز صناعات تحويلية في إطار منشآت وشركات وطنية عمومية.
الانفتاح على التجارة العالمية والارتكاز على المواد ذات الميزات المقارنة (في فترة الهادي نويرة)[7].

على هذا الأساس، رُسمت خارطة تنمية مستجدة تحدد مناطق الإنتاج ومسالك النقل والمرافئ وتعيد النظر في صبغة الأراضي ووظائفها وأشكال ملكيتها. صاحبت هذه الخارطة منظومة قانونية و مؤسساتية تحتكر عبرها الدولة التصرف في الموارد وتوجه العملية الاقتصادية. واعتمد تمويل هذا المنوال الجديد أساسًا على التداين من المؤسسات المالية العالمية ومن دول الشمال.

في الحقيقة، لا يمكن القول إن المنوال المتبع في فترة حكم بورقيبة جديد، فهو في جوهره يمثل تواصلًا للسياسات الاستعمارية الفرنسية في تونس بتوجيه الإنتاج نحو استيفاء احتياجات السوق الفرنسية. وإن وضع بورقيبة يده بهذا المنوال على كافة خيرات البلاد ونظم الإنتاج، إلا أنه واصل الإنتاج بنفس الأسلوب ومن أجل نفس الأهداف، مستعينًا في ذلك بكتلة اجتماعية ذات مكانة مهمة في المعادلة الاقتصادية/الاجتماعية الجديدة، ألا وهي فئة الأُجراء والموظفين.

جنة قابس: ضحية المنوال الاقتصادي

عمومًا، كان لهذا المنوال أثر عميق على تركيبة المجتمع التونسي ونظامه الاقتصادي والعمراني. فقد أفقر فئة الفلاحين بحرمانها من الأرض وبتحديد أسعار منتجاتها على مستويات متدنية وإجبارها على تغيير أنماط إنتاجها.[8] وأثر سلبًا على أصحاب الحرف والصناعات التقليدية بإغراق السوق بالمواد الموَرَّدة وساهم في تقهقر منظومة التجارة الحدودية. كما كرس هذا المنوال التفاوت الجهوي بين الساحل والداخل وبين الشمال والجنوب وعمَّق تصدَّع العلاقات بين الأرياف والمدن. وفي قابس تحديدًا، يتخذ هذا المنوال أبشع صوره، لفظاعة الجرائم البيئية التي يقترفها وكارثية تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية.

[6] وزير نقابي أسند إليه بورقيبة في أوائل الستينيات كل الوزارات الاقتصادية، ثم عزله في 1969.
[7] محافظ البنك المركزي إبّان الاستقلال، عينه بورقيبة وزيرًا أولًا عوضًا عن بن صالح في 1970 وهو مهندس سياسة "الانفتاح" (تحرير الاقتصاد).
[8] ما سبب ارتفاعًا في الكلفة وخلق بذلك حالة تبعية للأسواق الخارجية.

اتُّخذ إذًا القرار منذ 1962 بإنشاء منطقة صناعية في قلب خليج قابس على أرض "حْبُس"[9]، تتمثل في مرفأ صناعي و معمل كيميائي لتحويل الفوسفات المستخرج من الحوض المنجمي وتصديره. لم تنطلق الأشغال إلا في 1972 وكانت تلك النواة الأولى لسرطان سيتمدد ويرتبط عبر سكك حديدية بمنطقة المناجم ليتوسع تدريجيًّا ويشمل اليوم أكثر من 44 مصنعًا كيميائيًّا وأكثر من 1000 مؤسسة أغلبها ملوثة. منطقة صناعية-عسكرية مغلقة تمتد على مساحة 828 هكتارًا ويطلق عليها الأهالي اسم "ألبرت". يمثل "المجمع الكيميائي التونسي" أهم مؤسسة في "البرط" وهي شركة وطنية تشغل قرابة 6500 فرد، بين عمَّال وموظفين وعدد كبير من المناولين، وهي المصدر الخامس لمشتقات الفوسفات في العالم.

لم نعد نتساءل اليوم عن جدوى هذا المشروع الضخم فالتحاليل الاقتصادية الحديثة تخلص إلى أن الكلفة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للربط تتجاوز مداخيله.[10] وقد أصبح اليوم عنصر توتر اجتماعي متواصل محاوره: الحق في الصحة وفي البيئة (خاصة الموارد البحرية) وفي الماء وفي الأرض. فالمصانع تنفث غازاتها السامة على مدار اليوم منذ أربعين سنة، وتضخ 6000 طن من الفوسفوجيبس يوميًّا مباشرة في البحر وتدفن نفاياتها الصلبة المشعة والملوثة في التراب أو تكومها فوقه في الهواء الطلق. ولاستيفاء حاجاتها الهائلة من الماء، تستنزف الطبقة المائية دون أي اكتراث لجفاف العيون ودمار الواحة. ولكل هذا تأثير مباشر على كافة القطاعات والفئات المنتجة، من فلاحين وصيادين وحرفيين وتجار صغار والعاملين في قطاع الخدمات.[11]

يمثل المركب الكيميائي المشغِّل الأساسي في المنطقة، مما يجعله محور المطالبة بالتشغيل وقبلة الحراك الاجتماعي من أجل الحق في العمل، حيث يلجأ الشباب إلى غلق منافذه وتعطيل إنتاجه لإجبار السلط المحلية والوطنية على الإصغاء والاستجابة لمطالبهم[12] المتمثلة أساسًا في وظائف في المجمع أو لدى مناوليه.

من الناحية العمرانية، أدى تمركز التشغيل في المنطقة الصناعية إلى توسع التجمعات السكنية القريبة على حساب الواحة فتضاعفت مساحة قرية غنوش قرابة عشر مرات بين 1951 و 2020، وامتدت كل من شنني و بوشامة حتى التصقتا، أما جارة والمنزل والنحال وقابس القديمة فاختفت تحت أنقاض الكارثة العمرانية والبيئية التي تسمى اليوم مدينة قابس. فالبرنامج الحكومي للتهيئة والسكن والصحة كان بعيدًا عن تحقيق متطلبات الديموغرافيا الجديدة للمنطقة. ورغم استعماله لتقنيات البناء الحديثة، من أسمنت وآجر وحديد وأسفلت، فإنه لم يتمكن من استيعاب النمو العمراني الناتج عن تضاعف عدد السكان. ومع ضغط الأنشطة الصناعية على الموارد المائية ونقص المرافق العمومية وغياب البنية التحتية، سرعان ما انتشر البناء الفوضوي داخل الواحة وخارجها واختفت الأنماط العمرانية التقليدية الصديقة للبيئة تاركة المجال لزحف الأسمنت المسلح. نتج عن هذا التوسع العمراني تدهور الفلاحة بالواحة وتغير أنماط العيش التقليدية والأصيلة إضافة إلى تسجيل ارتفاع حاد في كمية النفايات المنزلية التي أصبح التخلص منها معضلة بيئية حقيقية.

---

[9] أوقاف.

[10] Etude de l'impact de la pollution industrielle dans la région de Gabes ; Commission européenne ; 2018: https://bit.ly/3sIPDmu

[11] De l'anthropocène à l'écozoique. Reconquérir et habiter la zone industrielle de Gabès. Achref Gharib. Mémoire de fin d'étude. Ecole Nationale d'Architecture et d'Urbanisme; 2020.

[12] 2018، 2019، 2020.

لا عدالة اجتماعية دون عدالة بيئية

يعبِّر مثال قابس عن عنف الخيارات الاقتصادية المتبعة في تونس والتي، بتدميرها للمنظومات البيئية والعمرانية، قصفت أسس المعادلات الاقتصادية-الاجتماعية المحلية. فمنذ تركيز المجمع الكيميائي بالمنطقة، توقف تقريبًا نشاط الصيد التقليدي من جراء تسمم البحر، وسبب استنزاف المياه تعطل الزراعة والحرف. كما سبب تلوث الهواء والتربة والمياه مشاكل بيئية وصحية تعد ولا تحصى.، تعمَّقت باكتظاظ السكان وانتشار البناء الفوضوي وغياب المرافق. وجب الإشارة أيضًا إلى الخطر المحدق الذي يمثله هذا المجمع على سلامة المواطنين وأمنهم[13]، حيث أنه لا يمكن استبعاد خطر حلول كارثة به بحجم تلك التي أصابت بيروت أو أكبر.

على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي البحت، تسبب المجمع مباشرة في:

تطوِّر نشاط صناعي مدمر للقطاعات الأخرى.
استغلال طاقة العمل الجهوية في ظروف هشة وغير لائقة وبأجور ضعيفة.
استلاب القيمة المضافة المنتجة محليًّا باحتكار المركز/الدولة لهذا النشاط وتوجيه مداخيله للعاصمة.
تكريس منوال "التشغيل المضاعف" في الدولة suremploi بما يثقل كاهل هذه الأخيرة دون أن يحسن أداءها أو مداخيلها، بل يورطها أكثر فأكثر في منوال فاشل.

[13] ما حدث في مرفأ بيروت يمكن أن يتكرر في أي لحظة في قابس.

ثانيًا: دراسة حالة مصر: مدينة العلمين الجديدة: عملية إنتاج فائض جديد، وثمنه على البيئة والمجتمع

صورة من أرض الواقع لعمليات إنشاء أبراج مدينة العلمين الجديدة

توجهت الدولة أخيرًا، وأكثر من أي وقت مضى، إلى الاقتصاد القائم على الاستثمار العقاري. فعلى مدار ٤٥ عامًا، ما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٥، امتدت ٢٣ مدينة جديدة لتوسع الرقعة العقارية في المدن المصرية. والتي تقوم بشكل رئيسي على احتواء مئات الآلاف من الوحدات السكنية في مشروعات إسكان حكومي، أو أراضٍ مطروحة للاستثمار الخاص. وتلك المدن تخطط لاستيعاب الملايين من السكان. وبالرغم من تعثر المدن الجديدة في جذب أعداد السكان المستهدفة حيث إن نسب إشغالها بالغة التدني، بما يعني أن التوسعات لا تخدم الغرض الأصلي منها وهو استيعاب السكان،[14] فإنه منذ عام ٢٠١٥ بدأت الدولة في طرح مصطلح مدن الجيل الرابع[15]، والذي يضم ٢٠ مدينة جديدة، مستهدفةً جذب ٣٠ مليون ساكن/ـة، والمخطط افتتاحها خلال السنوات القليلة القادمة.[16]

وهو ما يثير تساؤلات عن جدوى طرح المزيد من المدن وإضافة امتدادات عمرانية جديدة، بعد تعثر الامتدادات السابقة في جذب السكان. وهل ينذر بإنتاج فائض عمراني/ عقاري إضافي على الفائض السابق؟ وما هي التأثيرات على البيئة، وعلى المجتمع؟

---

[14] عمرو عادلي، ٢٠١٦.

[15] مدن الجيل الرابع: مدن مبنية على طراز معماري يعتمد على التخطيط السليم واستخدام الطاقة الحديثة ووسائل التكنولوجيا، ويضم مقومات عصرية متكاملة للسكن والحياة، ويخلو من العشوائية. تهدف إلى تعظيم تنافسية مصر لجذب الاستثمارات، وربط شبكة مراكز التنمية بالمناطق الإنتاجية وتحفيز التنمية خارج الوادي. (مدبولي، ٢٠١٨، جريدة العربية).

[16] نقلًا عن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، ٢٠١٨

الثمن البيئي:

"المدن وحدها مسؤولة عن إنتاج ٧٨٪ من انبعاثات الكربون، عالميًّا"[17]

تشـمل مدن الجيل الرابع نوعين من المدن، مدن كامتدادات الظهير الصـحراوي لمدن قائمة، ومدن أخرى كبرى تسـتهدف الاسـتثمار العقاري الفاخر، كالعاصـمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلمين الجديدة بالسـاحل الشـمالي. ومدينة العلمين الجديدة هي مدينة ساحلية تستهدف مليوني ساكن/ـة، للسكن والمعيشة المتكاملة أمام شواطئ البحر المتوسط. وتسوِّق الدولة مدينة العلمين الجديدة كأول مدينة صـديقة للبيئة [18](Eco-City)لأنها تحتوي على محطات للطاقة الشـمسـية وتحلية المياه. وذلك بالإضـافة إلى كونها مدينة اسـتثمارية، تحتوي على فنادق ومناطق ترفيهية ومنتجعات وأبراج إدارية وسـكنية فاخرة[19]. إلا أنه بالتوازي مع تلك الرؤية، تتزايد تخوفات وإنذارات باحثين/ات المناخ والبيئة من ارتفاع منسـوب البحر المتوسـط، الذي قد يتسـبب في غرق الأطراف الشـمالية للدلتا.[20] وتطرح تلك التخوفات المزيد من التسـاؤلات عن الجدوى الاقتصادية لمشروع ضخم كمدينة العلمين الجديدة.

وإضافة إلى المنذرات السابقة، فالنماذج المعمارية المطروحة للمشروع تضاف إلى التخوفات البيئية السابقة. فقد بُدئ بوضع ناطحات سـحاب ملاصـقة لشـاطئ البحر، وتحميل بنية تحتية كثيفة نتيجة التكدس الرأسي للأبراج، وإلى الأضـرار البيئية الناتجة عن تأثر التنوع البيولوجي في المنطقة من خلال حفر وردم آلاف الأمتار. وأيضًـا فالطرز المعمارية المطروحة للمشـروع وباقي مشـروعات المدن الجديدة الكبرى لا تعكس أي تجاوب مع بيئة منطقتنا الحارة. فتسـويق المشـروع كمدينة عالمية، فرض هوية بصرية على المشروع. فمعظم المباني التي يتم إنشاؤها حاليًّا أو المطروحة في التصميم، إما ناطحات سحاب وإما مبانٍ ضخمة ذات واجهات زجاجية بمساحات شاسعة. وهو ما يضيف تساؤلًا جديدًا، بخصوص الطاقة المطلوبة لتشغيل تلك المباني من تكييف أو تدفئة أو حركة. وهو ما قد يشكل حملًا إضافيًّا على استهلاك الموارد، كالمياه في ظل أزمة أكبر.

---

[17] Stern N., 2009. "A Blueprint for a Safer Planet: How to Manage Climate Change and Create a New Era of Progress and Prosperity". London: Bodley Head

[18] المدن الصديقة للبيئة: هو مصطلح جديد، نسبيًّا، تم طرحه من البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في التعامل مع المستقبل البيئي، والاجتماعي والاقتصادي.
Dabayeh, M. Mahdy, D. Maguid, D, 2018. "Towards Adaptive Design Strategies for Zero Carbon Eco Cities in Egypt. Sustainable Cities: Authenticity, Ambition and Dream". IntechOpen

[19] وفقا لمصطفى مدبولي، ٢٠١٨.

[20] Underwood, E., 2018. *"How fast is the Nile Delta sinking?"*, Eos, 99. https://doi.org/10.1029/2018EO097325
El Deberky, Y. 2011. *"Coastal adaptation to sea level rise along the Nile delta, Egypt"*. Coastal Processes, Volume: 149
Hereher, M. 2010. *"Vulnerability of the Nile Delta to sea level rise: An assessment using remote sensing"*. Geomatics, Natural Hazards and Risk Natural Hazards and Risk (4):315-321

صور للتصميمات المعمارية التي يتم تنفيذها على أرض الواقع

الثمن الاقتصادي:

على الصعيد الاقتصادي، حصل مشروع العلمين الجديدة على ميزانية ٧ مليارات جنيه لعام ٢٠١٩، وارتفعت لتصل إلى٣١ مليار جنيه كميزانية متوقعة لعام ٢٠٢١. وذلك لاستكمال أعمال البناء التي تشمل ١٥ برجًا سكنيًّا بارتفاعات تصل إلى ٤١ دورًا، بتكلفة ١٢ مليار جنيه لأعمال الهياكل الخرسانية و١٨ مليار جنيه لتشطيب وتركيب الواجهات الزجاجية، فقط.[21] وبناءً على تلك التصريحات، فتكلفة الأبراج التي وصلت إلى٣٠ مليار جنيه وحدها، لتستهدف تسكين مقرات الشركات الكبرى ومجموعات الدخل الأعلى في مصر فقط. فالمدينة تعتبر امتدادًا لمنتجعات الساحل الشمالي الفاخرة، حيث لا مكان لمجموعات الدخل الأدنى سوى توفير الخدمات، ثم الاختفاء عن الرؤية.

وبناء مشروعات تستهدف الاستثمار في أماكن مختلفة وعديدة، قد تطرح فائضًا آخر. ويعد ذلك التوجه كنزاع اقتصادي على المستوى الإستراتيجي، تنافس فيه الدولة نفسها. وذلك من خلال تضارب تسويق مراكز الاستثمار في مناطق مختلفة. فهل الاستثمار الأمثل يجب أن يكون في أبراج العاصمة الإدارية، أم أبراج مدينة العلمين، أم أبراج الحديقة المركزية بالشيخ زايد، أم أبراج مثلث ماسبيرو، أم أبراج مدينة سفنكس الجديدة؟ وهل حجم المستثمرين داخليًّا وخارجيًّا، بهذا الحجم، الذي يتطلب توفير كل تلك المشروعات وكل تلك الأبراج لتسكينها؟

[21] جريدة المال، ٢٠٢٠، "١٨ مليار جنيه تكلفة تشطيبات الأبراج الشاطئية بمدينة العلمين الجديدة". عدد ٢٧ يوليو ٢٠٢٠. https://bit.ly/2NgCnGl

الثمن على المجتمع والمدينة:

تسويق مدينة العلمين الجديدة وغيرها من المشروعات الكبرى المماثلة كنموذج استثماري، ووسيلة لمراكمة الثروة وتعظيم مدخرات المقتدرين، أو كطرح مدينة بكاملها كصكوك مالية يتم تداولها في الأسواق المحلية أو العالمية، هو تسليع مباشر للسكن. وهو ما ينتزع القيمة الاجتماعية للمسكن، وبالتالي لفكرة المدينة. ويساهم في استدامة الفصل العمراني والاجتماعي، وتشجيع الاستطباق (الإحلال الطبقي العمراني) وإبدال بمجتمعات فقيرة، غيرها ممن يستطيعون تحمل تكاليف الاستثمار. والعمل على مشروعات كأبراج مدينة العلمين الجديدة بتكلفتها الباهظة، هو زحف بدون توقف يتغافل عن كارثة دخول ملايين الأسر المصرية في خط الفقر. والفقر مقترن بتدني جودة الحياة بشكل عام في قلب المدن، والذي أصبح في تآكل مستمر بسبب نقص ميزانيات الصيانة، أو بسبب الهدم والإخلاء لبناء المزيد من المشروعات الاستثمارية. فكما دفعت القاهرة ثمن متاخمتها للعاصمة الإدارية الجديدة، تدفع الإسكندرية ثمنًا مماثلًا، أو أكبر، لمتاخمتها لمدينة العلمين الجديدة. فالتدهور الذي طال المدينة، والتباين الشديد بين جودة المشروعات الرسمية داخل الإسكندرية، وبين جودة المشروعات التي يتم تسويقها في مدينة العلمين الجديدة، كافٍ لإثبات عدم اكتراث الحكومة للمدن الأقدم التي تأوي نسبًا مرتفعة من الفقراء، وتوجيه كل الطاقة للمستخدمين من ذوي شرائح الدخل الأعلى.

ثالثًا: دراسة حالة لبنان:

التنظيم المدني لا يخدم الصالح العام: الأرض والسكان رهينة قطاع الأسمنت

يشكِّل قطاع البناء في لبنان أحد أهم ركائز الرؤية الوطنية للتنمية الاقتصادية، ويتطلب هذا القطاع استخراج 3 ملايين متر مكعَّب من البحص والرمل سنويًّا كحدٍّ أدنى، ما يعني تحويل 50 هكتارًا من الأراضي اللبنانية كمقالع[22]، مع كل ما يعني ذلك من تشويه للبيئة الطبيعية وإلحاق الضرر بالمجتمعات المحليَّة. ولطالما اعتمدت هذه العملية على أطر تنظيم وتشريع تناسب مصالح النافذين المهيمنين على القطاع، وتحقيق أقصى قدر من الربح في الأسواق المحليَّة والخارجية على حساب تنمية قطاعات منتجة.

تموضُع شركات الأسمنت

في عام ١٩٣١، أسست البطريركية المارونية بالشراكة مع شركة فرنسية "شركة الترابة اللبنانية"[23]، التي باتت تعرف اليوم بشركة "هولسيم لبنان"، أوّل معملٍ لصناعة الأسمنت في لبنان على ساحل بلدتي شكا والهري في الشمال. وبعد حوالي عقدين على بدء أعمالها، تم إنشاء _أيضًا على الساحل الشكاوى معمل آخر لصناعة الأسمنت، تابع لـ"شركة الترابة الوطنية" أسسته عائلات نافذة في المنطقة. في ذلك الوقت، لم يكن هناك وزارة تصميم ولا قانون للتنظيم المدني ولا أنظمةً لاستخدامات الأراضي لأيٍّ من بلدات شكا أو تلك المحيطة بها حيث تموضعت الشركتان، أو حتى على الصعيد الوطني. تأسست "شركة الترابة اللبنانية" في ظلِّ الانتداب الفرنسي، وارتبطت بمصالح أوروبية وحلفائها المحليين. التشريعات الوحيدة التي كانت قائمة عند تأسيس الشركتين تعلقت بتنظيم قطاع المقالع والكسارات (1935) وبتطبيق أحكام على صناعة الأسمنت (1938)[24]. إنما الرؤية أو التنظيم المطلوب لتوجيه استخدامات الأراضي ولاختيار مواقع إقامة المنشآت الصناعية، فقد كان غائبًا.

---

[22] دار الهندسة - إيوريف، التقرير النهائي للخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، 2005.

[23] بولس صفير، "نبذة تاريخية مستندة إلى المراجع والوثائق الأولية: بكركي في محطاتها التاريخية 1703-1990"، منشورات معهد التاريخ في جامعة روح القدس، 1990.

[24] إستوديو أشغال عامة، تحوُّل أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الأسمنت، مجلة المفكرة القانونية، 19 كانون الثاني 2019.

توسَّع القطاع، وبعد حوالي العشرين سنة من بدء أعمال الشركة الأولى، تمَّ إنشاء معمل آخر لصناعة الأسمنت على ساحل شكا - تابع لـ"شركة الترابة الوطنية" أسسته عائلات نافذة في المنطقة. حصل هذا التوسُّع عبر عدد من الممارسات التي سمحت وأجازت بها الدولة اللبنانية، مثل الحصول على ترخيص نقل الترابة في 1956 (خلافًا لأحكام مرسوم 1938)، وإشغال أملاك عامة بحرية (خلافًا لقانون 1925 تحديد الأملاك العامة)، وتأسيس مكتب جمركي ومرافئ مستقلة للتصدير (1967)، واستثمار نهر الجوز ونبع الجرادي وحرمان السكان منهما[25]. مع الوقت، بدأت الشركات تسحب مزارعين وصيادين وتشجعهم على العمل لديها وتغريهم بأن الوظيفة ثابتة بمعاش ثابت، ما شجع الكثيرين على ترك الصيد أو الزراعة. فصار للشركات جمهور يشجع ويحمس، وبات العامل يجلب ابنه ليعمل مكانه. وقد تموضعت هاتان الشركتان اللتان تحتكران معظم صناعة الأسمنت في لبنان على ساحل منطقة الكورة لتسهيل عملية التصدير من البحر ولطبيعة التربة المجاورة المكوِّنة من نوعي الكلس والأراجيل (الصلصال)، كما لتوفُّر المياه العذبة من نهر الجوز ونبع الجرادة كمصدر للطاقة والتصنيع.

في خدمة مصالح قطاع الأسمنت

في بداية السبعينيات، صدرت مراسيم لتنظيم أجزاء صغيرة من الكورة وساحلها، إنما لم تكن كافية لضبط وتنظيم عمليات توسُّع الشركات وتغلغل غبارها في المنطقة، في ظل سياسات وطنية أسهمت بشكل كبير في نجاحها وتطوُّرها:

صناعة سوق الأسمنت

عزَّزت الدولة الرابط بين صناعة الأسمنت والشؤون الجيوسياسية الإقليمية من خلال اعتماد سياساتٍ للتصدير والاستيراد تفضِّل قطاع الأسمنت على غيره من القطاعات الإنتاجية كالزراعة. ففي العام 1993 منعت الحكومة اللبنانية استيراد الأسمنت من الأسواق الخارجيَّة، ما أدى إلى زيادة سعر الطن بشكل متكرر، وذلك تحت غطاء ودعم سياسي مستمر لا سيِّما في علاقة الشركتين بالبطريركية المارونية وبالقوى السياسية في زغرتا[26]، بالإضافة إلى علاقة شركة ترابة سبلين مع قوًى سياسية أخرى (جنبلاط وحريري).

اليوم، ثمة ثلاث شركاتٍ تحتكر صناعة الأسمنت في لبنان: شركة الترابة الوطنية (أسمنت السبع) بطاقةٍ إنتاجيةٍ تبلغ ٣ ملايين طن وحصة ٤٣٪ من السوق، هولسيم بطاقةٍ إنتاجيةٍ تبلغ ٢.٢ مليون طن وحصة ٣٨٪ من السوق، وسبلين بطاقةٍ إنتاجيةٍ تبلغ ١.٣ مليون طن وحصة ١٩٪ من السوق[27].

وقد تم ربط هذا التوسُّع المستمر بحاجات البناء وإعادة الإعمار والمشاريع الكبيرة في لبنان والمنطقة. فمع كل نكسة لتصريف الإنتاج، تتواجد مشاريع للإبقاء على مصالح القطاع. فمثلًا لم ينخفض الإقبال المحلي على الأسمنت مع تعليق قروض الإسكان في عام ٢٠١٨ وتراجع الاستثمارات الأجنبية، بل تغيرت وجهة استعماله فقط. ومنذ عام ٢٠١٥، سارع قطاع الأسمنت إلى الاستثمار في أزمة النفايات المستمرة، ما أدى إلى بروز مطامر سامةٍ على طول الساحل. كذلك كان متوقعًا للقطاع أن يستفيد من مشاريع "سيدر" التي طال انتظارها، وغيرها من مشاريع البنى التحتية الضخمة الإشكالية والمثيرة للجدل مثل السدود والأنفاق[28].

---

[25] راجعوا الجدول الزمني الكامل: إستوديو أشغال عامة، أبعد من الأسمنت: نحو رؤية تنموية بديلة لشكا وبلدات الطوق، 2019.
https://publicworksstudio.com/sites/default/files/beyond_cement_0.pdf

[26] لمعلومات عن السياق السياسي ارتكزت على مقابلات أجريناها خلال تشرين ثاني وكانون أول 2018 مع سكان في الكورة، لا سيِّما مع المهندس فارس ناصيف. والجدير بالذكر أنه كان هناك صراع ما بين حزب المردة وحزب الكتائب على عائدات الأسمنت، بحسب كتاب "تاريخ لبنان المقاوم في مئة عام 1900-2000 لعبد الله الحاج حسن، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع 2008.

[27] DAVID WOOD, JACOB BOSWALL, YASMINE MINKARA, UNFAIR GAME: LEBANON'S RIGGED MARKETS ARE KILLING COMPETITION, Triangle, November 2020

[28] إستوديو أشغال عامة، قطاع الأسمنت في لبنان: الأرض والسكان رهينة رأس المال، أبعد من الأسمنت: نحو رؤية تنموية بديلة لشكا وبلدات الطوق، 2019.

عدم تطبيق الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية

الخطة الشـاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، التي صـودق عليها بموجب مرسـومٍ عام 2009، تشـكّل وثيقةً رئيسـةً للتنمية المسـتدامة والتخطيط، وتهدف إلى توجيه الاسـتثمارات العامة الكبيرة مع الحرص على التنمية المتوازنة وترشـيد اسـتخدام الموارد. لكن هذه الخطة لا تحظى بالاحترام اللازم، بل على العكس، تتجاهلها السـلطات تمامًا. منذ صـدورها حتى اليوم، تم التصديق على 42 تصميمًا توجيهيًّا وتم تعديل 69، ولم يذكر سوى 5 منها في الخطة الشاملة[29]. أما باقي المراسيم فلم تستخدم حتى مفردات الخطة الشـاملة، مثل الحديث عن شـبكة مسـاحات طبيعية وثروات طبيعية ومناطق زراعية ذات أهمية وطنية ومناطق معرضة لخطر تلوث المياه الجوفية وغيرها.

وقد أقرَّت الخطة الشـاملة بالقيمة الاسـتثنائية للجزء الشـمالي من السـاحل اللبناني كحاجز طبيعي وخليج بارز واقترحت حماية صارمة حيث تتواجد حاليًّا شركات الأسمنت.

السيطرة على الأرض والمؤسسات:

استفحلت شركات الساحل الشمالي في شراء العقارات لتوسيع المعامل وإنشاء المقالع، كخطوة أولى للسيطرة على الأرض ومواردها. الخطوة التالية كانت إعداد كل ما يلزم لاسـتخدام الأرض بالشـكل والوقت الذي يحلو لها. من ناحية، تتواطأ قوًى سـياسـية وإدارات عامة عدة وتغض النظر عن عمل المقالع القائمة هناك بالقوة خلافًا للقانون، ومن دون الحصـول على أي ترخيص رسمي. تتموضع مقالع شركتي الأسمنت في مواقع تتعارض مع الأطر القانونية القائمة. من ناحية أخرى، يسـاعدهم في ذلك حالة "اللاتنظيم" المتعمّدة، إلى أن وصـل الأمر إلى أن قامت إحدى الشـركتين برفع دعوى قضـائية ضـد الدولة اللبنانية وريحتها عندما حاولت الأخيرة تنظيم بلدة بدبهون التي تعرضـت لتدمير هائل جراء أعمال مقلع شـركة السبع.[30][31]

أصـبح التخطيط في لبنان مجالًا مركزيًّا لعمل الأحزاب الطائفية والسـياسـية والمطورين العقاريين الباحثين عن الربح. في الواقع، يتم استخدام الأدوات "العادية" المتاحة في قانون التنظيم المدني بشكل شائع من قبل جهات فاعلة بطريقة حزبية علنية أو لخدمة مصالح ضيقة. إنَّ التخطيط المستمر لمصالح قلّة يفسر العبارة الشائعة بأن "التخطيط يفتقر إلى التخطيط" في لبنان. في كثير من الأحيان، فإن الغياب المتعمد للتخطيط يصـبُّ أيضًـا في مصـلحة هذه القلّة: 85% من مسـاحة الأراضي اللبنانية ما زالت غير منظمة وتتعرَّض لإهمال اعتباطي يتمثل في عدد التنظيمات الجزئية وكثافة القرارات غير القانونية، ممَّا يتناسب تمامًا مع إفساح المجال لسوء استخدام السلطة على المستويين المحليّ والوطني.

مواجهة مظالم التخطيط المدني

منذ الانتداب الفرنسي. وحتى اليوم، تأثرت مهنة التخطيط في لبنان بشكل استثنائي بأنظمة وأطر التخطيط الفرنسية. بينما شهدت فرنسا تغييرات وتحسينات أساسية في قطاع التخطيط، لا يزال لبنان يعتمد على أدوات التخطيط التقليدية التي تم تطويرها وتطبيقها خلال القرن الماضي. نظام التخطيط الحالي تمليه التصـاميم التوجيهية (خطط اسـتخدام الأراضي land-use plans) التي يشيع استخدامها في لبنان بشكل مادي بحت (تصنيف للأراضي) ومجتزأ، لا يضع في صلب رؤيته للأرض

---

[29] إستوديو أشغال عامة، إنتاج اللامساواة في تنظيم الأراضي اللبنانية، 2017.

[30] للمزيد عن حالة بدبهون: إستوديو أشغال عامة، تحوُّل أرض الكورة من مورد خصب إلى مادة أولية لشركات الأسمنت، مجلة المفكرة القانونية، 19 كانون الثاني 2019.

[31] في أيار ١٩٩٧، صدر قرارٌ لا سابق له عن مجلس الوزراء يعلن تخصيص وتصنيف واعتماد بلدة بدبهون منطقةً خاصةً لمقالع شركات الترابة لمدة عشر سنوات. كانت بدبهون وما زالت بلدةً غير منظّمة، أي أنه لم يصدر إطلاقًا أيُّ تصميمٍ توجيهي لترشيد استخدامات الأراضي فيها. فقام هذا القرار الوزاري _بشخطة قلم_ باستباحة بلدةٍ بكاملها ووضع أرضها وهوائها وبيوتها تحت سيطرة المقالع. وبعد مرور السنوات العشر على صدور القرار، تم تجديده في العام ٢٠٠٧ لمدة سنتين إضافيتين. وربما كان الضغط المجتمعي واقتراب موعد انتهاء صلاحية القرار الدافع حينها لاتِّخاذ المديرية العامة للتنظيم المدني قرارًا بتنظيم بدبهون والبلدات المحيطة بها (زكرون، برغون، قلحات) لأول مرةٍ في تاريخها. صدر التصميم التوجيهي بقرارٍ من المجلس الأعلى المذكور في العام ٢٠١١ وتضمَّن التصميم تصنيف منطقة القلع ومحيطها في بدبهون "منطقة حماية"، وذلك للحدّ من تأثير المقالع وتنظيم نطاق عملها وتوسُّعها. بعد شهورٍ قليلة، وتحديدًا في شباط ٢٠١٦، ادَّعت شركة الترابة الوطنية على الدولة (وزارة الأشغال العامة والنقل) أمام مجلس الشورى لإبطال قرار المجلس الأعلى (٢٠١١). ومن دون أيِّ مواكبةٍ إعلاميةٍ أو دعمٍ لقرار التنظيم المدني، جاء رد مجلس شورى الدولة في آب ٢٠١٦ بوقف تنفيذ القرار وإبقاء المنطقة غير منظمة. في النهاية، ربحت شركات الأسمنت المعركة، وهذا أكبر دليلٍ على أنَّها الأقوى نفوذًا في الدولة اللبنانية.

أيَّ منظور اجتماعي أو اقتصادي أو بيئي. وبالتالي، هو "تخطيط من دون تنمية". وتُصمَّم هذه التصاميم التوجيهية لتكون غامضة ومفتوحة للتفسير من قبل الفاعلين السياسيين والقطاع الخاص، مما يمنح هذه الأحزاب القدرة على المناورة لتحقيق مكاسب خاصة. بالإضافة إلى ذلك، يُروِّج لهذه الخطط ويتم نشرها كآليات "محايدة" يستخدمها التقنيون، بينما في الواقع يجب أن تكون عملية اجتماعية وسياسية يتفاعل معها الأشخاص ويتأثرون بها ويمكن أن يكون لهم تأثير عليها.

لا يكتفي قانون التنظيم المدني في لبنان بعدم ذكر مشاركة المجتمعات المحلية أو الفئات المتأثرة فحسب، بل إنَّ المؤسَّسة الرئيسة المسؤولة عن التخطيط، أي المديرية العامة للتنظيم المدني، تمنع صراحةً الشركات المتعهِّدة من استشارة الناس. عمليًّا، تمثّل المجالس البلدية الإطار التمثيلي المحلّي الوحيد في عملية وضع الخطط الشاملة. لكن من المعروف أن البلديات غالبًا ما تفتقر إلى الموارد وإلى القدرة على تمثيل كافة السكان نظرًا إلى عوامل اجتماعية وسياسية عديدة، لا سيما السكان مِن غير المقترعين وغير المالِكين. وفي ظلِّ عدم مشاركة الفئات الأكثر تأثرًا بالسياسات والمشاريع المُنفِّذة، استحالت دوائرُ صنع القرار إلى مساحاتٍ تكنوقراطيةً يعمُّها الفساد، وتحكمها المصالح الشخصية النخبوية، وتفلتُ باستمرارٍ من المحاسبة.

اليوم، يساهم قطاع الخدمات والريع العقاري اليوم في حوالي 77% من مجمل الاقتصاد اللبناني[32]، وهو اقتصادٌ مدينيٌ ذو امتيازات، إذ عليه أن يتركَّز ضمن نطاق العاصمة كي يحقِّق الأرباح التي تُعلِّل وجوده، وبالتالي هو يساهم على نحوٍ واسعٍ في إقصاء المناطق الأخرى وتهميش اقتصادها المنتج.

بالتالي، بدل أن تفرض خصائص المناطق شكل النشاطات الاقتصادية التي تتناسب معها، جرى العكس تمامًا، إذ تعرَّضت العديد من القطاعات المُنتجة، لا سيما الزراعة وصيد الأسماك والسياحة الداخلية، للخطر، وكذلك صحة الناس وحياتهم، بحجة التنمية وفرص العمل التي يجلبها قطاع الخدمات والريع العقاري، وبالتالي أيضًا قطاع البناء. ومع التدمير لقطاع الزراعة وغيرها من القطاعات المنتجة في لبنان جراء السياسات المتتالية، أصبحت المناطق تعاني الإفقار والبطالة، وبات تخطيطها هو ترجمة بسيطة للرؤية الاقتصادية الأحادية هذه. من هنا، لا بدَّ للنقاش أن يركِّز بشكلٍ خاصٍ على الأسئلة المتعلقة بنوع التنمية الاقتصادية التي يحتاجها لبنان، وكيفية ضمان حقِّ الناس في معيشةٍ مستدامةٍ وعملٍ لائقٍ وبيئةٍ نظيفةٍ وخدماتٍ عامةٍ أساسية.

[32] تقرير دائرة الإحصاء المركزي، 2016.

الخاتمة: ماذا نريد من العمران

"المدن لها القدرة على توفير شيء للجميع، فقط لأنها وفقط عندما تُخلق من الجميع." جين جيكوبز، ١٩٩٣

المجتمعات المحرومة والمهمشة هم من يدفعون الثمن الأكبر في الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية. لذلك، يأتي مصطلح العدالة البيئية ليؤكد حق الناس جميعًا في حماية متساوية ومتكافئة. وعدم تحميل أي مجموعة حصة غير متناسبة مع النتائج البيئية السلبية، الناتجة عن السياسات وتدخلات الحكومات للتنمية الاقتصادية والصناعية والعقارية. ومع ذلك، تستمر تحذيرات باحثين/ات وناشطين/ات العمران للحكومات من مخاطر التوجهات الفوقية التي لا تأخذ السكان كمعطًى رئيسي- في معادلات التنمية. فتخطي الأساليب والرؤى التقليدية في مجالات العمران، أصبح حتميًّا للمساعدة على بناء قواعد جديدة تتيح قبول استخدام المجتمعات المحلية للبيئة العمرانية من خلال تخطيط عمراني ومعماري أكثر حساسية وخصوصية لثقافات واقتصاديات المجتمعات المستهدفة. بدلًا من التعامل مع المدينة كخريطة، وإلزام شعوب كاملة يجمعها التباين في الثقافات والاحتياجات والإمكانيات، بقبول نماذج موحدة ومنمطة. نماذج غير قابلة لإدراك تداخلات الاقتصاد والبيئة والعلوم الاجتماعية في صميم التخطيط العمراني.

ولكن لا يسعنا اليوم، عندما نتأمل واقع منطقتنا، إلا أن نتساءل عن علاقة ما يحيط بنا من مدن وأرياف ونظام سياسي واقتصادي واجتماعي بمفهوم العمران، هل يمكننا الحديث عن العمران في ظل سياسات ظالمة، مضرة بالبشر وبالبيئة وفاقدة للحد الأدنى من الحكمة والعدل؟ فما نشهده من "تطوير عقاري"، "مشاريع إعمار" و"أسواق استثمارية" هو في الواقع يقوم على تدمير هائل لا يمسُّ فقط حاضرنا، بل أيضًا مستقبل الأجيال القادمة. وقد ساهمت هذه القوالب في تحويل الأرض إلى سلعة وتجريدها من قيمتها الاجتماعية، وبالتالي من قدرة الناس على إنتاج مدن تناسب حاجاتهم وتطلعاتهم. علاوة على ذلك، جرى هذا التدمير عبر وسائل متجذرة في فساد وزبائنية وسلطوية النظام الحاكم في الدول الثلاث المذكورة. ففي لبنان تمازج رأس المال مع أمراء الحرب يتجلّى في حالة هيمنة شركات الأسمنت على البيئة والعمران. أمَّا في مصر، فالمقدرة في تشييد مدن جديدة لمجتمعات وهمية ومستخدمين غير موجودين تنبع من سلطوية النظام الحاكم. وفي تونس تتزاوج رؤية الدولة "التنموية" مع الفوائد العقارية، ليصبح المجال العقاري/العمراني أساسيًّا لتجليات الرشوة والفساد (فرشيشي). مع أن السياقات مختلفة، فإن تسخير الأرض والموارد لمراكمة رأس المال تمَّ إنجازه بكم هائل من العنف وبفضل غياب الأطر والقنوات التي تشرك المجتمعات في صياغة السياسات المدينية. فالقوانين التي ترعى استخدامات الأراضي والتوسُّع العمراني هي بأغلبيتها امتداد لسياسات وضعت في ظل الاستعمار وتم التعديل عليها عندما تناسب النافذين. فكثرة الأراضي غير المنظّمة والإهمال الاعتباطي لأحياء بأكملها، هو الوجه الآخر لغياب مفهوم التنمية في ترشيد استخدام الأراضي. لم تتعامل هذه الدول مع الاضطرابات المدينية التي واجهتها على مرِّ العقود، إن كانت نتيجة السياسات التي تمركزت على المدن وأفقرت الأرياف أو موجات اللجوء والتهجير بسبب الحروب. تجاهلت هذه الدول أولوية تعافي المجتمعات الممزقة، بل استغلت الظروف الاجتماعية الصعبة لتمرير مشاريع تستحوذ على البيئة والعمران لتفاقم هشاشة المجتمع. ففي ظل عدم مشاركة الفئات الأكثر تأثرًا بالسياسات والمشاريع، أصبحت دوائر صنع القرار مساحات تكنوقراطية يعمُّها الفساد، وتحكمها المصالح الشخصية النخبوية، وتفلت باستمرار من المحاسبة. في النهاية تصبح تعرية رؤى السلطة المسلوخة عن مصالح الناس، من أدوات الناشطية الأساسية للوصول إلى عدالة بيئية واجتماعية.

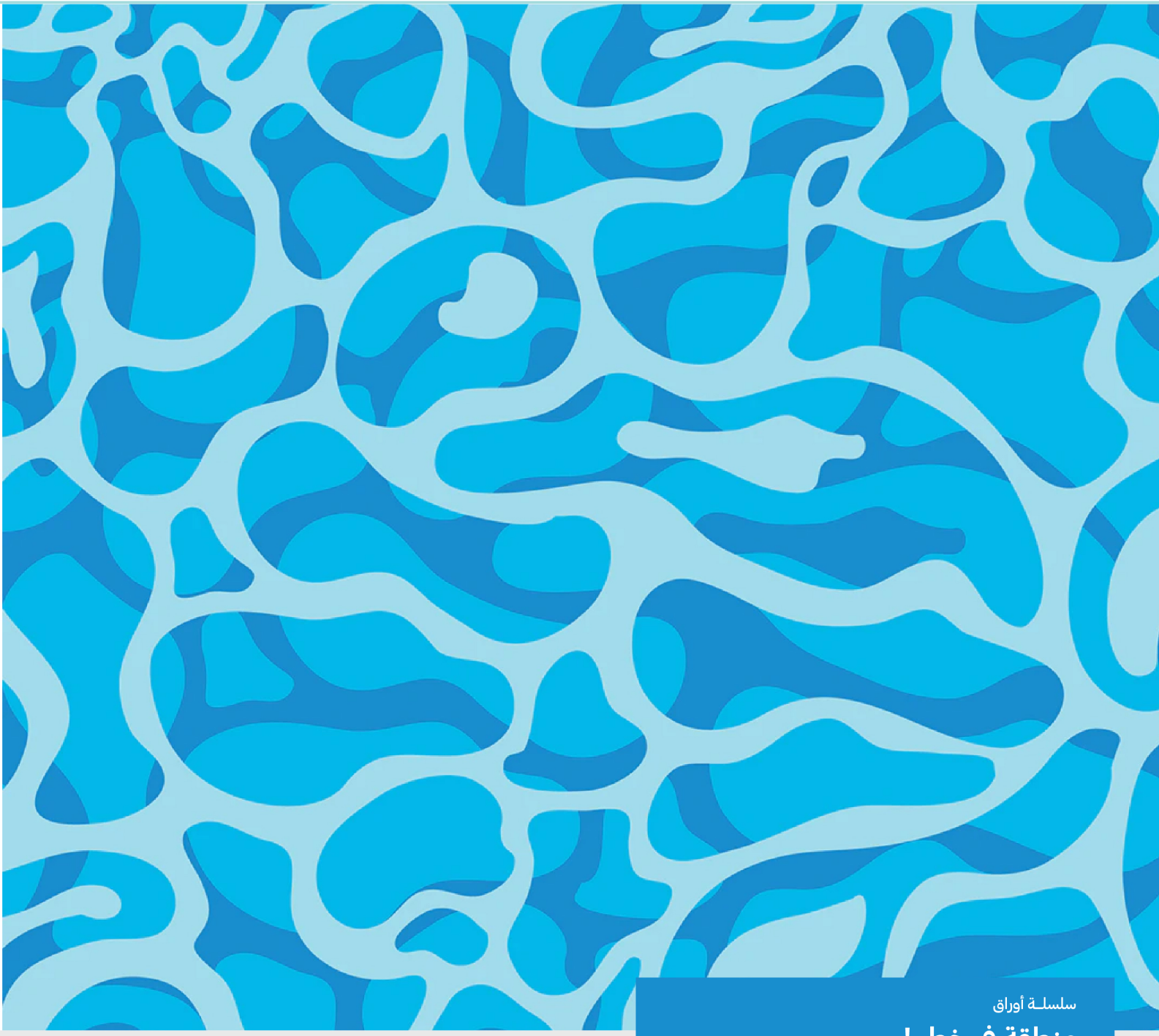

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

من أجل عدالة مائية في المنطقة العربية : مقاربـة قضايـا المياه مـن منظـور العدالـة الاجتماعية والبيئية

ربيـــع وهبـــة
مترجم وكاتب مصري مهتم بالاقتصاد السياسي والبيئة

أمانـي البعيـــني
باحثة حقوقية، ناشطة سياسية، عضو مؤسس للحملة الوطنية للحفاظ على مرج بسري

علي الكرخي
جمعية حماة نهر دجلة - جمهورية العراق

سلمان خير الله
جمعية حماة نهر دجلة - جمهورية العراق

المقدمــة:

لا شك أن المياه وما يتعلق بها من قضايا سياسية واقتصادية وحقوقية، تزداد أهمية وتأثيرًا على قطاعات واسعة يشغلها سكان العالم باختلاف مستويات بلدانهم الاقتصادية. وهو أمر يبرز جليًّا في المنطقة العربية التي تتجمع فيها مختلف أنواع المشكلات المرتبطة بالمياه: الندرة، والصراع على الأنهار وسواها من مصادر المياه، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والجور على عدالة التوزيع بمحاباة المشاريع الاستثمارية المخلة بالتوازن البيئي، وموجات الجفاف، وبناء السدود وما يلحقه بالبيئة من أضــرار ومخاطر، كما ويضــيف إلى عوامل التغير المناخي، إلى غير ذلك من عوامل الحرمان والتلوث. وهي مشــكلات تجر وراءها توازنات وتواؤمات ومشاريع جيوسياسية، تضع نصب عينها الأرباح دون مراعاة استدامة الموارد للأجيال القادمة. ولا يجري ذلك كله دون أن يواكبه خلل واضــح في المنظومة الحقوقية وســط شــعوب المنطقة بفعل تســلط الحكومات وإصرارها على الاستئثار بصنع القرار دون توفير سبل المشاركة المدنية لصد تداعيات السياسات العالمية، القائمة على مصالح السوق المفروضة بقوة المؤسسات والشركات الدولية الكبرى.

نســعى في هذا المحور إلى تغطية الإطار العام الحاكم لإدارة موارد المياه وما يرتبط به من ســياســات ومشــاريع تتحكم في مقومات العدالة الاجتماعية والمناخية، مســتفيدين في ذلك بتنوع الحالات في المنطقة العربية. إذ تتضــمن الحالات رؤًى متنوعة تجمع بين ما هو حق دولي إنســاني، واقتصــادي إقليمي، وكذلك أبعاد العدالة الاجتماعية والبيئية. فهناك على سبيل المثال بعض المشاريع المسقطة على إرادة الشعوب، والممولة بمعظمها من الجهات الدولية المانحة، المرهقة بتكاليفها لميزانية الدول، والتي تســتنفذ بآثارها الســلبية موارد الحياة المتاحة وتنتهك حقوق الفئات الأكثر هشــاشــة بالعيش الآمن والحق في الوصول إلى موارد الإنتاج. وذلك في ظل التوزيع غير العادل لعوائد هذه المشاريع، ما يقوِّض الأمن المائي والغذائي للبلدان لصالح شبكة المستثمرين. من هذه المشاريع تلك المرتبطة بالاستثمار السياحي الترفيهي كملاعب الجولف في مصر.

كذلك تتخطى مشــكلة المياه ندرتها إلى ســوء إدارتها واســتخدامها وتوزيعها غير المتكافئ، ما يؤدي إلى اســتنزاف مصــادرها وتلويثها. وهو ما يهدد بدوره بتهجير الســكان المحليين نتيجة اســتملاك الأراضي والآثار الســلبية للمشــاريع. وما يتضــح من مؤشرات الفقر وحرمان قطاعات عريضة من الموارد الطبيعية أن سياسة المشاريع المنحازة إلى نماذج مروِّجة لأهداف النمو والتطوير، غالبًا ما تطيح بالموارد البشــرية الشــابة وتقوِّض موارد الحياة من ماء وهواء وتربة. فتعيق بدورها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحرم الأجيال اللاحقة من حقوقها في العيش الكريم والآمن. وقد صورنا هذا في الحالات المتضمنة التي تشرح خطورة مشاريع الجولف، وبناء السدود، وتجفيف الأراضي الرطبة.

إذ إن تجفيف المســاحات الرطبة كالأهوار في جنوب العراق (بلد النهرين)، يأتي بآثارٍ ســلبية على تأمين العدالة المناخية والتوازن المناخي. حيث أدى إلى هجرة السكان المحلّيين وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية، جراء إتلاف المساحات الزراعية، وهجرة الثروات الحيوانية والطيور الوطنية والمهاجرة، وانحسار الثروة السمكية، وانقراض الحِرف التقليدية، أضف إلى هذا وذاك القضــاء على الغطاء الأخضــر. كما أن لتهميش المناطق وإهمال البنى التحتية الأثر على تقليص فرص التنمية الاقتصادية.

وقد أوضحنا هنا بالشواهد المرصودة أن سياسة تجفيف المناطق الرطبة قد دمَّر فرص الانسجام الإنساني البيئي والتوازن الاقتصادي المستدام، مما كان له أثر بالغ في تعميق أزمة المناخ فيما بعد. خاصة أن النشاط الإنساني قد سلك أنماطًا جديدة كالعمل في القطاع النفطي عوضًــا عن الزراعي، ما ســاهم في زيادة التلوث البيئي. وســيادة الاقتصــاد الريعي المعتمد على استخراج النفط.

كذلك تعود أزمة المياه إلى أسباب سوء إدارة القطاع والفساد في إدارات الدولة، وكذلك اعتماد سياسة بناء السدود التي تقضي على المساحات الخضراء، وتهدد الأمن الغذائي، فأفردنا تباعًا مقاربة علمية، وعن الناشطية ضد سد بسري (لبنان) للوقوف عند آثار السدود السلبية ومخاطرها على الاقتصاد، ومالية الدولة، والموارد الطبيعية والبشرية، بالإضافة إلى تهديد السلامة العامة، والتوازن البيئي والتنوع الأحيائي.

الحالة الأولى: بين ثنائية الحق - الاستثمار "ملاعب الجولف والتنمية المنحازة"

أصبحت المياه في العقدين الأخيرين أهم المحاور على جميع الأصعدة، سواء على الصعيد الاقتصادي، أو لكونها أحد أهم مقومات الإنتاج - وذلك مقابل شراسة سياسة الأسواق المفتوحة، ومشاريع السياسة الدولية الخادمة لأطماع إقليمية، والمشاريع الاستثمارية، وكذا لارتباطها بحقوق فئات عريضة من الفلاحين والمنتجين وأصحاب المشاريع الصغيرة، وأخيرًا وليس آخرًا مصير شعب بأكمله عاش وارتبط تاريخه ومجده ومقومات وجوده بنهر النيل الذي أصبح مع سد النهضة الإثيوبي في قبضة سلطة أخرى غير السلطة المصرية.

تلعب الشركات الكبرى العابرة للقوميات دورًا محوريًّا في الترويج لسياسات استثمارية بعينها هدفها "تحديث/تطوير" منظومة الإنتاج لتتوافق مع سياسات الأسواق المفتوحة أمام منتجات الشركات المنافسة يدعمها التطور التكنولوجي والمعلوماتي من ناحية والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك القارية/الإقليمية الاستثمارية من ناحية أخرى.

واقع لا يخلو من إلزام قسري برؤية بعينها، وفي الوقت نفسه يحمل معه مظاهر اقتصادية متناقضة ملتزمة بمؤشرات نمو اقتصادي لا يضع في الاعتبار آثاره الجانبية من إهدار موارد بشرية والتضحية بحياة وحقوق فئات عريضة تعيش على حد الكفاف لتصبح موضوعًا وهدفًا لمعونات الإحسان والدعم المالي فحسب، بعد مباركة صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي! أضف إلى هذا وذاك الأضرار البيئية لمشاريع مهمة باهظة التكاليف.

نالت مشكلة المياه في مصر اهتمام أصحاب المصالح بمختلف اتجاهاتهم، لا سيما في العقود الأخيرة، مثل اهتمام المُقرِّرة الخاصة للحق في المياه بزيارة مصر ورفع توصيات حول استخدام المياه في مصر، حكومة وشعبًا.[33] وهو ما أكد أن المشكلة لا تنحصر في الندرة الشديدة فحسب، بل هناك أيضًا التوزيع غير المتكافئ للعوائد والمنتجات الزراعية، وسوء استخدام الموارد المائية، وتقنيات الري غير الفعالة، كل هذا مجتمعًا يؤدي إلى تدمير الأمن المائي في البلاد. تمتلك مصر 20 مترًا مكعبًا فقط لكل فرد من موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة، ونتيجة لذلك تعتمد الدولة بشكل كبير على نهر النيل مصدرًا رئيسيًّا للمياه.[34] إذ تشير التقارير إلى أن مصر تقع تحت خط الفقر المائي المتعارف عليه دوليًّا، الذي تم تحديده بألف متر مكعب للفرد سنويًّا، حيث أن نصيب الفرد في مصر لا يتجاوز 600 متر مكعب سنويًّا، وتضطر الدولة إلى إعادة تدوير المياه نفسها أكثر من مرة حتى تلبي الاحتياجات المائية. يذكر أن مصر تحتاج إلى 114 مليار متر مكعب من المياه لتغطية احتياجاتها المائية، لدينا منها 60 مليار متر مكعب فقط، تحصل عليها من مياه النيل والأمطار والمياه الجوفية.

[33] حول منظور الحق في المياه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، انظر التعليق العام رقم 15: نسخة إلكترونية: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc15.html. انظر أيضًا تقرير المقررة الخاصة للحق في المياه: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Water/Handbook/Book1_intro_ar.pdf

[34] انظر: Amr Dakkak, Egypt's Water Crisis- Recipe for Disaster, 11 August 2020, EcoMENA, at: https://www.ecomena.org/egypt-water/

يظل، على الرغم من ذلك كله، من بين التناقضات البارزة فيما يتعلق بالمياه، ما تمارسه الدولة من تدابير قهرية، لترشيد استهلاك المياه، وما يجري على مدار العقدين الأخيرين أيضًا من مشاريع استثمارية باهظة التكاليف من الناحيتين المالية والمائية، مثل ملاعب الجولف، والبحيرات الصناعية، وغيرها من مشاريع ارتبطت بالاستثمار السياحي الترفيهي الذي قد لا يتناسب البتة مع الوضع المائي في مصر في هذه المرحلة. فهي مشاريع تستهلك مياهًا كثيرة لا تتناسب مع واقع الفقر المائي الذي تعيشه "هبة النيل".

تنتشر ملاعب الجولف في مصر بشكل كبير بين القاهرة والجيزة والمحافظات الساحلية، ومن أهم ملاعب الجولف: "قطاميه هايتس، أرض الجونة للجولف، الجولف في بورتو مارينا، مدينة أمارنتي جولف، ملعب الجولف في ميراج سيتي، ملعب جولف ومنتجع جولي فيل، ملعب جولف القطامية، ملعب جولف ستيلا دي ماري، منتجع الجولف بمرتفعات طابا، منتجع جولف الشلالات، منتجع دريم لاند للجولف والتنس، منتجع مدينة مكادي للجولف، منتجع وفندق فينيس جولف، نادي الإسكندرية الرياضي، نادي الجزيرة الرياضي، ونادي الجولف في الوادي الملكي."[35]

تصل مساحة الملعب الواحد نحو ١٠٠ فدان تقريبًا بتكلفة تقارب الـ١٥٠ مليون جنيه لإقامته. وبحسب دراسة، أصدرها الصندوق العالمي للحياة البرية، فإن ملعب الجولف الواحد، الذي يحتوي على ١٨ حفرة فقط، يستهلك كمية من المياه تقدر بـ٧٠٠ ألف متر مكعب سنويًا، وهذه المياه كافية لاحتياجات ١٥ ألف نسمة سنويًا. وفي الوقت الحالي ثمة جهود دعائية وإعلامية تروج لفكرة نشر لعبة الجولف كرياضة لا تقتصر على الأثرياء فحسب، واعتبارها رياضة للجميع، والاستشهاد في ذلك بأحدث ملاعب الجولف التي أقيمت في "مدينتي" حسب أحدث المواصفات الدولية على مساحات شاسعة، يقال إنها تعتمد في "ري الملاعب على محطة معالجة مياه أنشئت في مدينتي، بتكلفة تزيد على المليار جنيه".[36] يأتي هذا ضمن الترويج لملاعب الجولف في مواجهة الانتقادات المتزايدة للآثار البيئية الضارة التي تخلفها، فيأتي الترويج لمفهوم ملاعب الجولف "الخالية من مبيدات الآفات" أو "الصديقة/الحساسة للبيئة" المعتمدة على معالجة المياه، وهذه النوعية من الملاعب لازالت غير معممة بالشكل الكافي حتى يومنا هذا. الدليل على "كذبة ري أراضي الجولف بمياه معاد تكريرها ما حدث بالغردقة حينما تم رش أحد ملاعب الجولف بمياه الصرف المعالجة وحينها كانت الروائح الكريهة تنبعث من الملعب مما جعل المستثمرين يتغاضون عن فكرة معالجة المياه واستخدام المياه الجوفية في ري الملاعب علمًا بأن المياه الجوفية أكثر نقاء من مياه النيل".[37] فضلًا عن أن إنشاء وصيانة الملاعب الخضراء المثالية يحتاج إلى عشب خاص يتطلب حتمًا استخدامًا مكثفًا للمواد الكيميائية.[38]

في بلد يعاني ما ذكرناه من مشكلات الأمن المائي، يصعب قبول وجود مشاريع كهذه وتكون محل ترويج ودعم رسمي ورأسمالي ضمن أولويات المشاريع السياسية والاستثمارية، فالمياه المستخدمة في ملعب جولف واحد في السنة، حسب منظمة اليونيسكو، تصل إلى مليون متر مكعب في السنة، وهو القدر نفسه الذي يكفي بلدة أو قرية من 12.000 نسمة.[39] وبحسب حركة مناهضة مشاريع الجولف العالمية GAGM (Global Anti-Golf Movement) فإن ملاعب وسياحة الجولف تأتي جزءًا من حزمة "التطوير" التي تشمل البنية التحتية (السدود متعددة الأغراض والمطارات والموانئ والطرق والجسور) والسياحة الجماعية والمساكن باهظة الثمن والمرافق الترفيهية والزراعة الموجهة للتصدير (الزهور والفواكه

---

[35] عن تحقيق أجرته صحيفة مبتدأ نيوز، بعنوان: "نرصد أماكنها وحجم استهلاكها.. ملاعب الجولف غول يلتهم مياه الغلابة، نسخة إلكترونية: https://www.mobtada.com/details/687767. انظر أيضًا: الهروب من العطش حلم كل المصريين، 16 مايو/أيار 2018: https://www.albawabhnews.com/3106616

[36] Abdulrahman Al-Shuweikh, Changing the Image of Golf to a Sport for Everyone, Daily News, 4 January 2021, at: https://dailynewsegypt.com/2021/01/04/changing-the-image-of-golf-to-a-sport-for-everyone/

[37] ملاعب الجولف وبحيرات الأثرياء تبتلع 600 مليون متر مياه، الوفد، 28 فبراير 2017: https://bit.ly/3biVkS4

[38] حول الأضرار البيئية والتناقضات المرتبطة بالتوجه الاستثماري في مشاريع كهذه في بلدان تعاني مشكلات في المياه وغير ذلك من أضرار بيئية واجتماعية، انظر دراسة حول اتحاد مناهضي مشاريع الجولف والمنتجعات (بالإنجليزية فقط)، عبر هذه الوصلة:
Global and Local Forms of Resistance to Golf Course Development, at: https://www.manchesteropenhive.com/view/9781526107039/9781526107039.00018.xml

[39] Chris Grad, Golf Tourism Negatively Affect the Environment, Tourism Review, at: https://bit.ly/2LuszXW.

الغريبة والخضراوات)، والمناطق الصناعية.[40] وتحول الجولف إلى سلعة قابلة للبيع يؤدي لا شك إلى مضاربات واسعة النطاق وممارسات مشبوهة. وهذا ما يبرز أكثر عند مقارنة حزمة ملاعب الجولف الخضراء بحزمة الثورة الخضراء في الزراعة. إذ تعتبر ملاعب الجولف في الواقع شكلًا آخر من أشكال الزراعة الأحادية، حيث يتم استيراد التربة والعشب الخاص والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب الضارة، فضلًا عن الآلات، لتحل محل النظم البيئية الطبيعية. وهذه الأنظمة المستوردة تخلق ضغوطًا على إمدادات المياه المحلية والتربة، وفي نفس الوقت تجعلها شديدة التعرض للأمراض وهجمات الآفات.

تشمل الآثار البيئية كذلك استنفاد المياه والتلوث السام للتربة، والمياه الجوفية والمياه السطحية والهواء. وهذا بدوره يؤدي إلى مشاكل صحية للمجتمعات المحلية والسكان في اتجاه مجرى النهر وحتى لاعبي الجولف، والأكياس والرشاشات الكيميائية في ملاعب الجولف. بالإضافة إلى الأضرار البيئية، غالبًا ما يؤدي تطوير ملاعب الجولف والمنتجعات إلى سوء استخدام للأراضي، مما يؤدي إلى تشريد المجتمعات المحلية و/أو حرمانها من المياه والموارد الأخرى. وهذا ما يؤكده إصرار الحكومة على تطوير ملاعب الجولف في القاهرة وغيرها في إطار الصناعة السياحية.[41]

هكذا تستدعي كل هذه الآثار البيئية وعلى رأسها إهدار مورد مصيري مثل المياه، كافة الجهود البحثية الرسمية والمدنية للإحاطة بجدوى مشاريع من هذه النوعية. لا سيما أن هذا يجري في وقتٍ تتخلى فيه الدولة عن دعم صغار المزارعين الذين يتحولون، بعد التجرد من وسائل الإنتاج، إلى عبء أكبر على الدولة، خاصة مع غياب الوعي والحرمان من التعليم مما يؤدي إلى زيادة في عدد المواليد، ظنًّا من أن هؤلاء الأطفال سيساعدونهم في البقاء على قيد الحياة بأي أنشطة اقتصادية أخرى من أي نوع.

الحالة الثانية: أثر الاختلال الاقتصادي على العدالة المناخية في أهوار جنوب وادي الرافدين

[40] The Global Anti-Golf Movement Manifesto, at: http://pesticidetruths.com/2010/07/06/the-global-anti-golf-movement-manifesto/

[41] انظر في هذا البعد: Ahmed El-Kholei, Does Urban Planning in Egypt Address Environmental Issues and Social Justice? Alternative Policy Solution, AUC, at: https://bit.ly/3s13OmN

إلى ما يزيد على أكثر من ٥٠٠٠ سنة، مثَّلت منطقة[42] الأهوار الواقعة جنوب العراق المغذي الحيوي لقيام ونشأة وانتعاش المستعمرات البشرية الأولى والتي استثمرت هذه البيئة الطبيعية للنمو والتوسع وتأسيس الحضارات القديمة، ومثلت بدورها نواة تكوين المجتمعات الأحدث في هذه المنطقة بتعاقب الحقب الزمنية. ولفهم بيئة الأهوار العراقية يمكن وصفها بأنها مجموعة من المسطحات المائية التي تغطي الأرض المنخفضة جنوب السهل الرسوبي لبلاد ما بين النهرين في الجزء الأدنى من حوض دجلة والفرات، امتدت تاريخيًّا على مساحة أكثر من ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع بين العراق الذي يحتضن الجزء الأكبر منها وإيران. وتشكل أكبر نظام بيئي للأراضي الرطبة في الشرق الأوسط وغربي آسيا، فهي تتألف من مجموعة من البرك المائية والبحيرات والمستنقعات المتصلة بعضها مع بعض.

ولعل التغيرات الاقتصادية والبيئية الحادة التي طرأت على منطقة الأهوار، تجعل منها إحدى أوضح نماذج المقارنة للبحوث والدراسات التي تسعى إلى تفسير تأثير هذه المتغيرات وانعكاسها على العدالة المناخية.

عبر العصور،[43] اعتمد سكان الأهوار على عدة حرف ومهن مثَّلت المصادر الرئيسية لاقتصاد هذه المنطقة، وتقف تربية الجاموس ورعايتها والاستثمار في منتجاتها في مقدمة هذه المهن، وكمهنة مكملة لتربية الجاموس يبرع الأهواريون في إنتاج الألبان والأجبان لتعزيز فرصهم الاقتصادية، كما يمتهن كثيرون منهم صيد الأسماك والطيور واستثمارها للغذاء أو للتجارة في الأسواق المحلية، ويتميز الأهواريون أيضًا بصناعة وإنتاج الخوص الذي يستخدم القصب المحلي كمادة أولية، كما يعمل سكان المناطق المحيطة بالأهوار في الزراعة مستفيدين من القنوات المائية القادمة من الأنهار الرئيسية والأراضي الرطبة لري أراضيهم الزراعية.

إن هذا المشهد الفريد من النشاط الإنساني الصديق للبيئة لطالما مثَّل حالة من التكامل والانسجام المثالي بين المتطلبات الاقتصادية لمعيشة السكان وبين مفاهيم الاستدامة البيئية وحماية المناطق الطبيعية، والذي كان له الأثر الأبرز في تأمين العدالة المناخية والحفاظ على معدلات التوازن المناخي.

مع بدء[44] عمليات تجفيف الأهوار إبَّان حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، فقدت هذه البيئة الطبيعية الكثير من مميزاتها الفريدة، فمع جفاف معظم مساحات الأراضي الرطبة، اضطر عشرات الآلاف من السكان المحليين إلى الهجرة بعيدًا عن مناطق عيشهم وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية. للفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣ شهدت الأهوار واقعًا مأساويًّا تمثَّل في جفاف معظم الأراضي الرطبة، وإتلاف مئات الآلاف من الأراضي الزراعية، وهجرة آلاف الأنواع من الحيوانات والطيور الوطنية والمهاجرة، وانحسار الثروة السمكية، وانقراض الحرف التقليدية، مع القضاء على الغطاء الأخضر. لقد دمرت سياسة تجفيف الأهوار أفضل فرص الانسجام الإنساني مع البيئة والتوازن الاقتصادي المستدام، مما كان له الأثر البالغ في تعميق أزمة المناخ فيما بعد.

لم تنجح محاولات إعادة إنعاش الأهوار بعد عام ٢٠٠٣ في إعادتها إلى سابق عهدها، ورغم[45] إدراجها على قائمة التراث العالمي لليونسكو عام ٢٠١٦، فإن الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي فيها لا يزال متذبذبًا. الأمر الذي ألقى بظلاله على مجمل المشهد البيئي لجنوب العراق. ولعل من أسباب تعثر محاولات إعادة إنعاش الأهوار بعد ٢٠٠٣ هو تحكم دول المنبع بواردات الأنهار الرئيسية والروافد الفرعية التي تغذي منطقة الأهوار، الأمر الذي لم يكن حاصلًا بهذه الضراوة قبل تجفيفها عام ٩١، كما أن تلوث المياه بالمركبَّات الكيمياوية والصرف الصحي والمعادن الثقيلة وعجز الجهات المختصة عن معالجة هذه المشكلة، قلل من فرص حصول الأهوار على المياه الصالحة للاستخدام.

كما أن الإهمال الذي تعانيه الأهوار وتردِّي الواقع الخدمي وضعف البنى التحتية أضعف فرص التنمية الاقتصادية، فلم يجد الأهواريون مع هذا الواقع أي فرصة لممارسة أنشطتهم الاجتماعية المعتادة مع انشغالهم بمحاولات تأمين المستلزمات

---

[42] أهوار العراق - فصول من المعاناة سببها الملوحة والجفاف، https://is.gd/D8rL8T

[43] الأهوار... الثروة الحقيقية في العراق ودورها في تحقيق النهوض الاقتصادي، https://bit.ly/36Y5dBC

[44] عدوان الحكومة العراقية على عرب الأهوار، هيومان رايتس واتش، https://bit.ly/2ML1sJc

[45] إدراج أهوار العراق على قائمة التراث العالمي لليونسكو، اليونسكو مكتب العراق، https://is.gd/1ukjCF

الأساسية للعيش.[46] يعتمد النمو الاقتصادي على الصحة والتعليم أيضًا، ويرتبط بهما بشكل مباشر، وكلاهما يشهدان واقعًا أكثر مأساوية في مناطق الأهوار عمومًا.

بانحسار المسطحات المائية وتقلص مساحة الأراضي الرطبة نتيجة الأسباب آنفة الذكر تفاقمت أزمة المناخ، كما أن هذا الجفاف وتذبذب إمدادات المياه ساهم في إتلاف مجمل الأراضي الزراعية وهجر الفلاحين حقولهم، وأدى أيضًا إلى تقلص المساحات الخضراء بمعدلات متطرفة. كما تأثرت مهن الصيد وحرف الصناعات اليدوية كنتيجة مباشرة بذلك. إن تضرر عناصر الاقتصاد المستدام والصناعات الصديقة للبيئة دفعت المجتمعات المحلية إلى البحث عن بدائل اقتصادية، ولا شك أن أي بدائل لا تنتمي إلى المكونات الطبيعية لتلك البيئة سيكون لها آثار على المناخ.

قام عدد غير قليل من[47] سكان الأهوار بالهجرة إلى مراكز المدن للعمل في وظائف مختلفة ومهن حرة، كما انخرط العديد منهم في مهن عسكرية سواء مع القوات المسلحة الرسمية أو مع الميليشيات غير الرسمية، وبسبب تردّي واقعهم المعيشي. وجد العديد منهم أنفسهم مجبرين على الانصهار في عجلة اقتصاد الحروب، بعد أن كان آباؤهم من أفضل مَن عمل على صيانة الطبيعة وحماية مصادرها.

كما أن الإفراط في الاعتماد على الصناعات النفطية كمصدر رئيسي لدعم الاقتصاد المحلي، تسبب في اختلال معادلة التوازن المستدام، فلم يعد الكثير من أبناء الأهوار قادرين على مواصلة أنشطتهم الاقتصادية التقليدية، وتَرَك العديد منهم أعمالهم متوجهين إلى قرع أبواب الشركات النفطية العاملة في مناطقهم. إن اتساع نشاط الاستثمارات النفطية في مناطق جنوب العراق على حساب تضاؤل الأنشطة الاقتصادية الصديقة للبيئة تسبب في تقييد الواقع المناخي ودفعه إلى حدود التطرف، إذ إن الاستثمار في قطاع الصناعات النفطية يعتبر أحد أكبر مصادر التلوث البيئي في هذه المنطقة.

بالنظر إلى صعوبة التحديات التي تواجه بيئة الأهوار، فإن عملية إعادة التوازن البيئي تتطلب إجراءات ثورية تبدأ بمعالجة النمط الاقتصادي ونية حقيقية لإصلاح الواقع وسقف زمني مقبول، وصولًا إلى تقنين حدة الأضرار المناخية على هذه المنطقة. وبهدف إعادة الأنماط الاقتصادية إلى أشكالها التقليدية، يجب العمل على حل أزمة المياه وتأمين إمدادات ثابتة تروي مناطق الأهوار وتضمن غمرها طوال مواسم السنة بما يؤمّن احتياجات السكان المحليين. ولا بد لتحقيق ذلك من استثمار وجود الأهوار كممتلك دولي على قائمة التراث العالمي لليونسكو، حيث إن هذا يضعها في موقع متميز في أي مفاوضات تسعى إلى تأمين استدامتها، ولا بد من الإسراع في فتح حوارات مع دول منبع نهري دجلة والفرات اللذين يغذيان الأهوار من أجل ضمان تأمين احتياجاتها المائية. كما أن التنمية الاقتصادية تبدأ من إصلاح البنى التحتية والصحة والتعليم، فلا بد من الاستثمار في هذه القطاعات لتمكين المجتمعات المحلية وتشجيعها على معاودة النشاط التقليدي في المنطقة. كما أن خطة الإصلاح يجب أن تتضمن إيقاف تلويث الموارد الطبيعية وفصل شبكات الصرف الصحي عن الأنهار ونصب منظومات معالجة المياه الثقيلة. ويجب استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية التي وبفعل مواسم الجفاف المتكررة ارتفعت فيها نسب الملوحة وأصبح من الصعب معاودة استثمارها بالوسائل التقليدية. كما يجب إيقاف كافة أشكال هدر الموارد وقطع الأشجار والصيد الجائر باستخدام الكهرباء والسموم والمتفجرات، وذلك عبر تفعيل دور الجهات الرقابية كمديريات البيئة والبلديات والشرطة البيئية، وإدخال قانون حماية وتحسين البيئة إلى حيز النفاذ.

إن النجاح في تحقيق المعايير المذكورة أعلاه، يعني بالضرورة ازدهار البيئة الطبيعية للأهوار العراقية وعودة النشاط الاقتصادي المعتمد على الاستثمارات المستدامة، وهذا يساعد بالتأكيد في ضمان تحقيق تقدم ملحوظ في ملف العدالة المناخية.

---

[46] أحمد مزهر عبد، دور القطاع السياحي في النمو الاقتصادي (نظرة مستقبلية لدور السياحة في الأهوار العراقية في التنمية الاقتصادية)، https://bit.ly/3q8KlPT

[47] نقص المياه وارتفاع الحرارة وراء هجرة سكان أهوار العراق من مناطقهم، https://www.reuters.com/article/idARAL5N1VS3NO

الحالة الثالثة: عن الناشطية ضد سد بسري: خطوة نحو عدالة مناخية

لِمَ الحراك ضد سد بسري في لبنان؟ ولِمَ شكَّل سقوط تمويله انتصارًا وطنيًّا، في زمن يلوّح فيه بحرب عالمية ثالثة، أقل ما يقال فيها "الحرب على المياه"؟[48] ولم وصف سد بسري بالجريمة[49] بحق الإنسان والتراث والبيئة، وخصوصًا المياه المهددة بالتلوث وتداعيات التغير المناخي، وأساليب الاستهلاك والاستثمار غير المستدامة، التي تؤدي إلى استنزاف مواردها؟

تكاد الحقائق العلمية الدامغة التي نشرتها المفكرة القانونية تختصر الإجابة، خاصة خلاصة دراسة الاختصاصي في علم الزلازل، الدكتور طوني نمر: "لا يوجد منطقة أقل ملاءمة للسد من مرج بسري".[50] ناهيك عن كون المرج ثروة بيئية، ثقافية، زراعية، فالسد المزمع إنشاؤه مخالف للقوانين ولمعايير السلامة، لوقوعه فوق منطقة زلزالية ناشطة، فيهدد بتحريكها والتسبب بالزلزالية الناجمة عن الخزان RIS.[51] والذاكرة ما زالت تختزن هول زلزال العام 1956 المدمر الذي شكل المرج مركزه. ليغدو السد "قنبلة موقوتة" في ظل دولة مفلسة ماليًّا وسياسيًّا، يعصف الفساد المالي والإداري وحتى العلمي بسلطاتها.

إن النضال للحفاظ على مرج بسري، وكذلك النضال لأجل بيئة آمنة يجمع ما بين الحق والواجب، فإن قانون حماية البيئة 2002/444 لا يكرّس فقط حق المواطن في الدفاع عن البيئة بل يلقي على عاتقه واجب الدفاع عنها.[52] فقد أفرد المشرّع بحرفية النص في المادة الثالثة: "على كل مواطن السهر على حماية البيئة وتأمين حاجات الأجيال الحالية من دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة".

---

[48]- وفق موقع " العربي الجديد الإلكتروني"، فقرة "مجتمع، البيئة والناس"، مقال نشر بعنوان: " بابا الفاتيكان: البشرية تتجه لحرب عالمية ثالثة لأجل المياه"، 25 فبراير 2017. مقال منشور عبر الموقع الإلكتروني "الاتحاد"، الملحق الثقافي"، بعنوان: "الحرب العالمية الثالثة...مائية"، الخميس 27 ديسمبر 2012.

[49] المفكرة القانونية، مقال منشور بعنوان: "جريمة في مرج بسري: دراسة أثر بيئي منقوصة ومنتهية الصلاحية"، العدد 62، مرج بسري في قلب الانتفاضة، كانون الثاني 2020، ص38. https://is.gd/hTML6n

[50] طوني نمر، ملخص دراسة الدكتور طوني نمر حول مشروع سد بسري، مقال منشور في المفكرة القانونية، العدد 62، مرج بسري في قلب الانتفاضة، كانون الثاني 2020، ص18. https://is.gd/GI10uU

[51] Tony Nemer, The Bisri dam project: Adam on the seismogenic Roum fault, Lebanon, Engineering Geology (2019)

[52] أماني البعيني، قضية بسري ما بين سلطة الساحر وصرخة الصواب، مقال منشور في المفكرة القانونية، العدد 62، مرجع سابق، ص44. https://is.gd/0HnIE2

إن تدخل الإنسان بمشاريع عشوائية مدمِّرة لمقومات الحياة من ماء وهواء وتربة، سيقضي على الثروات الطبيعية وينذر بمزيد من الأوبئة... مقوِّضًا فرص التنمية وتحقيق العدالة المناخية، في غياب إدارة رشيدة متكاملة ومستدامة. في حين أن النضال لقضية بسري له رغم الجدل العالمي حول السدود وجدواها، إلا أن "لبنان يطبق سياسة مائية مبنيَّة على السدود، تعود إلى 70 عامًا"[53] وفق خبير الاقتصاد السياسي "رولان رياشي"، الذي يؤكد عدم جدوى سد بسري. ما يطرح التساؤلات حول مدى اعتماد السياسة المائية اللبنانية على حلول ناجعة لحل الأزمة، وحول جدوى السدود، ومخاطرها. خاصة وأن سجِل "لبنان" حافل بالسدود الفاشلة. وكأن هنالك إصرارًا على إغراق البلاد بالديون، وتدميرها، دون الإفادة من تجارب الماضي. فالسدود التي يرَّوج على أنها إنقاذيه، ليست سوى صفقات لسرقة المال العام وهدره، لصالح كبار المتعهدين، وللزعامات الحاكمة، فيختلُّ التوازن لصالحها على حساب المصلحة العامة.

أما ادعاء وزارة الطاقة عام 2010 بأن لبنان يعاني من شح مائي، فتضليل لتمرير الصفقات أو لمحاولة تسليع الثروة المائية. فـ"لبنان" غنيٌّ بالموارد المائية المتجددة، وبخاصة ثروته الجوفية، التي تتغذى سنويًّا بمعدل يصل إلى 53% من الأمطار، وفق دراسة تقييم موارد المياه الجوفية، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014.

فالأزمة لا تكمن في مدى توفُّر الموارد، بل في سوء إدارتها. وكان من الأجدى أن تقف وزارة الطاقة والمياه عند جذور الأزمة الحقيقية، تمهيدًا لحلها. فكيف يمكن لسلطة أن تصنِّف البلاد بأنها تعاني من شح مائي خطر، وأن تلجأ إلى تدمير المساحات الخضراء والزراعية المتبقية، من خلال السدود العشوائية المستندة إلى دراسات "غب الطلب"، قبل القيام بمسح جدي وعلمي للموارد المتاحة؟ فلا دراسة للأحواض الجوفية ولا رصد للأمطار، لا قياس للينابيع ولا حتى إحصاء شاملًا للآبار، إلا في القرن الماضي.

إن ضمان حق الشعب بالشرب الآمن والمستدام، لن يتحقق إلا من خلال وضع خطة إستراتيجية شاملة ومستدامة لإدارة قطاع المياه في لبنان، حيث تقرُّ البدائل، المستدامة، الصديقة للبيئة، والملائمة لطبيعة البلاد، والأهم الكفيلة بتأمين مياه آمنة للشعب، لا آسنة!

ونظرًا إلى الآثار السلبية التي كانت تهدد قرى الحوض، أفردت المفكرة القانونية في عددها الخاص عن مرج بسري، مقالًا "عن 30 بلدة سيعدم سد بسري زراعتها ومناخها"،[54] حيث أثارت خبيرة الموارد الطبيعية الدكتورة "ميرنا الهبر" معادلة الحق والحقوقية، متسائلة عن حق السلطة في تدمير مقومات حياة بعض القرى، وحرمان سكانها مقدراتهم وفرص التنمية وأمنهم الصحي والغذائي والبيئي... بغية تأمين المياه لمناطق أخرى، مستنكرة خرق المعادلة بقولها: "هم يأخذون من المنطقة تربتها وأشجارها ومناخها ومياهها وصحة أهلها وزراعتها كمصدر عيش من دون أن يعترفوا بوجود أثر بيئي سلبي أو خسائر". واعتبرت أن "التعويض غير جدي ولا يتناسب مع الخسائر المتوقعة".

خلَّف انتصار الحملة ضد سد بسري، وسقوط تمويله صيرورة نضال تراكمي، ارتكز على المقاربات العلمية، وتوَّجته ثورة 17 تشرين، بتاريخ 9 تشرين الثاني عام 2019، يوم حرر الثوار المرج من آليات المتعهد. وأعلنوه ساحة من ساحات الثورة، والمتنفَّس الطبيعي المجَّاني لكل من يقصده.

والتاريخ شاهد كيف أصرت السلطة الحاكمة على المضي في المشروع، رغم مخاطره. وكاد يطيح بما تبقى من لبنان، بتدمير سهل المرج بمساحة ستة ملايين متر مربع من الأراضي الزراعية، والأكبر في جبل لبنان، قاضيًا على التنوُّع البيولوجي الفريد[55]. وهو ثاني أهم محطة للطيور المهاجرة، ناهيك عن تهديد السد لقرابة 70 نقطة أثرية[56]، أهمُّها المعبد الروماني وكنيسة مار موسى ودير القديسة صوفيا وجسور وآثار[57] تعود إلى الحقب البيزنطية والرومانية[58].

---

[53]() مارك غزالة، قراءة في الجدوى الاقتصادية لسد بسري، المفكرة القانونية، مرجع سابق، ص24. https://is.gd/cDmeU3

[54]- المفكرة القانونية، مقال منشور بعنوان: "10 أطنان من الرطوبة ستنتشر في حوض مغلق"، مرجع سابق، ص6-7 https://is.gd/au1BJK

[55]- الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية، مجلس الإنماء والإعمار، 2009.

[56]- المفكرة القانونية، مقال منشور بعنوان: عن بسري الناشطة بشريًّا منذ ما قبل التاريخ، مرجع سابق، ص30 https://is.gd/UA1YBo

[57]- راجع البيان الصادر عن "إيكوموس لبنان" ICOMOS LEBANON، "للإعراب عن القلق حول مشروع إنشاء سد في وادي بسري في الشوف/جزين، لبنان"، 15 نيسان 2020

[58]- دار الهندسة، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، مجلس الإنماء والإعمار، 2014.

التضـليل الذي انتهجته السـلطة، دفع بأهل الاختصـاص، كالأقلام الحرة، إلى التسـلح بالحجج العلمية لتبيين مخاطر السد، وعدم ملاءمة[59] طبيعة الأرض الكارستية[60]، وكذلك عدم جدوى المشروع الذي سيتحول أيضًا إلى هدر للمال العام.

وتعزز النضـال بتضـامن الخبراء والإعلام وخصـوصًـا في عدد المفكرة القانونية الخاص بالمرج، موثقًا عدم توفر كمية المياه المطلوبة وكذلك خطورة نوعيتها المسرطنة، غير القابلة للمعالجة، وتحديدًا الـ50 مليون متر مكعب التي ستجر من مياه بحيرة القرعون، مرورًا بتسرب "عصارة النفايات" في نفق الجر الممتدّ تحت مطمر الناعمة[61].

حجج وثقتها المفكّرة عبر العلميين والخبراء في عددها "مرج بسـري في قلب الانتفاضـة"، لتشـكل رافعة علمية للقضـية، سقطت معها أضاليل السلطة المروِّجة لسياسة سدود لم تثبت إلا فشلها.

تراكم النضـال من صـفحات التواصـل الاجتماعي عام 2015 ضـد السـد، ليغدو عام 2017 حملة وطنية للحفاظ على مرج بسـري، يشـهد بأنها لم تمل من الاعتصـام عند جسـر بسـري لسـنوات، ولا من مراسـلة البنك الدولي بالملفات والحقائق والاجتماع بموظفيه، كما نقلت نبض الثوار وإرادة أكثر من 140 ألف معارض/ة للسدّ، فكانت مسيرة شاقة، إلى أن نجحت في تصويب الرأي العام المحلي والدولي.

ما دفع ببعض الأحزاب إلى تدارك المخاطر معلنةً الرجوع عن خطئها، ما انعكس بدوره على السـلطات المحلية الخاضـعة لنفوذها في منطقة حوض المرج.

وخلافًا للطبقة الحاكمة الصـمَّاء، يبدو أن البنك الدولي قد رضـخ لإرادة الشـعب، وأجاز للحكومة العدول عن المشـروع وتحويل محفظة القروض إلى أولويات البلاد المستجدَة ودعم الفقراء، بينما أصرَّ الحكام على المضي في السد.

إلا أنَّ الثوار لم يغادروا المرج، مؤكدين أن "سـد بسـري لن يمر، ولن تدخل آليات المتعهد الا على جثثنا". رغم تعرضـهم للتعديات من حملات التخوين والقدح والذم والتشـهير وحجز الحريات. وانتهاك الحق في العمل، إلى التعدي على الحق في السـلامة الجسـدية والنفسـية. فأتت ضـريبة النضـال قمعية كون السـد يمثّل النموذج الأمثل لصـفقات الفسـاد التي تتحاصصها الأحزاب الطائفية.

ظلَّ جو الصـمود هذا، حتى 4 أيلول2020، يوم ألغى البنك الدولي التمويل بسـبب أداء الحكومة، إذ لم تفده بمعلومات متعلقة ببعض الآليات المؤسـسـاتية والمالية، ولم تحقق الشـروط المطلوبة كدخول المتعهد إلى الموقع قبل انقضـاء المهل الممنوحة، وعدم استكمالها خطة التعويض الإيكولوجي، وهي جزء أساسي ضمن دراسة الأثر البيئي. لتكون كل الأعمال التي بوشر بها، مخالفة للقانون وتشكّل جرمًا جزائيًّا، يحتم تحرك النيابات العامة والقضاء لمحاكمة المرتكبين.الرهان اليوم على عدم ثقة الدول المانحة بالطبقة الحاكمة، واسـتمرار النضـال في ظل وجود البدائل الضـامنة لاسـتدامة اسـتثمار المياه وحماية مصـادرها، والكفيلة بتأمين كميات المياه النظيفة، بكلفة أقل من السـدود. كمعالجة الهدر في الشـبكة المهترئة، واستثمار رشيد لمياه الينابيع، ولفائض المياه الجوفية[62]، ومياه الأمطار..

---

[59]- المفكرة القانونية: مقال بعنوان: "حسابات رياضية لتعهّدات سد بسري المائية: لا مياه لجرّها إلى بيروت"، مرجع سابق، ص28 https://is.gd/sgiEKz

[60]- توضيح لمصطلح الكارستية وفق أمير هليّل، مقال منشور في مجلة الجيش، بعنوان: "المياه الجوفية كنز لبنان السائل"، العدد 336، حزيران 2013: "70% من صخور لبنان هي صخور كارستية، أي صخور كلسية لها شكل خارج الأرض تسمّى "شخاريب"، وفي باطن الأرض هي مغاور وفراغات. هذا النوع من الصخور حسّاس جدًّا، فأي وصلة بين المياه السطحية والمياه الجوفية عند هذه الصخور، يسرّع انتقال الملوّثات إلى باطن الأرض، فيصبح سريعًا وخطرًا جدًّا على المياه الجوفية" https://is.gd/J43wOQ. وللإضافة فإن الأرض الكارستية هي أرض تتميز بوجود الصخور الكلسية (الجيرية)، القابلة للتحلل والذوبان، والتي تسمح بتسرّب طبيعي للمياه إلى جوف الأرض.

[61]- سعدى علوه، مياه شفة أم مسرطنة لبيروت الكبرى؟ المفكرة القانونية، مرجع سابق، ص26 https://is.gd/518yPl

[62]- دراسة تقييم موارد المياه الجوفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014.

وإطلاق حوار وطني علمي تشـــاركي، يضـــم المجتمع المحلي والخبراء، لتأمين الأطر القانونية لإعلان مرج بســـري منطقة مصـنَّفة، غير منعزلة عن محيطها، فتسـمح باسـتثمار خيراته، وإدراجه على خارطة الأمن الغذائي، كالحفاظ على موارده، مما يحقق أهداف التنمية ويحترم أسس العدالة المناخية والاجتماعية ومفهوم الحق والحقوقية.

ويبقى التضـــامن فيما بين أصـــحاب الحقوق والمجتمع المحلِّي والمنظمات الحقوقية، الســـياســـية، البيئية والصـــحافة الاستقصائية وهيئات المجتمع المدني، المحلي والدولي... وحده صمام الأمان والتغيير.

الخاتمة:

إن الموارد المائية ضـرورية لصـحة الإنسـان والنظام البيئي. ولا شـك أن النمو السـكاني، والتغيرات في اسـتخدام الأراضي، والتغيرات البيئية تؤدي إلى تكثيف الضـغوط على موارد المياه في جميع أنحاء العالم. إذ تفرض الطلبات المتزايدة والمتنافسـة على المياه اتخاذ القرار بشأن إدارة هذا المورد وتخصيصه لدعم الاستخدامات المتعددة والمتنافسة. كما أن التقلبات المناخية وفترات الفيضـانات والجفاف تشـكل تهديدات للبشـر والنظم البيئية والاقتصـادات. وتكثر التفاوتات في توزيع الموارد المائية والحصـول على مياه آمنة ومعقولة التكلفة، مما يؤثر بشـكل كبير على المجتمعات. هنا، تقدم الحالات المقدمة في هذه الورقة أمثلة تهدف إلى سـد الفجوة بين العدالة الاجتماعية وما يرتبط بالعلوم البيئية من إغفال وإهمال من خلال العمل على رصـد الحالات المتنوعة التي تغطي مشـكلات المياه وإدارتها، لا سـيما على مسـتوى السـياسـات. وقد تضـمنت الحالات استخدام الأراضي، واستخدام المياه، وتلوث المياه السطحية والجوفية متضمنًا ذلك التأثيرات على المجتمع المحلّي، والوطني، وأهمية زيادة الوعي الاجتماعي والمشاركة المدنية، وزيادة المعرفة بموارد المياه وما يرتبط بها من مشكلات مرصودة ومحللة في هذه الورقة. لذا نعاود التأكيد على أهمية احترام الأبعاد الحقوقية في التعامل مع مقاربات التنمية المختلفة، لما يضـمنه ذلك من مشاركة فعالة من المواطنين، وعدم توسيع الفجوة بين الحكومات والمواطنين مما يزيد من الأعباء المترتِّبة على ذلك من حرمان وتدهور صحي وبيئي.

فالعدالة البيئية تقتضي أن تحصل كل الطبقات المجتمعية على الحقوق نفسها، أي أن يحصل الفقير والغني على إمكانية الوصـول إلى مياه صـالحة للشـرب بنفس السـهولة، أن يتنفس الجميع هواء نظيفًا، أن يتمتع الجميع بخدمات شـبكات الصـرف الصـحي دون النظر إلى المسـتوى الاجتماعي للأفراد، أن تسـتطيع كافة الفئات المجتمعية أن تنجو من أثر التغيرات المناخية، وأن يلتزم الجميع بتحقيق هذه العدالة عن طريق سن القوانين والسياسات البيئية وتنفيذها. لكن بسبب التفاوت في المستويات الاقتصادية وعدم إمكانية الوصول المتساوي إلى عملية صنع القرار يصبح الأمر صعبًا. لذا فنحن بحاجة إلى تهيئة الأرضية الخصبة لاحتواء التغيرات المناخية ومواجهة شح المياه ونقص الغذاء ومحاولة تمكين الطبقات الأكثر تأثرًا من عبور مرحلة التغير والإفقار بأقل ضـرر ممكن، مع العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التعليم والعمل والتمكين الاقتصادي والسياسي والتثقيف البيئي وتحقيق الاستدامة.

بناء على ما تقدم نرى ضرورة العمل المشترك بين أصحاب المصلحة المختلفين، والتشبيك والتضامن مع الشركاء المحليين والدوليين، لدرء الأضرار والتدهور المتزايد فيما يتعلق بالتعامل مع مورد المياه وما يتضمنه ذلك من تحقيق عوامل العدالة الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال عدة تحركات محورية:

اعتماد مقاربات التنمية القائمة على الحقوق والمتمحورة حول مصـالح الناس دون تمييز قائم على العرق أو الدِّين أو الجنس أو اللون.

وقف المشـاريع المدمرة للبيئة التي تهدد المجتمعات المحلية وصـحتها بالتشـريد والتهجير و/أو حرمانها من المياه والموارد الأخرى.

دعم مصالح صغار المزارعين، وتدعيم وسائل الإنتاج مما يقلل من احتمالات توسيع حجم الطبقة الواقعة تحت خط الفقر المدقع، وما يترتَّب على ذلك من أعباء إضافية تعيق عملية التنمية والنمو.

اسـتدعاء الجهود البحثية الرسـمية والمدنية للإحاطة بجدوى المشـاريع التي قد يروَّج لها على أنها محققة لأهداف التنمية المستدامة، بينما هي منفذة لرؤية اقتصادية عابرة للحدود ولأطماع استثمارية.

لضـمان تحقيق خطوات ملحوظة في قضـايا العدالة الاجتماعية، لا بد من خطة إصـلاح، تتضـمن إيقاف تلويث الموارد الطبيعية وفصل شبكات الصرف الصحي عن الأنهار ونصب منظومات معالجة المياه الثقيلة. مع ضرورة استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية.

ينبغي إيقاف كافة أشكال هدر الموارد وقطع الأشجار والصيد الجائر باستخدام الكهرباء والسموم والمتفجرات، وذلك عبر تفعيل دور الجهات الرقابية كمديريات البيئة والبلديات والشرطة البيئية، وإدخال قانون حماية وتحسين البيئة حيز النفاذ.

النجاح في تحقيق المعايير المذكورة أعلاه، يعني بالضرورة ازدهار البيئة الطبيعية للأهوار العراقية وعودة النشاط الاقتصادي المعتمد على الاستثمارات المستدامة، وإعادة إحياء الصناعات التقليدية والأصلية، وهذا يساعد بالتأكيد في ضمان تحقيق تقدم ملحوظ في ملف العدالة المناخية.

وضع خطط مائية مستدامة، تعتمد بدايةً على معالجة الهدر في شبكات المياه المهترئة، وعلى استثمار موارد المياه المتجددة وحسن إدارتها. واستثمار المياه الجوفية، ومياه الأمطار والينابيع. ومكافحة الفساد ومحاسبة محتكري مصادر المياه.

وقف دعم مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمشاريع بناء السدود واستبدال بها مشاريع وحلولًا أخرى أقل كلفة وتأثيرًا وضررًا على البيئة والمناخ، أي بدائل ذات جدوى كفيلة بضمان الشرب والاستخدام الآمن للمياه.

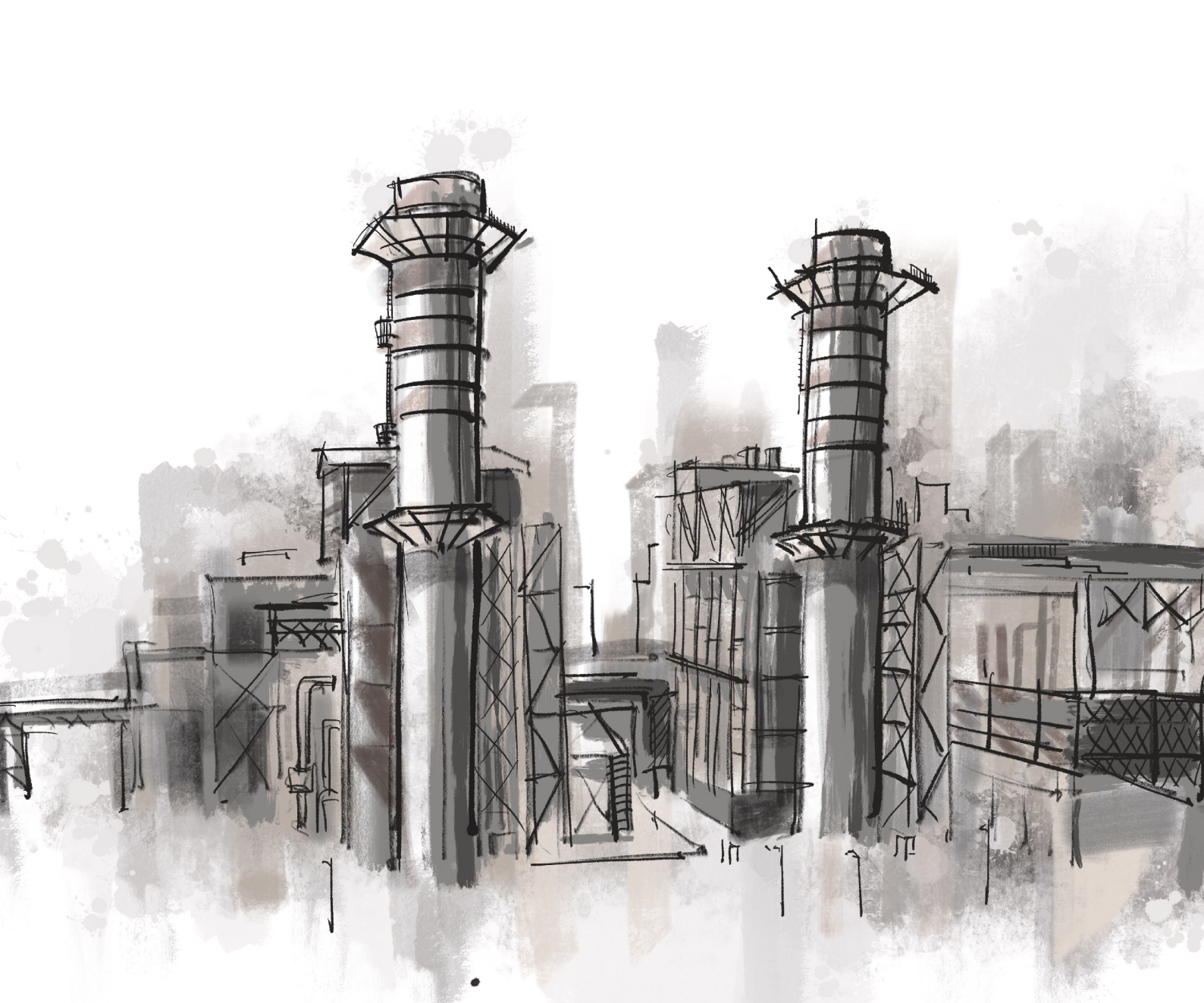

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

في مواجهة الصناعة التقليدية : كيف يمكن تحقيق تنمية صناعية عادلة ونظيفة في المنطقة العربية

سلطان السالم
باحث علمي ومدير برنامج التلوث البيئي والمناخ السياسية، معهد الكويت للأبحاث العلمية

عمرو عادلي
أستاذ مساعد بقسم العلوم العلوم الجامعة الأمريكية بالقاهرة

تقديم

يسعى الفرد دائمًا إلى أن يكون ضمن منظومة محددة للقوانين والسياسات يلتمس داخلها شيئًا من العدالة الاجتماعية، والتي عادة ما تكون مبنية على أسس محددة محكومة بعدد من القوانين والأنظمة داخل كل مجتمع. ولعل أهم ما يرتكز عليه المجتمع الساعي إلى تحقيق العدالة والمساواة هو تحقيق عدم التمييز بين أفراد المنظومة الاجتماعية الواحدة بهدف تحقيق بيئة ذات جودة عالية وصحة عامة تليق بالفرد والمجتمع مع توفر دخل وتوزيع ثروة يغطي مقومات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع الواحد. ومن الضروري الإشارة إلى أبرز تلك المساعي ألا وهو تحقيق شيء من التوازن المبني على الجدلية في العلاقة ما بين الفرد من جهة، وتلك القوانين الحاكمة لمنظومته من جهة أخرى. فنجد مسألة كالضريبة البيئية وضريبة الدخل تدخلان في التمايز الطبقي، وعليه ففرضهما بشكل تصاعدي يساهم في تحقيق شيء من العدل في توزيع الأعباء وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وهكذا. كما وجب ذكر الظروف الحاكمة لعدد من القضايا الاجتماعية والمرتبطة بشكل رئيسي بالاقتصاد والصناعة، كحجم الدولة والكثافة السكانية وغيرهما. وعليه فينبغي الإشارة منذ البداية إلى بعض العوامل بين دراستي الحالة (أدناه) في كلٍّ من جمهورية مصر العربية من جهة ودولة الكويت من جهة أخرى، فهما تنطويان على مشتركات جمة من الجدير ذكرها ليتسنى للقارئ الإلمام بكافة الجوانب لمدخل العدل البيئي والمناخي في التنمية الصناعية.

أولا: الاقتصاد والظلم المناخي: الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في مصر

شهدت مصر توسعًا كبيرًا في مجموعة من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في العقدين الماضيين كالأسمنت والأسمدة والحديد والصلب والألومنيوم، وهي صناعات يتجاوز مكون الطاقة فيها على الأقل ثلث تكلفة الإنتاج الإجمالية، ما يجعلها معتمدة إلى درجة كبيرة على وفرة وسعر الطاقة. يسعى هذا العرض السريع للحالة المصرية إلى بيان أبعاد الاقتصاد السياسي للتخصص في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وما يكتنفه من أوجهٍ للظلم المناخي المتمثل في بعدين: أولهما، التكلفة غير المرصودة للتخصص في الصناعات الملوثة على الصحة العامة والبيئة، وهي التي يتم تحميلها بشكل غير متكافئ للشرائح الاجتماعية الأفقر، والمجتمعات المحلية والجهات الجغرافية الأشد تهميشًا حيث تتوطن هذه الأنشطة الاستخراجية والتحويلية. وثانيهما، تعميق أنماط تنمية غير مستدامة تقوم على التوسع في استهلاك الطاقة الأحفورية من أجل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة قدراتها التنافسية وتوسيع هوامش أرباحها من خلال سياسات دعم مباشرة كدعم الطاقة للمصنعين، أو غير مباشرة كضعف إجراءات الحماية البيئية والاجتماعية. وهو ما قد يحقق معدلات نمو مرتفعة في المدى القصير، ولكن على حساب انخفاض كفاءة استخدام الطاقة، وعلى حساب الأجيال المقبلة من خلال استهلاك مخزونات محدودة بشكل مطلق أو نسبي لعدد السكان من الطاقة الأحفورية لبلد مثل مصر، وهو ما يعني تحميل الأجيال المقبلة تكلفة استيراد الطاقة خاصة وأن السياسات الحكومية تقيم هيكل حوافز للمصنعين والمستهلكين يشجع على المزيد من استهلاك موارد متناقصة على نحو يؤدي إلى تعطيل خطط تنويع مزيج الطاقة نحو الطاقة المتجددة الأقل تلويثًا للبيئة.

ينطوي الظلم المناخي في الحالة المصرية على بعد خارجي يتعلق بوضع مصر كاقتصاد طرفي في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، وذلك بتعميق وإدامة الاعتماد على تصدير المواد الخام أو استيراد رأس المال والتكنولوجيا لاستخراجها من خلال التوسع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة كنوع من الاعتماد الخفي أو المتنكر على الطاقة الأحفورية المتناقصة بما لا يغير كثيرًا من موقع مصر في الاقتصاد العالمي، ولا يسهم في التنويع نحو الصناعات كثيفة العمالة أو ذات القيمة المضافة الأعلى.

وأما البعد الداخلي للظلم المناخي، فهو التوزيع غير المتكافئ للمكاسب والخسائر من هذا النوع من التخصص حيث تلحق الخسائر البيئية والصحية بشكل أكبر بالشرائح الاجتماعية الأشد فقرًا وتهميشًا، وهي التي تعاني من تدهور الموارد البيئية وتكلفة الرعاية الصحية _إن توفرت من الأصل_ بجانب تآكل مخزونات الطاقة في المستقبل بينما تتركز المكاسب لدى

أصحاب رأس المال الكبير - كون الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بطبيعتها كثيفة رأس المال منخفضة الاعتماد على العمالة، وذات حضور متركز لرأس المال الكبير مصريًّا كان أو أجنبيًّا أو خليطًا من الاثنين معًا. وهو ما يعني أن نمط التنمية غير المستدام هذا يعمِّق من مشكلات توزيع الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي مع ضعف فرص التوظيف في هذه الصناعات رغم ضخامة ما تتلقاه من دعم مباشر كدعم الطاقة والإعفاءات الضريبية وغير مباشر كتكلفة تدهور الموارد البيئية والصحة العامة غير المضمنة في حسابات النمو أو الإنتاجية طبقًا لمنطق الاقتصاد النيوكلاسيكي التقليدي. هذا إلى جانب ترجمة أشكال الدعم الحكومي هذه إلى هوامش أرباح مرتفعة لرأس المال الكبير في ظل غياب أي وظيفة اجتماعية للدعم خاصة مع توالي إجراءات التقشف وانحياز السياسات العامة لرأس المال على حساب العمال والمجتمعات المحلية.

يكشف الرسم البياني أدناه عن بعض الاتجاهات في مسار استخدامات الطاقة في مصر في العقدين الماضيين. ففي حين تضاءل صافي ما يتم تصديره من الطاقة من ٢٧٪ في ٢٠٠٠ إلى ٧٪ فحسب في ٢٠١٣، وهو ما يعني تزايدًا مطردًا في اعتماد الاقتصاد المصري على استيراد الطاقة من الخارج مع تراجع إنتاج النفط المحلي وارتفاع معدلات الاستهلاك،[63] نجد أن كثافة استهلاك الطاقة لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير بين ٢٠٠٣ و٢٠١٥، وهو ما يعكس التوسع في أنشطة تقوم على استهلاك الطاقة على الرغم من تراجع الإنتاج المحلي لها وارتفاع فاتورة استيرادها بالأسعار العالمية خاصة قبل ٢٠١٤، وهو ما يتجلى في آخر مؤشر في الرسم وهو تقدير معدل استنفاد الموارد غير المتجددة من غاز طبيعي وبترول كنسبة من الاحتياطيات المقدَّرة للخمسة وعشرين سنة القادمة، والمقدرة هنا بالدولار كنسبة من الناتج القومي الإجمالي. ويمكن ملاحظة أن المعدل في ٢٠١٨ هو نفسه في ٢٠٠٠ ما يؤكد على ما شهده الاقتصاد المصري من التوسع في صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة _ضمن أنشطة أخرى في الوقت الذي كان الاستهلاك المحلي ينمو بمعدلات أعلى كثيرًا من الإنتاج المحلي، وهو ما يعني غياب فرص الاستدامة، وشراء معدلات نمو مرتفعة في المدى القصير على حساب موارد طبيعية لن تتجدد، ما يؤدي إلى حرمان الأجيال القادمة من نصيبها من ناحية، ويتركها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية التي لا سيطرة لهم عليها من ناحية أخرى.

وليس أبلغ من غياب الاستدامة في نمط التنمية القائم على الاستهلاك الكثيف للطاقة (التي لا تتمتع بوفرة محلية في جميع الأحوال) من استمرار الاعتماد على الطاقة الأحفورية على نحو متزايد في العقدين الماضيين ففي حين كانت الطاقة الأحفورية تمثل نحو ٩٤٪ من مزيج الطاقة المستخدم في مصر في ٢٠٠١ ارتفعت النسبة إلى ٩٧.٩٪ في ٢٠١٤ رغم ما سبقت الإشارة إليه من تزايد الاعتماد على استيراد الطاقة من الخارج _وبأسعار عالمية مرتفعة خاصة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٤_ ويعود تعطيل خطط تنويع مزيج الطاقة بعيدًا عن الطاقة الأحفورية لصالح الطاقة المتجددة، مثل: الرياح أو الطاقة الشمسية، إلى سياسات الدعم الحكومي للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، والتي شوَّهت هيكل الحوافز حتى مع انخفاض الإنتاج المحلي وارتفاع الأسعار العالمية، وخلقت آفاقًا مصطنعة في المدى القصير لدى المستثمرين والمُصنِّعين والمستهلكين للتوسع في أنشطة تستهلك الطاقة بكثافة رغم التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المشار إليها. وقد ارتفعت بالفعل كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في مصر (مقدرة بالكيلو جرام لكل كيلوجرام من الطاقة يجري استخدامه) من ٢.٧٥ في ٢٠٠١ إلى ٣.٥ في ٢٠١٤، ولم يتراجع متوسطها قط في السنوات الواقعة بينهما. وتسهم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، خاصة صناعة كالأسمنت، في ارتفاع نسبة الانبعاثات، وهو وجه واحد من أوجه متعددة لتدهور البيئة والصحة العامة.

[63] من غير المنتظر أن تغير الاكتشافات الغازية الضخمة الأخيرة في البحر المتوسط كثيرًا من واقع اعتماد مصر المتزايد على استيراد الطاقة إذ أنه في ضوء تزايد معدلات الاستهلاك المحلية فإن مصر لن تتحول إلى مصدر رئيسي للغاز الطبيعي، فطبقًا لتقديرات وزارة البترول فإن الاكتشافات الأخيرة ستوفر نحو مليار دولار سنويًّا من واردات الغاز المسال، والتي مثلت ٣.٧٪ فحسب من إجمالي الواردات المصرية في ٢٠١٧.

شكل: مؤشرات متنوعة عن استخدامات الطاقة في مصر (٢٠٠١-٢٠١٨)

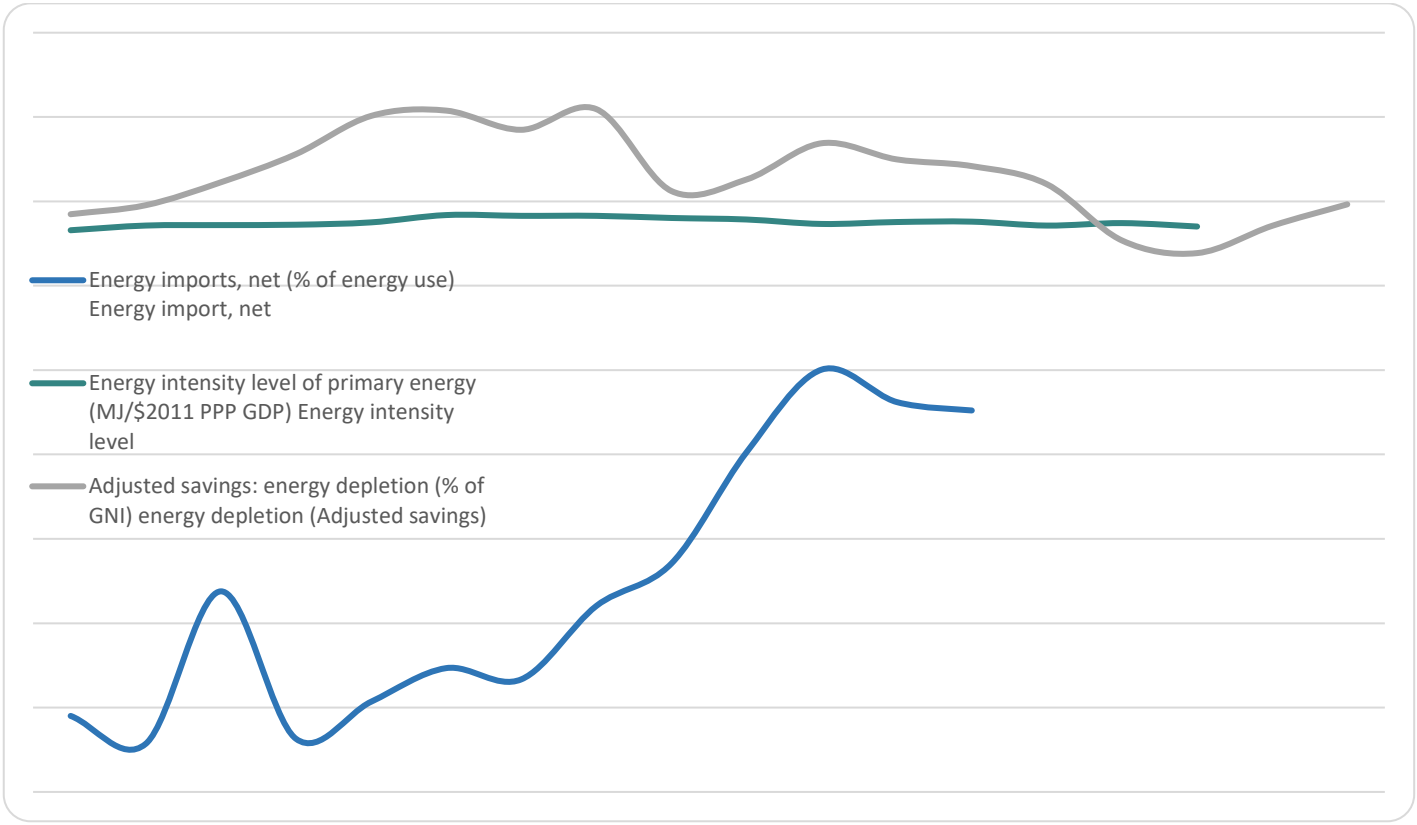

المصدر: البنك الدولي، مصر: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#

نموذجا الأسمنت والأسمدة

يقف قطاع الأسمنت كنموذج بليغ لكل ما سبق. ففي العقدين الماضيين شهدت مصر توسعًا كبيرًا جدًّا في إنتاج الأسمنت، وبلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية في ٢٠١٨: ٨١.٢ مليون طن في حين كان الاستهلاك المحلي ٥٣.٨ مليون طن فحسب ما يعني أن القطاع يعاني من طاقة إنتاجية زائدة تقدر بنحو ٣٠ مليون طن - غالبًا ما ظلت معطلة مع تصدير جزء يسير من الفائض،[64] علمًا بأن الأسمنت ليس بطبيعته سلعة تصديرية نتيجة ارتفاع تكلفة نقله من ناحية، وتوفر المواد الخام لإنتاجه في أغلب بلاد العالم من ناحية أخرى، إلا أن نمط توطين صناعات ملوثة للبيئة كالأسمنت في اقتصادات شبه طرفية كمصر والهند وتركيا والمكسيك _وغيرها_ كان ناتجًا ولو جزئيًّا عن تشديد إجراءات حماية البيئة في اقتصادات المركز، وتماشى مع هذا تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الأسمنت في بلد كمصر في نفس الفترة حتى أصبحت تمثل ٥٢٪ من مجموع الطاقة الإنتاجية للقطاع في مصر في ٢٠١٨.[65] وكان تفضيل المستثمرين الأجانب لمصر نابعًا من برنامج دعم الطاقة السخي الذي استخدمته الحكومات المتعاقبة في مصر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتوسع في التصدير علاوة على ضعف إجراءات الحماية البيئية بشكل عام. وهو ما تُرجِم إلى هوامش أرباح غير اعتيادية لمنتجي الأسمنت في سنوات التوسع.[66] ينطبق الأمر نفسه على صناعة الأسمدة، وهي صناعة هي الأخرى تعتمد بشكل كثيف على الغاز الطبيعي، وفي ٢٠١٨ بلغ إنتاج مصر منها نحو ٢٣ مليون طن بينما تراوح الاستهلاك المحلي بين ٩ و١٢ مليون طن مع تصدير الباقي للخارج.

---

[64] شعبة منتجي الأسمنت (٢٠٢٠) "قراءة في حقائق وأرقام صناعة الأسمنت في مصر". https://bit.ly/3qjHe6R

[65] عبد الحليم سالم (٤ مارس، ٢٠١٨) "الطلب العالمي يتزايد على صناعة الأسمدة.. 21 مليون طن إنتاج مصر سنويًّا.. واستمرار خسائر الشركات لتقادم الآلات ونظام التسعير وزيادة العمال". اليوم السابع: https://bit.ly/3sUmfcG

[66] عمرو عادلي (يناير ٢٠١٢) "دعم الطاقة في الموازنة المصرية نموذجًا للظلم الاجتماعي". القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: ص٩ https://bit.ly/38dEO3s

في ضوء هذه الصناعة في مصر نماذج للظلم المناخي من زاوية تحميل عموم المصريين التكلفة المباشرة وغير المباشرة لعمل هذا القطاع من خلال استمرار الدعم الحكومي للمُصنِّعين حتى مع تخفيض دعم الطاقة للمواطنين مع تبني برنامج صندوق النقد الدولي في نهاية ٢٠١٦.[67]

من زاوية الاقتصاد السياسي لا يمكن فصل التوسع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة عن التحالفات الداخلية والخارجية التي تربط الدولة في مصر برأس المال المحلي والأجنبي، خاصة وأن الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة تكاد تكون جميعًا كثيفة رأس المال (على سبيل المثال لا يتجاوز منتجو الأسمنت في مصر ١٧ شركة في ٢٠١٧[68] بينما كانت ثماني شركات تهيمن على سوق إنتاج الأسمدة النيتروجينية في 2018[69] بينما يتمتع الألومنيوم باحتكار حكومي واحد، ويسيطر على سوق الحديد منتجون كبار على رأسهم حديد عز). وتجدر الإشارة إلى أن قطاعي الأسمنت والحديد والصلب قد نسب إليهما ممارسات احتكارية في السوق المحلية في العقدين الماضيين، وما يزيد من المفارقة كون هذه الصناعات المدعومة بكثافة تستغل تركز رأس المال وكثافته لتحقيق المزيد من الربحية على حساب المستهلك النهائي على نحو ينسف أي أساس اجتماعي مفترض لاستمرار دعم تلك الصناعات.

ولا تعتمد هذه الصناعات على العمالة الكثيفة كما سبقت الإشارة، ما يقلل من العائد الاجتماعي لتوطين هذه الصناعات في بلد كمصر خاصة إذا أخذنا في الاعتبار غياب أساس تخصص مصر في قطاعات تستند إلى وفرة الطاقة الخام، ومع ارتفاع التكاليف البيئية لتوطينها والتوسع فيها، ويضاف إلى هذا أن الاستخدامات غير المستدامة للطاقة لا تذهب لأغراض اجتماعية واضحة مع هيمنة الهدف للربحية على أغلب مشروعات الإسكان، وهو القطاع الأساسي الذي يستفيد من توسع أغلب الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وضعف معدلات الإسكان الاجتماعي المدعوم كنسبة من إجمالي الوحدات السكنية المنتجة سنويًّا.

من زاوية العدالة الاجتماعية، لقد انطوى التوسع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة على تحالف بين الدولة ورأس المال الكبير مصريًّا كان أو أجنبيًّا أو خليطًا من الاثنين، وترجم استمرار برامج دعم الطاقة للمصنعين إلى هوامش أرباح مرتفعة لهم بالتزامن مع إلغاء الدعم للمُصنِّعين الصغار والمستهلكين بشكل مستمر منذ ٢٠١٤ في إطار إجراءات التقشف

[67] رضا عيسى وراجية الجرزاوي (سبتمبر ٢٠١٥)، "دعم الطاقة لغير المستحقين: استمرار دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة استنزاف للموارد ومحاباة للأغنياء". القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/energy_subsidies.pdf

[68] شعبة منتجي الأسمنت، مرجع سابق.

[69] عبد الحليم سالم، مرجع سابق .

التي تكثفت منذ توقيع اتفاق صـندوق النقد في نهاية ٢٠١٦. ولم يقتصـر الأمر على المنتجين المباشـرين لهذه المنتجات، مثل: الأسـمنت والأسـمدة والحديد، بل امتد إلى رأس المال الكبير الأجنبي (الخليجي بالأخص) أو المصـري الخاص أو المملوك للدولة (أو لبعض الجهات فيها)، والذي توسَّع في الاستثمار بشكل كثيف في مشروعات البناء والتشييد الفاخرة على أراضٍ صـحراوية وغير صـحراوية مدعومة من قبل الدولة، كذلك رغم أنها تهدف إلى الربح وتسـتهدف الشـرائح مرتفعة الدخل، ولا تسـهم كثيرًا في علاج مشـكلة الإسـكان للأغلبية الديمغرافية في مصـر (والتي لا تزال تعتمد على توفير السـكن من خلال البناء غير الرسمي على الأراضي الزراعية النادرة والمتقلصة في مواجهة زيادة السكان).[70]

من زاوية التنمية الاقتصـادية، فالصـناعات كثيفة الاسـتهلاك للطاقة لا تسـهم بشـكل كبير في إعادة تعريف دور مصـر في التقسـيم الدولي للعمل فأغلب ما يتم إنتاجه يوجه إلى الأسـواق المحلية، ويسـهم فعليًّا في توسـع القطاعات غير التجارية وعلى رأسـها القطاع العقاري المصـحوب بالكثير من المضـاربة على أسـعار الأراضي الصـحراوية، والذي لا يسـهم من قريب أو من بعيد في تخفيض الواردات أو زيادة الصادرات، وبالتالي في علاج أزمات ميزان المدفوعات المتكررة.

بناءً على ما سـبق، فإن توطين الصـناعات كثيفة الاسـتهلاك للطاقة في مصـر في العقدين الماضـيين يقف نموذجًا جليًّا على الجذور الاقتصـادية - السـياسـية للظلم المناخي والبيئي الناتج عن وضـعية مصـر في التقسـيم الدولي للعمل، والسـياسـات الحكومية النابعة من تحالف الدولة مع رأس المال الكبير بتنويعاته المختلفة ما يشـــدد على الرابط بين الظلم البيئي بغياب العدالة الاجتماعية.

ثانيا: نفوق الأسماك في دولة الكويت ما بين العدالة البيئية وانعكاساتها المجتمعية

تمتاز دولة الكويت بعدد من المقومات الطبيعية والتي تجعلها في مقدمة الدول التي تحتوي على تنوع أحيائي غني جدًّا فيما يخص البيئة البحرية بالذات. كما تنتمي الدولة (الكويت) إلى كل من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، منظمة الأقطار العربية المصـدرة للنفط (أوبك) ومنظمة الدول المصـدرة للنفط (أوبك) والتي تجعلها دولة ذات سيادة وأهمية دولية من الناحية الاقتصـــادية وفي مصـــاف الدول ذات الاقتصـــاد النفطي. وعليه فمن الجدير ذكره في تقديم هذه الدراســة أن اقتصـــاديات الدولة هي أيضًـــا معتمدة بشـــكل رئيسي ـ على النظام الريعي المرتبط بالنفط وصـــناعات البترول المكرر والبتروكيماويات، والذي يجعل مسألة التلوث البيئي وما يترتب عليه من تغيير مناخي من أهم المداخل الواجب مناقشـتها للحفاظ على منظومة بيئية مسـتدامة تهتم بسـلامة النظام البيئي (الإيكولوجي) وصـحة وسـلامة الفرد والمجتمع. يقطن الدولة كذلك قرابة الأربعة ملايين ومئة ألف نسـمة والتي تتشـكل على ضـوئها تركيبة سـكانية مختلة بحيث تكون نسـبة المواطنين منها قرابة الربع من تعداد السكان[71]. كما تمتاز الدولة بسبل ومعايير معيشـة عالية جدًّا في ظل ناتج قومي مقدر بالمئة والعشـــرين مليار دولار أمريكي في عام 2017[72]، ومع الاقتران بنمط الحياة الاســـتهلاكي للمجتمع الكويتي، نجد أن الدولة تحتل مرتبة عالية من ناحية اســـتهلاك المياه وإنتاج النفاية بمعدل 1.55 كجم للفرد بشـــكل يومي (للنفاية البلدية الصلبة) ومن أعلى دول العالم في التلوث البيئي والبصمة الكربونية كذلك المترتبة على انبعاثات الغازات الدفيئة[73]. [74], [75],

---

[70] انظر جليلة القاضي (2009)، "التحضر العشوائي"، ترجمة منحة البطراوي. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

[71] تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية والنوع في 1-1-2020، 2020. الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت. https://csb.gov.kw/Pages/Statistics?ID=67&ParentCatID=1

[72] Kuwait GDP, GDP nominal (2017), World meter. https://www.worldometers.info/gdp/kuwait-gdp/

[73] Al-Salem, S.M., (2015). Carbon dioxide (CO2) emission sources in Kuwait from the downstream industry: Critical analysis with a current and futuristic view. Energy, 81; 575-587.

[74] Al-Salem, S.M., Zeitoun, R., Dutta A., Al-Nasser A., Al-Wadi, M.H., Al-Dhafer A.T., Karam H.J., Asiri F., Biswas A. (2020) Baseline soil characterization of active landfill sites for future restoration and development in the state of Kuwait, International Journal of Environmental Science & Technology, 17(11); 4407-4418.

[75] Al-Salem S.M. (2020). Valorization of End-of-Life Tyres (ELTs) in a Newly Developed Pyrolysis Fixed-Bed Batch Process, Process Safety & Environmental Protection, 138: 167-175.

ومع مراجعة تمحيصية لموقع الدولة الجغرافي نجد أن الكويتيين قد استغلوا موقع الدولة البحري (شبه استوائي، ما بين درجات خط طول 28 و 30 شمالًا، خط عرض 47 و49 شرقًا) [76]على مدى ما يزيد على أربعة قرون متتالية لما يحوي بحرها من خيرات متعددة سواء عن طريق استغلاله بشكل مباشر بالغوص على اللؤلؤ أو السفر وصيد الأسماك. كما هو من الضروري أن يتم ذكر التنوع الأحيائي للبحر الكويتي من خلال توفر عدد من الأسماك المستوطنة فيه بشكل طبيعي نظرًا إلى تمازج منطقة شمال غرب الخليج العربي مع مصبات المياه العذبة من منطقة الشمال وبالتحديد منطقة شط العرب[77].

يمتد الساحل الكويتي مسافة تقارب 195 كيلومترًا من أقصى نقطة في الشمال إلى الجنوب، ويتضمن منطقة جون الكويت والتي تتميز بكونها بقعة خصبة للأحياء البحرية وبالأخص الأسماك ومصائد الاستزراع السمكي كصناعة بحرية تواجدت في دولة الكويت في مطلع الألفية الحالية والتي لم يعد لها وجود الآن في نفس الموقع. كما تمتاز مياه جون الكويت بحركة ديناميكية شبه ثابتة عكس عقارب الساعة على مستوى المنطقة بشكل عام وفي معظم أوقات السنة والتي قد تسبب دخول بعض الملوثات من المناطق الشمالية للخليج العربي إلى داخل الجون نفسه. كما يمتاز الساحل الكويتي (كما ذكر سابقًا) بعدد من الأسماك التي تستوطنه وتشكل قيمة اقتصادية عالية من ناحية السوق المحلي الاستهلاكي كذلك وليس كمخزون إستراتيجي، لعل من أبرزها سمك الميد Klunzinger's mullet/Liza klunzingeri/Mugilidae، الهامور Orange-spotted grouper، الشيم Fourfinger threadfin) Eleutheronemaa tetradactylum Polynemidae)، الزبيدي Silver pomfret (Pampus argenteus/Stromateidae)، النيسرة Lutjanus

[76] Al-Salem, S.M., Al-Hazza'a, A., Karam, H.J., Al-Wadi, M.H., Al-Dhafeeri, A.T., Al-Rowaih, A.A. (2019). Insights into The Evaluation of The Abiotic and Biotic Degradation Rate of Commercial Pro-Oxidant Filled Polyethylene (PE) Thin Films, Journal of Environmental Management, 250; 109475.

[77] Al-Salem S.M., Uddin, S., Al-Yamani, F. (2020). An Assessment of Microplastics Threat to the Marine Environment: A Short Review in Context of the Arabian/Persian Gulf, Marine Environmental Research, 159: 104961.

quinquelineatus/Lutjanidae[78],[79] وبحسب آخر الإحصائيات المعتمدة دوليًّا، فإن معدل صيد/استهلاك الأسماك في الكويت هو 7.7 كجم سنويًّا، بمتوسط استهلاك للفرد الواحد يقارب الـــ 670 غرامًا في اليوم.[80] كما وجب ذكر أن صناعة استزراع الأسماك في الكويت لا زالت نشطة خارج الأقفاص بمنطقة جون الكويت حيث قدرت مبيعات سمكة البلطي المستزرع في عام 2017 بـــ 2.9 مليون دينار كويتي وفي عامي 2018 و2018 قدرت مبيعات سمكة السبيط بـــ 88 ألف دينار كويتي ومن أنواع أخرى خلال نفس الفترة الزمنية بـ 3.3 مليون دينار كويتي. كما أشارت آخر الإحصائيات عن عدد العمالة العاملة والفاعلة في مجال صناعة الاستزراع السمكي والمقدرة بـــ 602 عاملًا، منهم ثلاثة مواطنين فقط. كما أنوه بأن قيمة السوق الفعلية لجملة مبيعات السوق قد تجاوزت الثمانية عشر مليون دينار كويتي. وعليه ونظرًا إلى تفاوت الأسعار وزيادة الفرقة بين الطبقة العاملة في الدولة والتي تشكل معظم شريحة المواطنين، أصبح استهلاك عدد كبير من أنواع الأسماك حكرًا على البعض دون الآخر مما يجعل مسألة تأثير الرأسمال الصناعي والذي يُعنى بقطاع الصناعة السمكية بالكويت من أهم مداخل العدالة البيئية التي وجب مناقشتها ودراستها بشكل دقيق. ولعله من المفيد أن يتم ذكر واقع الحال الكويتي من غيابٍ للضريبة البيئية والمسؤولية الملقاة على عاتق القطاعات الصناعية من ناحية تحمل ناتج التلوث البيئي وما يترتب عليه من مشاكل مؤدية إلى اختلال التوازن البيئي خاصة في تحقيق الاصطلاح العام للعدالة البيئية على مستوى دولة الكويت من ناحية عدم التمايز ما بين أفراد المنظومة المجتمعية الواحدة لتحقيق بيئة ذات جودة حياة وصحة عامة تليق بالفرد والمجتمع على أكمل وجه. ولنا في الحادثة الأشهر في تاريخ الكويت المعاصر وبالتحديد في شهري أغسطس وسبتمبر من عام 2001 والتي تتمثل بنفوق أكثر من 2500 طن من سمك الميد (الماليت) داخل أقفاص الاستزراع السمكي في جون الكويت. وقد حددت كبرى الدراسات العلمية الخط الزمني لحادثة النفوق الشهيرة تلك والتي تزامنت أيضًا مع ظاهرة المد الأحمر وأقول تزامنت لتفادي ربط الحادثتين بشكل تلقائي على النحو التالي: 1. نفوق سمك البريم داخل شباك الاستزراع السمكي، 2. نفوق سمك الماليت، 3. ظهور المد الأحمر. وقد تم توصيف (مخبريًّا) أهم الملوثات والمغذيات التي تزامنت وسببت ظاهرة المد الأحمر آنذاك في شاطئ السلام (ساحل الكويت)، داخل أقفاص الاستزراع السمكي ومياه المد الأحمر كذلك ليتم دراسة معدل: النترات، الأمونيا، الفوسفات، وكذلك السليكات[81] .

كما تم تحديد السبب الرئيسي لتلك الحادثة على أنه بكتيريا الـــ S. agalactiae والتي كانت متفشية في الأقفاص وصغار الأسماك وتسببت في تلوث مصدر تغذية الأسماك المستزرعة كذلك[82]. تغذية الأسماك المستزرعة كل ذلك كان من شأنه تكوين مسألة اقتراب بيئي وتداعيات اقتصادية جمة على الدولة زادت الفرقة الاستهلاكية لمن يستطيع أن يتناول المخزون السمكي من غيره كناتج غير مباشر لشح الأسواق من التلوث البيئي البحري بما في ذلك أعمال الاستزراع داخل منطقة جون الكويت مؤثرة على العدالة الاجتماعية في الدول من ناحية الاستهلاك لأحد أهم المصادر المحلية الغذائية. أما من ناحية تداعيات المسألة على العدالة البيئية السياسية[83]، فإن من أهم الاستثمارات الرأسمالية والتي تستهدف الربح بشكل مباشر من فائض القيمة في الكويت هي تلك القائمة على الدعم الحكومي من مثيلات تلك المتأصلة في مسألة الاستزراع السمكي داخل الجون. فغياب الأسس المتأصلة والقوانين الحاكمة لتبعات تلك الحادثة وماهية تأثيرها على السوق المحلي، لا سيما في ظل ندرة الأسماك البحرية الآن في الكويت، من شأنه أن يزيد الوعي ضد الاستغلال الرأسمالي للموارد البحرية دون فائدة جمة على الإنسان سواء كان مواطنًا أو مقيمًا في الكويت. يمثل الرأسمال الصناعي في هذه المسألة عصبًا رئيسًا لإنعاش السوق المحلية من توفير مخزون غذاء مستدام من البيئة البحرية في الدولة، وعليه فإن إنشاء صناعة وطنية ذات قيمة اقتصادية تزيد وفرة المنتوج السمكي، تشكل مسألة غاية في الأهمية ولا تعد ترفًا في حياة المواطن والمقيم. أصبحت

---

[78] Al-Salem S.M., Uddin, S., Lyons, B., (2020). Evidence of microplastics (MP) in gut content of major consumed marine fish species in the State of Kuwait (of the Arabian/Persian Gulf), Marine Pollution Bulletin, 154; 11052.

[79] Alosairi, Y., Al-Salem, S.M., Alruqum, A. (2020). Three-Dimensional Numerical Modelling of Transport, Fate and Distribution of Microplastics in the Northwestern Arabian/Persian Gulf, Marine Pollution Bulletin 161; 111723.

[80] دينا حسان، 670 غراماً استهلاك الفرد يومياً من السمك في الكويت، جريدة القبس 3 (دولة الكويت).https://bit.ly/3efy9cM

[81] مؤمن بني مصطفى، 2020. العدالة البيئية وأهميتها للبيئة. https://bit.ly/30mgeZK

[82] Gilbert, PM. et al. 2002. A fish kills of massive proportion in Kuwait Bay, Arabian Gulf, 2001: the roles of bacterial disease, harmful algae, and eutrophication. Harmful Algae Volume 1, Issue 2, June 2002, Pages 215-231

[83] ديفيد نجيب بيلو. العدالة البيئية بين المفهوم والتطبيق (ملخص). https://bit.ly/3sZwbBJ

بعض أنواع الأسـماك في الدولة تشـكل حلمًا للبعض ومثالًا حيًّا للتمايز الطبقي بحيث تسـتطيع قلة قليلة شـراء عدد من الأسماك دون البقية الأخرى رغم توفرها في المياه الإقليمية الكويتية. ولحل تلك المشكلة بشكل جذري فإن مسألة الاستزراع بشـكل مسـتدام يوفر حلولًا بيئية محافظة على المعايير الدولية لسـلامة البيئة وكذلك يحد من التمايز الطبقي الذي أصـبح من أبرز معالمه في الدولة نوع الأطعمة والأغذية رغم توفرها في البيئة المحلية.

الخاتمة والمستخلصات البحثية

على الرغم من الاختلافات بين البلدين في تعداد السكان والعوامل البيئية ومستويات الدخول وأنماط الاستهلاك وهياكل الإنتاج، فإن كلتا الورقتين تلتقيان في ثلاثة نقاط رئيسية:

أولها، هو الضغط الديمغرافي والهشاشة البيئية التي تشوب الأنشطة الصناعية في المنطقة العربية بشكل عام خاصة في سياق التغير المناخي وانعدام العدل البيئي العائد على المجتمع.

وثانيتها، أن هذه الضغوط والخسائر البيئية لا تأتي من فراغ، بل لها أصول متجذرة في الاقتصاد السياسي والسياسات العامة للدول محل الدراسة على مدى العقود الماضية، والتي أدت إلى هذا النمط غير المستدام بيئيًّا من الإنتاج والاستهلاك وعمَّقت من آثاره.

أما ثالثتها، فتكمن في التركيز في حالتين وطنيتين في كلٍّ من مصر على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وفي الكويت على أنشطة صيد الأسماك واستزراعه وما يترتب عليه، والذي لا ينفي بحال وجود بعد دولي يتعلق بالأدوار المنوطة بكلا الاقتصادين في التقسيم الدولي للعمل. ففي الحالة المصرية ثمة ارتباط وثيق بين توليد النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تشجيع التوسع في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة على الرغم من تكاليفها البيئية وآثارها السلبية على الصحة العامة وتوفر الموارد للأجيال القادمة، وفي الكويت تُظهِر الدراسة بجلاء أن نمط التنمية الريعية القائم على الأنشطة الاستخراجية يقف وراء تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصيد من ناحية، وتصاعد الأضرار الناتجة عن أنماط استهلاك مرتفعة وغير مستدامة من ناحية أخرى أصبحت ممكنة مع الارتفاع الكبير في الدخول المتحققة من الاقتصاد الريعي القائم على النفط في العقود الماضية. وعليه فنجد أن الحراك الاجتماعي يمثل بعدًا لا يتجزأ في كلا الحالين سواء في مصر أو الكويت بحيث يكون وعي المواطن أكثر ارتباطًا بحال الاقتصاد وعدالة توزيع الثروات على المجتمع. فنجد في كلا البلدين تحركات جمة تهدف إلى تحقيق شيء من العدالة المجتمعية لا سيما تلك المرتبطة بالعائد الاقتصادي من الصناعة وعليه المردود البيئي لها كذلك.

تجمع دراستا الحالة بين البعد الإيكولوجي والبيولوجي من ناحية، والبعد الاقتصادي-السياسي من ناحية أخرى، وبالتالي فهي تهدف إلى الإسهام النظري والمفاهيمي في إعادة صياغة وتأطير قضايا البيئة في المنطقة العربية ومن ثم الإسهام في النقاش الدائر بين صانعي القرار والدوائر العلمية والناشطية وفعاليات المجتمع المدني ذات الاهتمام بقضايا الموارد العامة وتحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة. علاوة على ما سبق فإن مدخل العدالة المناخية والبيئية يحقق الجمع بين تسييس قضايا البيئة والاشتباك مع قضايا الناشطية البيئية وحركات المجتمعات المحلية والفئات الأشد تضررًا من تدهور البيئة ونفاد الموارد الطبيعية، والبناء على الإسهامات العلمية والفنية من خلال جذبها إلى نقاش مجتمعي أعم.

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر!
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

في البحث عن سيادة الطاقة: من أجل طاقة نظيفة وعادلة في المنطقة العربية

ريم عبد الحليم
باحثة في الاقتصاد وحاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة ومتخصصة في مجالات السياسة الاقتصادية، والتنمية

نصاف براهمي
باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حاصلة على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية في تونس

علي صاحب
باحث وعضو مركز المعلومة للبحث والتطوير – بغداد

المقدمة

تغير المناخ بفعل الانسان هو حقيقة واقعة وأصبحت واضحة للعيان ولا يمكن نكرانها وهو ما يهدد الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية للحياة. تعاني المنطقة العربية منذ فترة من التحولات الجذرية لمناخها فقد عانت عدة دول مؤخرا من موجات جفاف غير مسبوقة مثل سوريا والجزائر وهو ما قلل امدادات هذه الدول من الإنتاج الزراعي ومن المياه وما ساهم في ارتفاع الواردات من المواد الغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها.

بالإضافة الى اتساع مساحة الصحراء في عدة دول مثل تونس والمغرب وإتيانها على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية. من مظاهر التغيرات أيضا ارتفاع مستوى مياه البحار وهو ما يهدد الأراضي الزراعية وكذلك المدن الساحلية كالإسكندرية وطرابلس[84] وتتعدد المشاكل البيئية ولا يمكن حصرها ولا تعدادها، ولكن من الضروري فهم الأسباب الكامنة وراء هذه التغيرات في المنطقة وآثارها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين.

ويعتبر موضوع الطاقة من أهم محاور اهتمام الباحثين ليس في المجال البيئي فقط، بل والاقتصادي والاجتماعي فبالرغم من هيمنة الطاقة التقليدية كمصدر أساسي للطاقة، إلا أن التغيرات البيئية والاقتصادية تعلن عن وجود تحديات كبيرة تتمثل خاصة في أن مصادر الطاقة التقليدية تسبب أضرارا بيئية كبيرة جراء انبعاثات الغازات الدفيئة التي تؤدي الى ظواهر بيئية خطيرة، ويعد التغير المناخي أكثر هذه الظواهر تهديدا[85].

بالإضافة أنها مصادر ناضبة غير متجددة وتواجه طلبا غير محدود، نظرا لتزايد معدلات استخدامها استجابة للنمو السكاني المطرد، مما يؤدي إلى طرح إشكاليات حادة أهمها تراجع الاحتياطي نتيجة ارتفاع الأسعار ونقص في عمليات الاستخراج.

لكن لا يمكن تناول موضوع الطاقة والتغيرات المناخية بمنأى عن الازمة الاقتصادية العالمية منذ سنوات 2008 فقد عمقت هذه الازمة فقر الفقراء وجوع الجوعى وأدت الى ثورات واحتجاجات خاصة في النصف الجنوبي للكرة الأرضية فقد اختارت الأنظمة إنقاذ البنوك والمؤسسات على حساب المفقرين الذين يتحملون عبء الأزمات دوما.

ومما يعمق الازمة أيضا ان الشعوب ليست صاحبة السيادة فيما يتعلق بمواردها فالنخبة السياسية وأصحاب رؤوس الأموال في الداخل والشركات المتعددة الجنسيات في الخارج هم من يملكون القرارات فيما يخص موارد المنطقة وهم من يحددون توقيت وكيفية استخراج الطاقات البديلة غير التقليدية كالغاز الصخري والنفط الصخري غير مكترثين حتما بمضار هذه العمليات على صغار المزارعين وعلى الأرض والمائدة المائية.

فشعوب المنطقة العربية هي حتما ليست من تصنع قراراتها ولا تملك إلا الاحتجاج ضد القرارات التي يتخذها القادة السياسيون في حق موارد الشعب وحقوقه في بيئة سليمة وفي توزيع عادل للثروة.

وتعرف تداعيات التغير المناخي والأزمة المناخية تفاقما بسبب التدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية الناتجين عن نموذج الإنتاجية في التنمية القائم على الصناعات الاستخراجية: النفط والغاز وتعدين الفوسفاط، وأنماط أخرى من التعدين والأعمال الزراعية الكثيفة الاستخدام للمياه المترافقة مع السياحة.

وإلى جانب التلوث والتدمير البيئي والانتشار المتزايد لأمراض عديدة فانه من الملاحظ بوضوح ان المناطق التي تحتوي موارد طبيعية مهمة هي مناطق تعاني الفقر والتهميش.

في هذا الإطار تندرج هذه الورقة التي تشمل دراسة ثلاث حالات هي أولا حالة تسعير الغاز الطبيعي في مصر ثم ثانيا حالة الغاز الصخري في الجزائر وأخيرا حالة الطاقة في العراق.

---

[84] سلمى عمارة مقال بعنوان تغير المناخ هل تبتلع المياه مدينة الاسكندرية موقع BBC 02 اكتوبر/تشرين الأول 2020 https://bbc.in/3tKKf2t

[85] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التقرير الخاص بشأن الطاقة المتجددة https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/srren_report_ar-1.pdf

تتشابك مختلف هذه القضايا البيئية أساسا بقضايا اجتماعية واقتصادية كالتشغيل والبطالة والفساد وانعدام الشفافية ويشمل هذا التشابك الثلاث دول موضوع الحالات.

وسيتم تقسيم الدراسة الى ثلاثة أجزاء هي في حالة تسعير الغاز الطبيعي في مصر في جزء أول ثم حالة الغاز الصخري في الجزائر في جزء ثان ثم حالة الطاقة في العراق في جزء ثالث.

أولا: دراسة حالة حول تسعير الغاز الطبيعي في مصر

إن قضية تسعير الغاز الطبيعي في مصر وعدالتها من أهم القضايا التى ثار حولها النقاش خلال السنوات الأخيرة بين مؤيد ومعارض لرفع تكلفة الغاز على المصانع وتسعير الغاز في مصر. ففي يوليو من عام 2014 صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء المصري آنذاك إبراهيم محلب برفع أسعار الغاز الطبيعي لصناعة الإسمنت وصناعة الحديد والصلب بين 30 و75 بالمئة في إطار تحرك الحكومة لإصلاح منظومة الدعم التي كانت تلتهم آنذاك نحو 20 بالمئة من الموازنة العامة. وكانت الحكومة المصرية قد بدأت قبلها بفترة في تهيئة المناخ العام لزيادة أسعار الوقود. وزادت أسعار الغاز الطبيعي لصناعة الإسمنت إلى 8 دولارات لكل مليون وحدة حرارية لصناعة الإسمنت و7 دولارات لصناعة الحديد والصلب والالومنيوم، والنحاس، والسيراميك، والزجاج. ورفعت الحكومة أسعار الغاز الطبيعي للصناعات الغذائية والأدوية والطوب إلى خمس دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ولصناعة الأسمدة والبتروكيماويات إلى 4.5 دولار كما رفعت الأسعار لمحطات الكهرباء إلى ثلاث دولارات[86]، ومنذ ذلك اليوم والضغوط مستمرة من الصناعات المختلفة للعمل على خفض تسعير الغاز الطبيعي للمصانع. وهي الضغوط التى اعترف بها صندوق النقد نفسه وأكد في ورقة صادرة عنه عام 2017 صعوبة رفع أسعار الطاقة على المصانع في مصر للضغوط السياسية وضغوط أصحاب المصلحة. ونجح الضغط ففي عام 2019 وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه، على اعتماد توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1884 لسنة 2019، والمنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2019، بشأن إعادة دراسة ومراجعة تسعير الغاز لكل نشاط صناعي من الأنشطة الصناعية المختلفة، وذلك في إطار المتغيرات الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية داخل السوق المحليّة، طبقاً لأحكام قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز. حيث وافق على أسعار الغاز التي انتهت إليها اللجنة الوزارية في هذا الصدد؛ بحيث يكون 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لصناعة الأسمنت، و5,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لصناعات: الحديد والصلب، والألومنيوم، والنحاس، والسيراميك، والبورسلين.[87]

ومؤخراً قدم أكثر من قطاع صناعي منهم الكيماوية ومواد البناء عدة مذكرات لوزارة التجارة والصناعة، بمطالب تخفيض سعر الغاز للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ومطالبهم بضرورة اتباع الأسعار العالمية للطاقة معللين ذلك بزيادة قدرة المنتجات المصرية على منافسة مثيلاتها من الدول الأخرى، والتسعير العادل للغاز والذى يتراوح ما بين 2.5 دولار إلى 3.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية وليس السعر المتبع حاليا والمقدر بقيمة 4.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، والذى تعتبره الكثير من الصناعات سعر مبالغ فيه، يعرضهم لخسائر كبيرة ويقلل من تنافسية المنتج المصري. خاصة مع بيانات حديثة

[86] قرار رئيس مجلس الوزراء 1159 لعام 2014 برفع أسعار الطاقة

[87] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1884 لسنة 2019

لهيئة الرقابة على الصادرات، هبوط صادرات مصر من الحديد والصلب، بنسبة 37 % لتسجل الصادرات 252 مليون دولار بالنصف الأول من 2020مقارنة بـ 402 مليون دولار بنفس الفترة من العام الماضى. [88]

إن استخدام الموارد الطبيعية ليس قضية فنية تتعلق بقرارات يتخذها الخبراء والعلماء والاقتصاديون فحسب، ولا السياسيون في ظل تفاقم الضغوط ولا مسألة اقتصادية بحتة تعالج من منظور العائد وتوزيعه وأثره في تحقيق التنمية، وإنما هو مسألة حقوقية وبيئية في المقام الأول. والمتابع لملفات إدارة الموارد الطبيعية في مصر، وخاصة البترول والغاز الطبيعي، يجد أن غالب هذه الحقوق قد جرى إهداره، بسبب ممارسات الفساد، ونتيجة لانعدام الشفافية وغياب ضمانات للمشاركة الحقيقية للمواطنين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الحيوية. وبسبب سياسات تسعير لم تراع سوى دعم الصناعات المختلفة تحت تأثير الضغوط دون مراعاة الجانب البيئي والإنتاجي.

هذه القضية متشابكة مع قضايا بيئية عدة لها علاقة بدعم الصناعات الأقل كثافة في التشغيل والأكثر ضرراً بالبيئة مثل الأسمنت والأسمدة. وهناك مطالبة دائمة من لجنة الصناعة في البرلمان ومن رجال الأعمال بخفض سعر الغاز الطبيعي للمصانع خاصة مع تطورات جائحة فهناك مطالب دائما لقطاعات مثل الحديد والصلب والمسبوكات والهندسية وغيرها بخفض سعر الغاز يكون مساوي للسعر العالمي.

فهل هذه الصناعات المعتمدة على الغاز الطبيعي هى فعلاً قاطرة النمو وهل يؤثر عليها سعر الطاقة وحده وكيف تم توزيع وفر الدعم من هذه الصناعات وهب أثر فعلاً في بنية الحماية الاجتماعية والإنفاق على التعليم والصحة في مصر؟ هذا ما تحاول هذه الورقة الإجابة عنه في دراسة حالة حول قضية تسعير الغاز للمصانع في مصر.

[88] موقع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات https://www.goeic.gov.eg/

هل تضررت الصناعة من رفع سعر الدعم عن الغاز فعلياً؟

وفق دراسة سلمى حسين بعنوان "الأخطاء الأربعة في دعم الطاقة في مصر" الصادرة عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في أكتوبر 2020 فإن مصر من أعلى دول العالم دعماً للطاقة.

الشكل رقم1: مصر في المركز السابع عالميا في دعم الطاقة (بالمليار دولار)

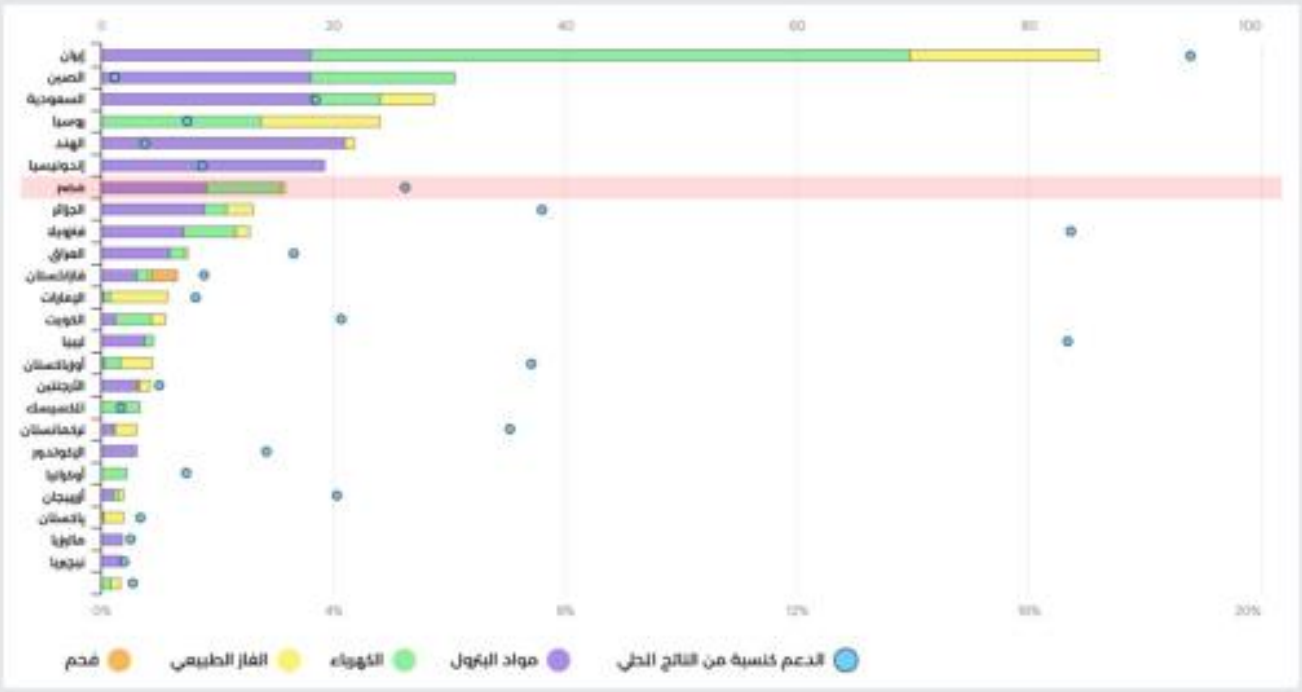

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، 2020.

الشرح: يوضح الظل الوردي موقع مصر بين الدول الداعمة للطاقة، وهي كلها، باستثناء مصر، دول كبرى مصدرة للطاقة. وفقا لبيانات عام 2019 كانت مصر سابع أكبر دولة داعمة لمواد الطاقة.ويوجه معظم الدعم إلى البترول، يليه الكهرباء. وقليل من الدعم يذهب أيضا إلى الغاز الطبيعي.

إلا أن الدعم يذهب من خلال الهيئة العامة للبترول وشركة الكهرباء للمصانع والمستهلكين وهي شركات ضعيفة الحوكمة. وحقق دعم الطاقة وفراً قدره 22 مليار جنيه منذ بدء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

الشرح: الهيئة العامة للبترول تحصل على مخصصات الدعم السنوية من خزانة الدولة، ثم تعيد توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة وإلى المنازل (القطاع العائلي).

وفقاً لدراسة سلمى حسين، فإن شركات إنتاج الكهرباء تحصل على الغاز الطبيعي بمبلغ 3 دولار للوحدة الحرارية. وهو مبلغ يغطي متوسط تكلفة إنتاجه. لذا يبدو وكأن الغاز الطبيعي الموجه إلى الكهرباء غير مدعوم. إلا أنه عن طريق تدقيق تكاليف الإنتاج وأسعار البيع خاصة لدى المصانع، تدعم هيئة الكهرباء بعض المنتجين، عن طريق تطبيقها لتعريف الفارق بين التكلفة وسعر البيع. لنأخذ مثالا يضربه محلل الطاقة بمصنع كفء متوسط استخدام الطاقة) في حالة مصنع كفء، يحتاج هذا المصنع إلى (8 ميجاواط)8 آلاف كيلو واط).

بفرض أن سعر الغاز الموجه لإنتاج الكهرباء 3 دولار، إنتاج 8 ميجاواط)8*3 =24 دولار (25 +دولار) تكاليف نقل وتوزيع (= 49 دولار تكلفة الميجاواط.. أي أن متوسط تكلفة كيلووات الكهرباء تساوي)0049 دولار (أي حوالي 88 قرشا)1 دولار= 18 جنيه (12 وبما أن شرائح سعر البيع إلى المصانع) في عام 2018) تتراوح بين 45 و 140 قرشا، أي مصنع يشتري الكهرباء بسعر أقل من 88 قرشا يحصل على دعم.» نستنتج أن هناك مصانع كلها ما تزال مدعومة في الكهرباء، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الفاقد بين شركة الإنتاج والتوزيع يعادل 14%. قطاع إنتاج الكهرباء هو أكثر قطاع يحصل على الدعم، حيث إن 73% من الغاز يستهلك في إنتاج الكهرباء، ثم تباع بعد ذلك إلى المصانع وإلى البيوت «.[89]

من ناحية أخرى بالرجوع لمعدلات نمو قطاع الصناعة التحويلية نجد أن التأثير بقرار رفع الدعم عن الغاز الطبيعي لم يرتبط بتراجع معدلات النمو إلا في عام واحد وهو 2015/ 2016 مباشرة بعد القرار. إلا أن أداء القطاع ظل متذبذبا طوال الفترة دون ارتباط برفع الدعم عنه. بل ولم يفلح قرار الحكومة في أكتوبر الماضي بخفض سعر الغاز لمصانع الأسمنت إلى 6 دولارات للمليون وحدة حرارية، بدلا من 8 دولارات، في تحسين أحوال الشركات التي تعتمد أكثر على مزيج من الطاقة، بل إن الحملة الحكومية على البناء المخالف، بالإضافة لوقف عمليات البناء لمدة 6 أشهر أثرت أيضا على مبيعات الأسمنت خلال النصف الأول من العام 2020. [90]

كذلك الحال لم يبد تأثير تراجع نمو صناعة الأسمدة جلياً في النمو الإجمالي للصناعة التحويلية وهو يستخدم الغاز كمدخل وطاقة.

---

[89] **سلمى حسين، "فاتورة الأخطاء الأربعة: الخطة المصرية- الصندوقية لرفع أسعار الطاقة" المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أكتوبر 2020**

[90] موقع زارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي www.mped.gov.eg

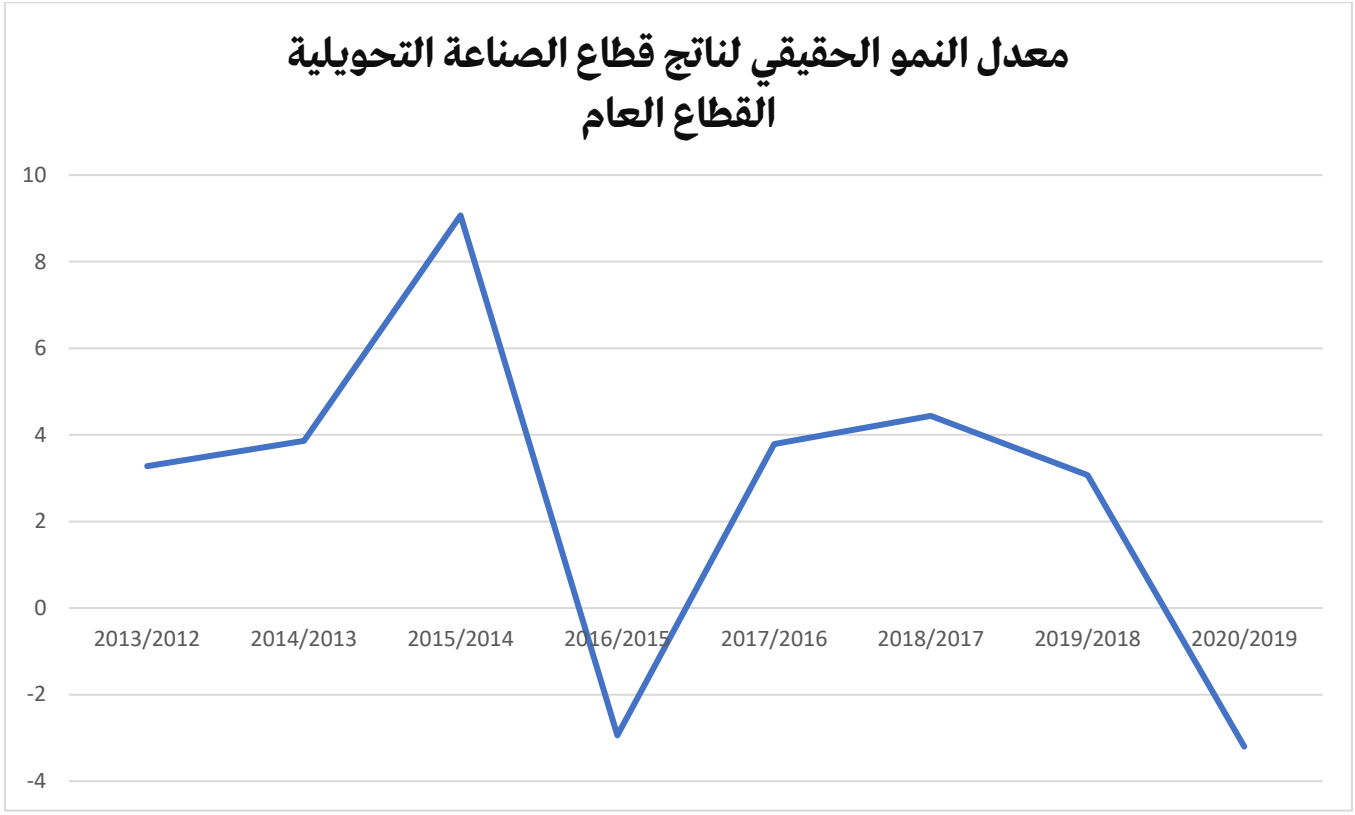

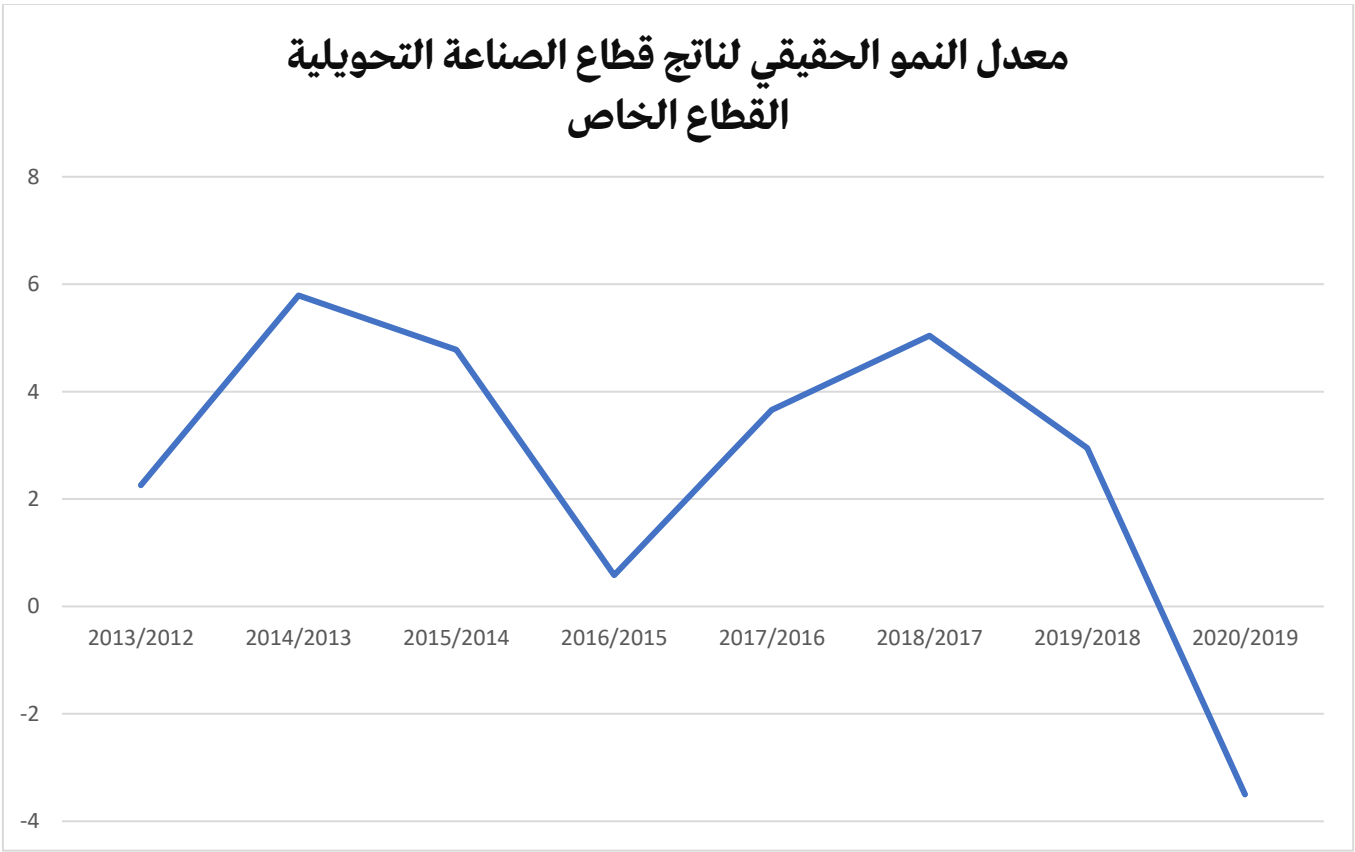

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

كيف تم توزيع الفائض من الدعم:

بتحليل الإنفاق على التعليم والصـــحة في الموازنة العامة للدولة لعام 2013/ 2014 عام واحد قبل قرار رفع الدعم عن المحروقات يلاحظ أن الإنفاق على التعليم تراجع في حين لم يرتفع الإنفاق على الصـــحة ســـوى بأقل من 1%. أما نصـــيب الإنفاق على الحماية الاجتماعية فانخفض هو الآخر على الرغم من مبادرات متعددة هدفها حماية صـــحة المرأة المصـــرية وتعويض العمالة غير المنتظمة، ولكن الإنفاق لبناء نظام متكامل للحماية الاجتماعية وجودة الحياة من تعليم وصـــحة لم يتم الدفع به كتعويض عن دعم المحروقات[91] .

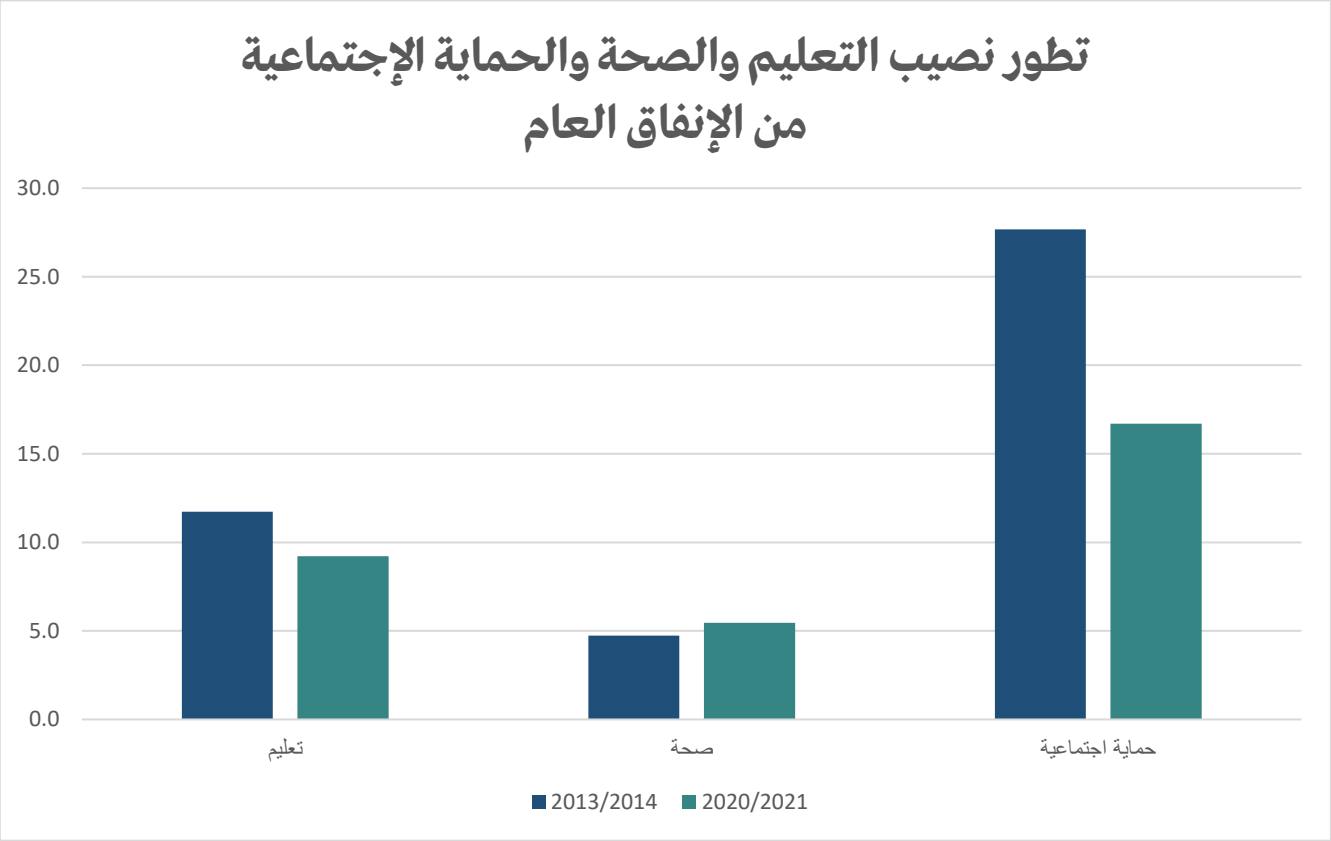

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي للموازنة العامة للدولة سنوات متعددة

إذاً فلم يتحول دعم الطاقة المتوافر إلى إنفاق على الحماية الاجتماعية أو جودة الحياة ولم يتأثر قطاع الصـــناعة بتراجع هذا الدعم على الغاز الطبيعي بقدر تأثره بأزمات أخرى مثل أزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020.

ثانيا: حالة الغاز الصخري في الجزائر

احتلت مسألة استخراج الغاز الصخري او ما يعرف بغاز 'الشيست' جدلا «مغاربيا» منذ بدايات سنوات 2012 الى اليوم ففي الجزائر وتونس والمغرب، تصـــرّ الحكومات على المضيّ ـ قدما في عمليات التنقيب والتحضـــير لإنتاج هذا الصـــنف من المحروقات وسـط مخاوف من المخاطر البيئية والاقتصـادية بسـبب ارتفاع تكلفة اسـتخراج الغاز الصـخري مقارنة بعوائده وممانعة مكوّنات المجتمع المدني.

[91] وزارة المالية المصرية، بيانات البيان التحليلي للموازنة العامة للدولة أعوام متفرقة

وســندرس في هذا الإطار الحالة الجزائرية لطرح إشــكالية ما هو أثر الاختلالات الاقتصــادية على العدالة المناخية تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من الغاز الصخري؟

حسب تقديرات دراسة أعدتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تعود إلى أبريل/نيسان 2011 فإن الجزائر تمتلك حوالي 707 ترليون قدم مكعب من موارد الغاز الصــخري[92] وهذا ما يجعل من الجزائر تحتل مرتبة متقدمة في الدول الحائزة على مخزون من الغاز الصخري، بل هي تمتلك ثالث أكبر مخزون من الغاز الصخري القابل للاستخراج بعد الصين والأرجنتين.

[93]

كشف [المجمّع النفطي الجزائريّ "سوناتراك"] في نهاية سنة 2014 أن مخزونات الجزائر من غاز الشيست تعادل 4 مرات مخزونها من الغاز الطبيعي التقليدي[94] الحالي ليعلن في الوقت ذاته أنّ عمليات التنقيب والاستغلال ستبدأ خلال السنة القادمة بغضّ النظر عن الاعتراضات.

سنتعرض في جزء أول الى الرفض الشعبي لقرار الحكومة الجزائرية استخراج الغاز الصخري وفي جزء ثان سنتبين الترابط الوثيق بين المخاطر البيئية لاستغلال الغاز والعدالة الاجتماعية في الجزائر.

[92] حمزة حموشان النضال من اجل ديمقراطية الطاقة في المنطقة المغاربيةhttps://bit.ly/3tr6o5J
[93] خالد بن الشريف هل تختار الجزائر الغاز الصخري ام البيئة
https://www.sasapost.com/do-you-choose-algeria-shale-gas-or-the-environment/
[94]محمد سميح الباجي موقع نواة مقال بعنوان ' الغاز الصخري في المغرب العربي: بين إصرار الحكومات ورفض المجتمع المدني'https://bit.ly/3tdxUDA

قرار استغلال الغاز الصخري في الجزائر قوبل برفض شعبي كبير:

في 27 ديسمبر من سنة 2014، أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية عن حفر أول بئر "أحنات" القريب من مدينة "عين صالح" جنوب الجزائر، لتنطلق أعمال استغلال الغاز الصخري بواسطة شركة الغاز والنفط الجزائرية "سوناطراك" بشراكة مع الشركة الفرنسية "توتال" البترولية.[95]

96

تلا هذا الإعلان احتجاجات كبيرة في مدينة "عين صالح" وقام المحتجون باحتلال الساحة المركزية في المدينة والتي تسمى ساحة الصمود وتم اغلاق الطرقات وقد تم تقدير عدد المحتجين بحوالي 5000 شخص وكانت التعبئة عفوية وبمشاركة ناشطين بيئيين في المدينة.[97]

وقد طالبت منظمات بيئية ونشطاء في المجتمع المدني الجزائري القيام باستفتاء حول استغلال الغاز الصخري من عدمه لأهمية الموضوع وتأثيراته البيئية الخطيرة وخاصة على الأجيال القادمة.

رفض أهالي عين صالح استغلال الغاز الصخري لما يشكّله من مخاطرَ بيئية وصحية. فاستخراج هذه المحروقات الجديدة باستخدام تقنية "الكسر المائي" يحتاج إلى كميات هائلة من المياه، ما يهدّد بإنضاب المخزون الجوفي منها. كما أنّه يتوجب ضخّ مواد كيماوية سامة في باطن الأرض، ما قد يكون أثرُه القضاء الكلي على فلاحة الواحات وانتشار بعض الأمراض الخطيرة كالسرطان.

مقاومة المجتمع المدني وأهالي المناطق المستهدفة بعمليات التنقيب تجاوزت مجرّد البيانات والنشاطات الإعلامية لتتحوّل إلى احتجاجات عنيفة في الشارع قابلها الأمن الجزائريّ بعنف. حيث قام نشطاء في العاصمة الجزائريّة بكسر الحصار الأمني على تحرّكاتهم والقيام بتحرّكات يوميّة للتعبير عن رفضهم لاستخراج الغاز الصخريّ وتجاوزت الاحتجاجات مدينة "عين

---

[95] خالد بن الشريف مصر سابق الذكر

[96] احمد فايق دلول مجلة البيان مقال بعوان "عين صالح هل تفجر السخط الشعبي الجزائري" https://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=4217

[97] تقرير international Crisis groups نوفمبر /تشرين الثاني 2016 بعنوان "جنوب الجزائر طليعة المشاكل" https://bit.ly/3l98Laj

صالح" لتشمل مدن أخرى في الجنوب خاصة والتي تشترك في نفس المائدة المائية الجوفية المهددة بالجفاف كخطر أول عن استخراج الغاز الصخري والعاصمة أيضا.

في وقت لاحق قام نشطاء بتشكيل "لجنة الـــ 22" التي مثلت نواة الحركة المناهضة للتنقيب عن الغاز الصخري ومثلت ووجهت الآلاف من المحتجين.[98]

وقد استعمل النشطاء وسائل الاتصال الحديثة والاجتماعية لتنسيق الأنشطة وتعبئة الدعم قبل القيام بتحركات ووقفات احتجاجية.

من ثم اتسعت رقعة الاحتجاجات الى باقي مناطق الوسط وكذلك الجنوب الجزائري وأدت أيضا إلى اغلاق طرق عديدة في مدن كثيرة كما تجمع المحتجون في أكثر من عشـــر ولايات/محافظات تشـــترك في التهميش والفقر من جهة والتمتع بأهم ثروات النفط والغاز مثل اليزي و ورقلة وتمنراست وأدرار.[99]

استمرت المظاهرات بشكل سلمي لمدة شهرين وأرسلت الحكومة وفدا الى مدينة عين صالح للتفاوض مع "لجنة الـ 22" ولكن مساعي التفاوض باءت كلها بالفشل واشترط المحتجون وقف عمليات التنقيب الاستكشافي كشرط أساسي لمواصلة المحادثات.

خرجت الاحتجاجات عن طابعها السلمي بعد حوالي شهرين فقد حاول المحتجون إغلاق الطريق الواصل الى الموقع الثاني للتنقيب التابع لشركة "سوناطراك" وقد أدى هذا الى صدامات عنيفة مع قوات الامن التي أطلقت القنابل المسيلة للدموع والذخيرة الحية فأصابت ثلاثة متظاهرين بجروح بليغة وتم حرق الخيام في ساحات الاعتصام.[100]

في النهاية تم قمع الاحتجاجات باستعمال العنف من جهة واستمالة أعضاء "لجنة الـــ 22" من طرف الحكومة فحصل العديد من أعضاء اللجنة على وظائف في شركة "نفطال" التابعة لسوناطراك ومن ثم زالت اللجنة وزال معها الضغط على الحكومة.

الترابط الوثيق بين المخاطر البيئية لاستغلال الغاز والعدالة الاجتماعية في الجزائر:

عبر المحتجون عن خشـيتهم من تأثير نشـاطات الغاز والنفط الصـخريين على إمدادات المياه وعلى البيئة، لأن التكسـير الهيدروليكي او ما يسمى (fracking)، وتكنولوجيا الحفر المُستخدمة لاستخراج الغاز الصخري، تتطلبان كميات ضخمة من المياه، التي هي مورد نادر في جنوب الجزائر.[101]

ارتبطت التحركات الاجتماعية في الجنوب الجزائري خلال السّنوات الأخيرة بشكل أو بآخر، بمسألة استغلال ثرواته من المحروقات. فأحد أبرز مطالب المظاهرات التي شهدتها ورقلة في آذار/ مارس 2013 كانت إعطاء الأولوية للجنوبيين في العمل في الصّناعة البترو غازية إذ يعاني اغلب شباب هذه المناطق من البطالة والتهميش.

إن هذه الانتفاضات والحركات الاجتماعية هي قائمة على النضال ضد "تنمية التخلف والتراكم من خلال تجريد الناس من ممتلكاتهم"[102] إذ تكفي المقارنة بين المدن في شمال البلاد وجنوبها للكشف بوضوح عن مدى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المنطقتين والغريب في الأمر أن الثروة تنبع أساسا من الجنوب ولا ينتفع بالتنمية أو بالتشغيل.

---

[98] تقرير international Crisis groups المصدر السابق

[99] احمد فايق دلول مصدر سابق الذكر

[100] تقرير international Crisis groups مصدر سابق الذكر

[101] كارول نخلة مركز كارنيجي مقال بعنوان تجربة الجزائر مع الغاز الصخري ابريل/نيسان 2015https://carnegie-mec.org/2015/04/23/ar-pub-59869

[102] حمزة حموشان مصدر سابق الذكر

103

أدى هذا الى وجود موجة غضب وسخط متزايدة في صفوف حركة العاطلين عن العمل التي تعرف باسم "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" وقد قادت هذه الحركة احتجاجات عديدة ونجحت في حشد "عشرات الالاف من الجزائريين في مظاهرات ضخمة تطالب بوظائف كريمة وتحتج على الإقصاء الاقتصادي والظلم الاجتماعي"[104] وتفقير المنطقة من ثرواتها ومواردها دون تمتع أهلها بعائداتها.

تتمتع الجزائر بموارد طبيعية وفيرة جدا وبإمكانيات ضخمة للطاقات المتجددة لكن السؤال المطروح هنا هل الموارد هي ملك للشعب ام ملك للنخب الفاسدة ومن ورائها الشركات الأجنبية؟

تتميز سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة بإعطائه الأولوية لمزيد تأكيد سيطرته على احتياطيات الوقود الاحفوري والطاقة المتجددة حتى وان اقترنت بعمليات قمع للمواطنين وتدمير للبيئة وهذا ما يمكن اعتباره سلبا لسيادة الشعوب على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

ولهذا فان حركات المحتجين انطلقت أساسا من منطلق بيئي ايكولوجي وارتبطت ارتباطا وثيقا بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية.

إذ أن قضية العدالة البيئية ترتبط حتما بقضايا مثل الجفاف والتلوث الذي تخلفه الصناعات الاستخراجية و السيادة على الثروات إذا فالعنصر البيئي دائما متوفر في نضالات المحتجين ذات الطابع الاجتماعي مثل المطالبة بالمساواة في توزيع الثروات والمطالبة بالتشغيل وتعزيز مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات المصيرية خاصة تلك المتعلقة بأجيال المستقبل.

---

[103] ياسين تملالي جريدة السفير مقال بعنوان "جنوب الجزائر لا للغاز الصخري" جانفي/يناير 2015 https://bit.ly/38An1no

[104] حمزة حموشان مصدر سابق الذكر

إن المتغيرات الداخلية المتعلقة بتراجع الاحتياطي الوطني الجزائري من النفط والغاز وزيادة الطلب المحلي على الطاقة، فضلًا عن المتغيرات الخارجية لاسيما التحول العالمي باتجاه الطاقات المتجددة باتت تضغط على صانع القرار الجزائري للاستجابة لهذه المتغيرات والمضي قدما في استغلال مخزونه من الغاز الصخري رغم أضراره ومخاطره الكبيرة.

وفي هذا الإطار وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017، شرعت الجزائر في إحياء مشروع استغلال النفط والغاز الصخريين جنوبي البلاد، بعد تجميده سنة 2015، عقب احتجاجات شعبية وسياسية رافضة للمشروع بدعوى مخاطره البيئية.

في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، وقَّعت شركة النفط الوطنية "سوناطراك" على أول عقد لاستغلال النفط والغاز الصخريين مع شركتي بي بي البريطانية (BP) و"إيكينور" النرويجية (Equinor) في صحراء جنوب غرب البلاد.[105]

لكن رغم هذا القرار فقد احتلت القضية البيئية مكانا في الاحتجاجات الأسبوعية التي تعرفها الجزائر اليوم في إطار الحراك المستمر.

ثالثا: أزمة الطاقة في العراق: الطاقة في العراق غياب دائم وأزمة متجددة

يعاني العراقيين منذ عقود من نقص حاد في إمدادات الطاقة الكهربائية، على الرغم من الاحتياج المتزايد للطاقة بكافة مناحي الحياة في العراق خصوصا وان النمو السكاني نسبته ٢،٥٨٪[106]، حيث أثرت عوامل منها سوء الإدارة والفساد والحروب العبثية، أدت إلى أن يحصل سكانه على ٥٤٪ [107] فقط من احتياجهم الفعلي للطاقة. حيث انخفض بنسبة ٤٪ عام ٢٠٢٠، ليصل ١٧٢٧١ ميجاوات[108]، وذلك لأسباب متعددة أبرزها جائحة كورونا وما خلفته من ازمة اقتصادية أثرت على الاقتصاد الريعي العراقي، بسبب ما يمتلكه احتياطيات هائلة من الوقود الأحفوري[109]. والذي يشكل عنصر أساسي في استمرار البلد والتنمية الاقتصادية فيه، وهذا ما يتناقض مع السعي العالمي لربط العدالة الاجتماعية بالبيئية.

أزمة الطاقة والرضاء الشعبي الرضا الشعبي والفشل في توفير الطاقة

شكل توفير الطاقة الكهربائية تحدي كبير لعموم الحكومات، التي امسكت بالسلطة بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، ورغم صرف أكثر من ٦٢ مليار دولار[110]، لم يكن هناك تحسن ملحوظ في تجهيز المواطنين بالطاقة، مما دفع بهم الى الخروج بتظاهرات غاضبة كل صيف على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، خصوصا في محافظات الجنوب التي تشهد ارتفاع في درجات الحرارة[111]، وتأثيرات مناخية غير منصفة. تضاف لها قلة هطول الأمطار، وارتفاع نسبة الملوحة، والانقطاع شبه الدائم بالطاقة دفعت المواطنين في محافظة البصرة الجنوبية، والتي يشكل ما يستخرج منها من نفط معظم صادرات العراق النفطية، دفعتهم للخروج بمسيرات وتظاهرات حاشدة رافقتها أحيانا أعمال عنف واصطدام مع القوات الأمنية، سقط على اثرها قتلى، احدى تلك موجات الغضبة كانت احتجاجات صيف ٢٠١٥ والتي عمت محافظات الوسط والجنوب، بعد ان سقط قتيل في تظاهرة انطلقت بالبصرة، على اثر ذلك خرج الآلاف من العراقيين في تظاهرات بالمحافظات الأخرى[112]، فهم يعانون أيضا من نقص في الطاقة، وتكرر هذا المشهد في الأعوام اللاحقة، وسط عجز حكومي عن إيجاد حلول ناجعة.

---

[105] حاتم غندير موقع الجزيرة للدراسات مقال بعنوان "الانتقال الطاقي في الجزائر بين الغاز الصخري والطاقات المتجددة." ماي 2020 https://studies.aljazeera.net/en/node/4683

[106] المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨، الجهاز المركز للإحصاء العراقي، http://bit.ly/2PFzj7l

[107] التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٨ الصادر عن وزارة الكهرباء العراقية https://bit.ly/3b5AK7h

[108] تقرير عن معدل الحمل المجهز، وزارة الكهرباء العراقية، ٢٠٢٠، https://bit.ly/30fTkmX

[109] يقدر احتياطي النفط العراقي ب ١٤٥ مليار برميل، ويأتي في المركز الرابع، ويشكل نسبة ١٢،٢ من نسب احتياطيات الدول الأعضاء، تقرير منظمة أوبك ٢٠١٨ عن احتياطي النفط بالنسبة للدول الأعضاء فيها https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

[110] تقرير لجنة التدقيق والتحقق في عقود وزارة الكهرباء، والتي شكلها مجلس النواب العراقي عام ٢٠٢٠.

[111] سجل العراق اعلى درجة حرارة في تموز الماضي، حيث وصلت درجة الحرارة الى ٥٢ في محافظة البصرة جنوب العراق، وهي اعلى نسبة مقارنة بدرجات الحرارة في العالم. http://bit.ly/2PuGpve

[112] تقرير اتساع التظاهرات المنددة بتردي الخدمات في العراق، قناة الجزيرة الفضائية ٢٠١٥ http://bit.ly/2O5WcjR

ينتج العراق ٤،٦ مليون برميل من النفط يوميا، في الظروف الطبيعية، وخفض هذا الرقم الى ١،٦ مليون برميل يوميا، نتيجة التزامه باتفاق أطراف المنضوية في منظمة أوبك منذ أيار ٢٠٢٠، وتقدر العائدات بنحو ٧٠ - ٨٥ مليار دولار سنويا أي ما يعادل ٨٥-٩٠ ٪ من إجمالي الإيرادات السنوية، تذهب نصف هذه المبالغ الى رواتب للموظفين الحكوميين والمتقاعدين المقدر عددهم بنحو ٦،٥ مليون، مما يعني عدم توفر الأموال اللازمة للاستثمار والتنمية الشاملة[113]، وتنويع مصادر تمويل الموازنة في القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والتي من الممكن ان تستوعب أعداد كبيرة من العاطلين الذين بلغت نسبتهم ١٣،٨٪ [114] للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر، الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي عامل مسبب في توقف العديد من المشاريع الصناعية والزراعية، وبالتالي أدى الى تسريح مئات العمال من وظائفهم، يضاف لهم من فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة، والتحقوا بجيوش العاطلين لتصل نسبة البطالة عام ٢٠٢٠ ٣١،٧ ٪ [115] .

من خلال البحث سنطرح عدت تساؤلات سنفكر بها سويا، هل العراق لم ينشئ محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، تغطي احتياجه المتزايد بفعل النمو السكاني والتوسع العمراني؟ عند البحث سنجد ان العراق يمتلك الآن ٦٧ محطة كهرباء (غازية، بخارية، متنقلة، ديزل، كهرومائية)[116] وتغذي الشبكة الوطنية بحوالي ٧٩٪ من عموم الإنتاج، فيما يغذي الاستيراد الباقي، اي ٢١ ٪. بعض هذه المحطات تم بناؤها فيما بعد عام ٢٠٠٣، وإعادة تأهيله القديم، والذي عانى من الضربات العسكرية في حرب الخليج٢ ١٩٩١، والآثار السلبية للحصار الاقتصادي، فضلا عن عمليات والسلب والنهب التي تلت انهيار نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣.

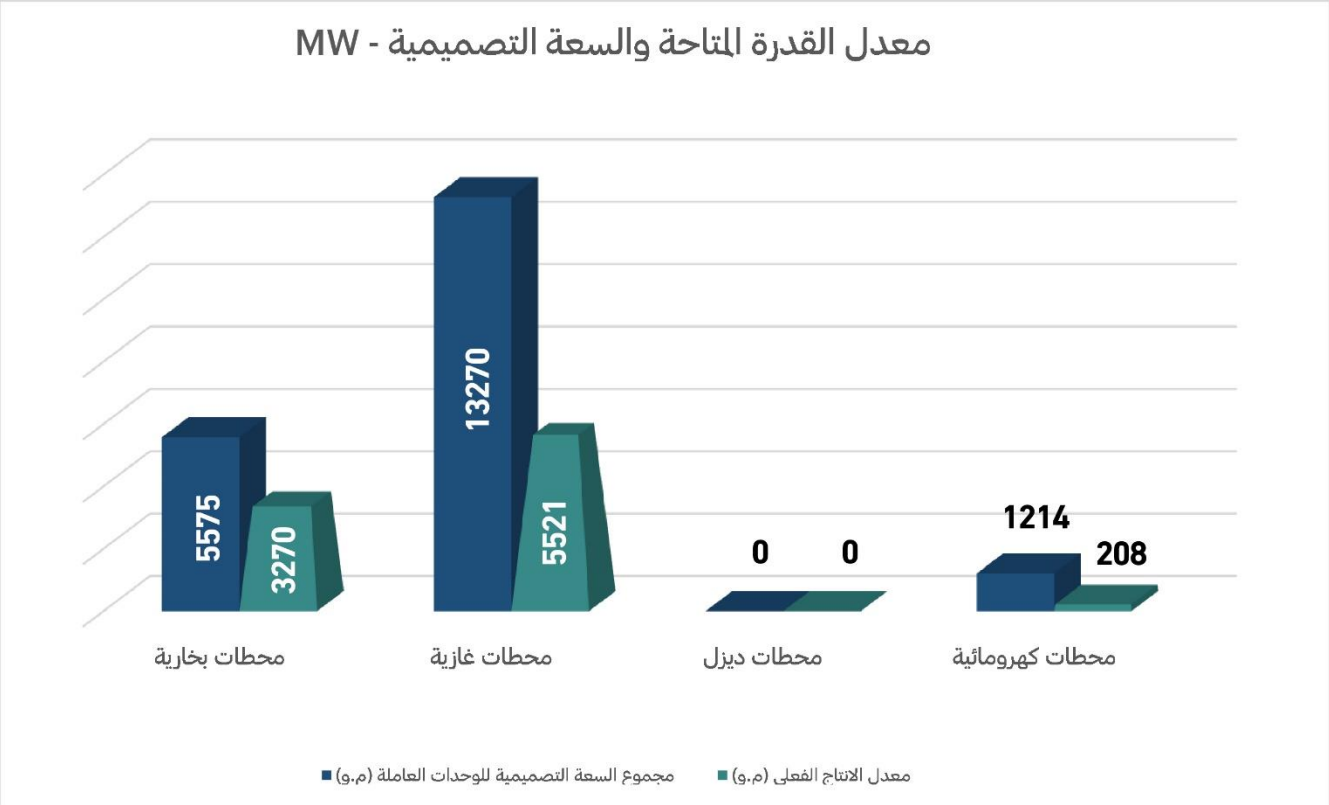

[113] المجموعة الإحصائية السنوية (٢٠١٨ - ٢٠١٩)، وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ٢٠١٩.
[114] مسح رصد وتقويم الفقر في العراق لسنة ٢٠١٨، الجهاز المركزي للإحصاء .
[115] تقرير صحيفة الإندبندنت بالعربي http://bit.ly/3sQVFBa
[116] مصدر سابق، التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٨ الصادر عن وزارة الكهرباء العراقية https://bit.ly/3b5AK7h

الملاحظة من الشكل أعلاه، هناك فرق واضح ما بين السعة التصميمية والإنتاج الفعلي للمحطات الكهربائية، وهذا ناتج من عدة أسباب، منها:

١- اختيار محطات لا يتوفر وقودها بالشكل الكافي، مثل المحطات الغازية ويبلغ عددها ٣٣ محطة، تساهم بحوالي ٤٦٪، تعتمد على مصدرين للوقود الأول ما يتم انتاج من وقود الغاز العراقي البالغ ٧،٢ مليار متر مكعب سنويا، عبر شركة البصرة للغاز، فيما يستورد من ايران منذ العام ٢٠١٧ ٤-٥ مليار متر مكعب سنويا[117]، هذا الرقم متواضع بالمقارنة بما تحتاجه المحطات المذكورة من وقود، حيث تعثر مشاريع استثمار الغاز الطبيعي والذي يتم احراقه يوميا في الحقول النفطية، وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي الإيراني، يجعل مهمة توفير الوقود عسيرة.

٢- الصيانة والادامة الدورية، حيث تفتقد الإدارة المسؤولة عن هذا القطاع الى خطط فعالة لإدامة وصيانة المحطات، والتي غالبا ما تتعرض للتلف ولأسباب متعدد منها يمكن ان يكون أمني او سوء تشغيل أو سوء نوعية الوقود.

اما السؤال الاخر، الا وهو هل توفر الإنتاج بدون خطوط نقل فعالة ونظام إدارة وتوزيع وجباية جيدين، يمكن أن ينعكس بشكل إيجابي على زيادة نسبة الطاقة الكهربائية الواصلة للمواطنين العراقيين؟

العراق يواجه تحديدات عديدة أبرزها الوضع الأمني، والصراعات السياسية التي انعكست بشكل كبير على تقديم الخدمات للعراقيين، واحد هذه الخدمات الطاقة الكهربائية، التي تتطلب ايصالها لمساحات شاسعة بآليات يفترض انها لا تؤدي الى ضياعها، ولكن هناك إشكاليات عدة في هذا الخصوص، حيث:

١- استخدام خطوط طويلة أحادية الطور، تتطلب حمايته جهود جبار غير متوفرة في العراق بالشكل الكافي[118] .

٢- التحميل غير المتوازن، حيث هناك مناطق ذات طلب عالي للطاقة ومناطق اخرى غير ذلك وبالتالي هذا يشكل ضغط على بعض الخطوط الناقلة.

٣- قدم معدات النقل والتي تم نصب بعضها منذ سنوات طويلة.

٤- الأوضاع الأمنية واحتلال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لخمسة محافظات، وما دمره من خطوط النقل أدى الى انفصال عدد منها عن الشبكة الوطنية، والتي تطلبت أموال وجهود كبيرة حتى عادت.

وتشير احصائيات وزارة الكهرباء عام ٢٠١٨ إلى أن ٥٨ ٪ هي نسبة الضائع من الطاقة المنتجة، وهنا يبين حجم الكارثة التي أشرنا الى عدد من أسبابها.

من جانب آخر، النظام الذي يتم به إدارة ملف توزيع الطاقة وما هي التصنيفات التي تستهلك ما هو منتج، سنجد ان حوالي ٥٩ ٪ من التيار يصل الى الاستهلاك المنزلي، فيما يشكل الاستهلاك الحكومي (مؤسسات الدولة المختلفة) حوالي ١٥٪ فيما الاستهلاك الصناعي ١٢٪، والتجاري ٦٪، والزراعي ١ ٪ فقط، والمتجاوزين ٧٪، ومن هذه المعطيات نرى ان هناك خلل واضح بطريقة توزيع الطاقة فهل من المعقول أن الاستهلاك الحكومي والمتجاوزين على الشبكة يشكلون نسبة أكبر من القطاعات الصناعة والتجارة والزراعة.

كما ان الاستخدام المنزلي المرتفع أيضا ليس واقعي، حيث يشهد العراق الان فوضى في مجال التخطيط العمراني، هناك عشرات المجمعات الصناعية والتجارية داخل المناطق السكنية وهم يشكلون عبئ كبير على ما يتم تجهيزه لهذا النوع من المستهلكين. وهذا ينقلنا الى النقطة المهمة الأخرى هل هناك نظام جباية فعال؟ وهذا امر واضح عندما نفحص، ان حجم الديون الكهرباء على أصناف المستهلكين قد بلغ أكثر من ٤،٩ مليار دينار عراقي، حيث ان ٥٠٪[119] فقط ممن يستهلك التيار

---

[117] روبين ميلز، ومريم سليمان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت وكركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد تشرين الثاني ٢٠٢٠.

[118] مصدر سابق، روبين ميلز، ومريم سليمان، تزويد العراق بالطاقة: التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد تشرين الثاني ٢٠٢٠

[119] مصدر سابق، التقرير الاحصائي السنوي ٢٠١٨ الصادر عن وزارة الكهرباء العراقية https://bit.ly/3b5AK7h

الكهربائي في العراق (عدا إقليم كوردستان)، يدفعون ما بذمتهم من ديون للحكومة، وهذا يؤشر ضعف حقيقي لدى جهاز الجباية، والذي حاول المسؤولين تحسينه عبر خصخصتها، فضلا عن اعتماد العدادات الالكترونية، ولكن كل هذه الخطوات لم يكتب لها النجاح وفشلت[120] .

عانت البيئة في العراق طوال العقود الأربعة الماضية من إهمال كبير، كان أحد الأسباب الرئيسة في إحداث تغييرات ببيئة هائلة.[121] بغداد وأغلب المدن العراقية تعاني من مشكلات التغير المناخي. فقد ارتفعت معدلات تلوث الهواء بسبب انتشار مصادر حرق الوقود وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، فيما ازدادت نسب تلوث المياه بسبب ما يتم التخلص منه من مخلفات وغيرها، من قبل المحطات الكهربائية على ضفاف الأنهر او المصافي القريبة. وتشير تقارير وزارة الصحة والبيئة، أن هناك ٨ محطات تلقي بمخلفاتها في مجاري الأنهر دون معالجة في عام ٢٠١٦[122]، فيما ارتفع عدد في العام التالي ليصبح ١١ محطة، والتي أنشأت بالقرب من الأنهار دون الأخذ بالأثر البيئي[123]. حيث تسهم محطتي كهرباء الحارثة والنجيبية البخاريتان في مدينة البصرة، بتلويث مياه شط العرب، تطرحان إلى مجرى النهر ما معدله ١٢٨٠٠ و٨٠٠٠٠ لتر/ساعة على التوالي من المياه العادمة الناتجة عن بعض العمليات الصناعية، لكن تأثيرهم الأكبر يأتي من المياه الساخنة التي تسبب تلوثا حراريا لمجرى شط العرب، إذا يطرح كليهما ما معدله ٣٤ مليون و١٦ مليون لتر/ساعة على التوالي من المياه الساخنة الناتجة عن عملية تبريد التوربينات[124]. وقدرت خسائر العراق نتيجة للتدهور البيئي عام ٢٠٠٨، بأكثر من ثماني مليارات دولار أي ما يعادل ٧٪ من الناتج المحلي، تحتل ملف تهور الموارد المائية نصفها تقريبا، بحسب وزارة البيئة في تقرير لها عام ٢٠١٤[125] .

من جانب آخر، تعتمد محطات الطاقة على الوقود الأحفوري وتساهم في انبعاث الغازات الدفيئة، والتي تشكل أكبر مصدر لها لتصل ٧٥٪ عام ١٩٩٧[126]، تساهم المحطات الغازية والبخارية مثلا في البصرة، بكميات كبيرة من غازات أول وثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين، وليس هناك احصائيات دقيقة بسبب عدم توفر الأجهزة اللازمة للقياس لدى وزارة الصحة والبيئة او وزارة الكهرباء. فيما تشكل المولدات الكهربائية الصغيرة، التي تنتشر في كل الاحياء تقريبا، مصدر آخر لانبعاثات الغازات السامة وضوضاء، ويقدر عددها في بغداد ب١٣ ألف، منها ٢٤٠٠ حكومية، تعطي وقود مجاني او مدعوم حكوميا، وتساهم بشكل كبير أحيانا في تغطية ساعات عدم التجهيز بالطاقة[127] .

[120] هاري استيبانيان، نحو كفاءة مستدامة للطاقة في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، ومركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد اب ٢٠٢٠.

[121] مناف الساعدي، التلوث البيئي .موت بطيء يهدد حياة العراقيين، تقرير الصحفي منشور على موقع قناة الدي دبليو (DW) الألمانية، ٢٠١١، http://bit.ly/3qIhjG7

[122] تقرير حالة البيئة في العراق لعام ٢٠١٦، وزارة الصحة والبيئة العراقية، بغداد ٢٠١٧، ص٥٢.

[123] تقرير حالة البيئة في العراق لعام ٢٠١٧، وزارة الصحة والبيئة العراقية، بغداد ٢٠١٨، ص٧٣.

[124] الدكتور شكري الحسن، التلوث البيئي في البصرة جنوب العراق، نور للنشر، المانيا ٢٠١٧، ص٢٤

[125] الدكتور عبد المطلب محمد عبد الرضا، أهم التحديات البيئية في العراق، الجزء الأول: المجال الإداري والإنساني، المحور السادس: قطاع الصحة والبيئة، دراسة بحثية منشورة، على موقع شبكة النبأ المعلوماتية، الأربعاء ٤ تشرين الأول ٢٠١٨، https://bit.ly/3tisXcn

[126] تقرير حالة البيئة في العراق ٢٠١٧، مصدر سابق ص ٢٤.

[127] محمد جابر العطا، محافظ بغداد، تصريح صحفي لصحيفة الصباح الجديد، بغداد ١٦ حزيران ٢٠٢٠، http://bit.ly/2PY9PlQ

أفق الطاقة المتجددة في العراق

لا يعتمد العراق بشكل كبير على الطاقة المتجددة، حيث لا تشكل أكثر من ٢٪ فقط من نسبة الكلية لإنتاج الطاقة، وهذا قادم من ٨ محطات كهرومائية المتواجدة في السدود الكبيرة في العراق مثل سد الموصل، حديثة، دوكان، ودربندخان، على الرغم من توفر مصادر عديدة للطاقة المتجددة ولكن الجهود لم تفلح حتى الآن في استخدام هذا المجال في توفير الطاقة، حيث تم الإعلان عن الجولة الاولى (فرصة استثمارية ٧٥٥ MW) في سبع مواقع بمزاد عكسي على موقع الوزارة الالكتروني، وكانت تسعى الوزارة من خلال هذه الفرصة الى تزويد الشبكة الكهربائية الوطنية بطاقة تصل الى ٢٠٠٠ MW في مطلع عام ٢٠٢٢[128]. ولكن لم تتوفر معلومات كافية حول هذه الفرصة وهل بدء العمل بها، وهل هناك جهات قدمت عليها.[129]

في جانب آخر يعتبر الغاز الطبيعي الأقل تلويثا للبيئة، ولكن كما أوضحنا سابقا، العراق حتى الآن لم يستطع إلا من استثمار ٥٠٪ فقط من الحقول المستكشفة للغاز وما إهداره من الغاز المصاحب. [130]

[128] وزارة الكهرباء العراقية، قسم الطاقة المتجددة، https://bit.ly/2PxlZlf
[129] وزارة الكهرباء العراقية خدمات الطاقة المتجددة https://bit.ly/3u2XID6
[130] وزارة الكهرباء العراقية المصدر السابق ذكره

الخاتمة:

الحق في البيئة والموارد الطبيعية وكل الثروات الإيكولوجية المرتبطة بها مثل الماء، الثروات البحرية والزراعية والمعادن غير منفصل عن التغيرات السياسية والتحولات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية، بل إن كثيرا من المجتمعات لم تعرف تغيرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلا عبر الموارد والثروات الطبيعية وهذا ما نستشفه من ورقتنا هذه التي تناولت بالتحليل ثلاث حالات في ثلاث دول هي مصر ثم الجزائر وأخيرا العراق.

أظهرت الورقة من خلال تجربة التعامل مع الوقود الأحفوري ترابط الجوانب من النواحي الاجتماعية والبيئية والاقتصادية مع بعض وتأثير كل منها على الاخرى، وهو ما ظهر كذلك في قضية تسعير الغاز الطبيعي في مصر ومدى عدالة التسعير وتوزيع الفائض من رفع أسعار الغاز الطبيعي على المصانع وتقليل دعم الطاقة التقليدية بشكل عام، حيث وجدت الورقة أنه على الرغم من تصاعد مطالبات القطاع الصناعي و نداءاته الإعلامية بأهمية تخفيض أسعار الغاز الطبيعي فإن الحقيقة أن الغاز الطبيعي الذي تحصل عليه الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة والأقل تشغيلاً مثل الأسمنت والأسمدة لا يزال مدعوماً ضمنياً على الأقل من خلال دعم الكهرباء. كما أن فائض رفع أسعار الطاقة على الجميع بما فيها القطاع العائلي لم يعاد توجيهه بشكل كافي للإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

أما عن أثر الاختلالات الاقتصادية على العدالة المناخية، فتناولت قضية الاحتجاجات في الجزائر خشية من تأثير نشاطات الغاز والنفط الصخريين على إمدادات المياه وعلى البيئة، لأن التكسير الهيدروليكي او ما يسمى (fracking)، وتكنولوجيا الحفر المُستخدمة لاستخراج الغاز الصخري، تتطلبان كميات ضخمة من المياه، التي هي مورد نادر في جنوب الجزائر وتزايدت الاحتجاجات خاصة مع كون المتغيرات الداخلية المتعلقة بتراجع الاحتياطي الوطني الجزائري من النفط والغاز وزيادة الطلب المحلي على الطاقة، فضلًا عن المتغيرات الخارجية لاسيما التحول العالمي باتجاه الطاقات المتجددة باتت تضغط على صانع القرار الجزائري للاستجابة لهذه المتغيرات والمضي قدما في استغلال مخزونه من الغاز الصخري رغم أضراره ومخاطره الكبيرة. في جانب آخر يعتبر الغاز الطبيعي الأقل تلويثا للبيئة، في العراق حتى الآن لم يستطع إلا من استثمار ٥٠٪ فقط من الحقول المستكشفة للغاز وما إهداره من الغاز المصاحب.

أكدت الورقات الثلاث على أن النمط الحالي لإنتاج وتسعير الطاقة في الدول العربية محل الدراسة ظالماً من الناحية البيئية، كما أن نظام التسعير لا يزال ظالماً من الناحية الاجتماعية وهو ما يبين مدى تأثير مصادر الطاقة وطرق استخراج الموارد الطبيعية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وارتباط كل ما هو بيئي بكل ما هو اجتماعي.

السؤال المطروح هنا بعد الاستعراض الذي تقدم من خلال الحالات الثلاث، هل أن العدالة الاجتماعية يمكن ربطها بضرورة توفير العدالة البيئية، خصوصا وان هذه البلدان تعتمد بشكل أساسي في كثير من جوانبها الاقتصادية والتنموية على الوقود الأحفوري، والذي يشكل خطر كبير يهدد البيئة، فلم يعد الحديث ممكن عن أن منطقتنا بعيدة عن تأثيرات الاحتباس الحراري أو أن منطقتنا لا تساهم في الازمة العالمية للبيئة، نحن يوم بعد آخر يزيد اعتمدنا على مصادر الوقود الأحفوري حتى في محاولاتنا للتخلص من الاعتماد عليه فإننا ننشأ صناعات تضر بالبيئة. ان هذا السؤال من الصعب الإجابة عليه من خلال هذه الورقة فقط، بل يتطلب الى جهود كبيرة من قبل كل المعنيين بالشأن العام من صناع قرار ونشطاء وخبراء وأكاديميين وغيرهم، للتوقف امام هذه المعضلة واللحاق بركب العالم واتخاذ إجراءات أكثر صرامة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والبيئة في ذات الوقت.

يجب العمل كذلك على التخطيط لتحول عادل وتدريجي إلى طاقات متجددة وسبل مستدامة لإنتاج حاجات الدول من الغذاء والماء والتصدي الى استغلال الأراضي في أعمال زراعية وصناعية مدمرة للبيئة والاقتصاد. وكل ذلك يؤكد أن المنطقة ككل بحاجة الى المقاومة من اجل سيادة شعوبها على مواردها الطبيعية وبالتالي على الطاقة والغذاء وما يرتبط بالضرورة بمزيد من الشفافية ومحاربة الفساد في الصناعات الاستخراجية.

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

الحفاظ على التنوع البيولوجـــي وتحقيق العدالة الاجتماعية ليست أمورا مستحيلة

رجاء كساب
برلمانية مغربية، وفاعلة وباحثة جمعوية

ماجدا بو داغر خراط
أستاذة في كلية العلوم / جامعة القديس يوسف في بيروت

زياد خالد
محامي وحقوقي لبناني، يعمل في مركز بيروت للتنمية وحقوق الإنسان

مقدمة

التنوُّع البيولوجي مصطلح يُقصَد به تنوع الموارد الحية على الأرض. هو يشمل أشكال الحياة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومع البيئة الطبيعية التي جعلت الأرض قابلة لسكَن البشر. وتوفِّر النُظُم البيئية الأساسيات الضرورية للحياة وحماية من الكوارث الطبيعية والأمراض، كما وتُشكِّل أساس الثقافة البشرية[131].

يُشكِّل حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى النقاط الساخنة للتنوع الحيوي والبالغ عددها 36 نقطة في كافة أنحاء العالم. هي تُعَد أغنى بقاع الأرض بالتنوع الحيوي وأكثرها عِرضة للتهديد. وتغطي المنطقة ما يزيد على مليوني كم2 امتداداً من البرتغال غرباً إلى الأردن شرقاً، ومن إيطاليا شمالاً إلى شبه جزيرة الرأس الأخضر جنوباً. وتُصنَّف بأنها ثالث أغنى نقطة ساخنة في العالم من حيث تنوع النباتات، إذ تمتاز بوجود ما يزيد عن 25000 نوع نباتي، أكثر من نصفها غير موجود في أي موطن آخر على سطح الأرض. ويُوازي هذا التنوع الحيوي، تنوعاً ثقافياً ولغوياً واجتماعياً واقتصادياً، مما يزيد من أهمية المنطقة[132].

شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة معروفة على أنها مُلتقى الحضارات، وتُعتَبَر مركزاً رئيسياً للنشاط الجيولوجي والتغيُّرات المناخية. أدى التغيُّر الجيولوجي ونشوء المرتفعات، إضافةً إلى التغيُّر المناخي، إلى خلق اختلاف ملحوظ في العناصِر البيئية التي تعمل على تطوُّر التمايز النباتي. وتشكِّل هذه المنطقة مِثالاً ممتازاً للبحث الميداني بِفِعل آلاف السنين من التفاعلات البشرية والبيئية[133].

قبل 12 ألف عام، أصبحت الظروف المناخية والبيئية في المنطقة التي نُطلِق عليها اسم "الهلال الخصيب"، والتي تضمّ حالياً العراق وسوريا ولبنان، مواتية للاستقرار. شَرَع الإنسان الذي سَئِم صيد الطرائد الكبيرة التي أصبحت نادرة، في تدجين النباتات والحيوانات. بدأ "استغلال وتخزين" الموارد الجينية الموجودة وتعديلها باختيار الخصائص التي تناسبه. زوَّد هذا المحيط الحيوي البشرية بالموارد التي مكَّنَتها من تطوير واستعمار الأرض بأكملها تقريباً.

مع تطور المُجتمَع البشري ونمو سكان العالم، تدهورَت علاقة الإنسان بالطبيعة. فأدَّت الأعمال الزراعية وتربية المواشي إلى ظهور ممارسات بشرية عديدة ومُختلِفة زعزعَت استقرار النظام البيئي. دفعَت هذه الممارسات بالنُظُم البيئية لإنتاج أكثر من طاقتها في الإنتاج.

وقد تبين مؤخراً من "تقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية"، وهو عمل عِلمي شارك فيه أكثر من 1300 خبيراً عملوا في 95 بلد، مدى الإسهامات العظيمة التي تقدمها النُظُم البيئية لحياة البشر ورخائها. ومع أننا في بداية فهمنا لهذه الأمور، فإن بعض الموارد الوراثية والأنواع والموائل أصبحت تضيع بسرعة. كان القلق على ضياع التنوع البيولوجي والتسليم بدوره المهم في دعم الحياة البشرية، حافزاً لِوَضع اتفاقية التنوع البيولوجي في سنة 1992، وهي معاهدة عالمية مُلزمة قانوناً. تشمُل هذه الاتفاقية ثلاثة أهداف متساوية الأهمية ومكمِّلة لبعضها البعض: حِفظ التنوع البيولوجي، استدامة استعمال مكوناته والتقاسم العادِل والمُنصِف لمزايا استخدام الموارد الوراثية. أصبحت المشاركة في هذه الاتفاقية شبه عالمية، مما يدُلّ على أن مجتمعنا العالمي يعي جيداً الحاجة إلى التعاضد لضمان بقاء الحياة على الأرض.

تعتمِد الحضارات برفاهيَّتها وازدهارها بشكل كبير على توافر الموارد الطبيعية والتي تعتمِد بدورها على الظروف البيئية. فعندما يطمَع الإنسان ويستغِل البيئة بشكلٍ مُفرط ويؤدي إلى تدهورها، تندُر الموارد وتندلع الحروب والنزاعات وتنهار

---

[131] Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2005). Handbook of the Convention on Biological Diversity Including its Cartagena Protocol on Biosafety, 3rd edition, (Montreal, Canada).

[132] Medail, Frederic, and Pierre Quezel. "Hot-Spots Analysis for Conservation of Plant Biodiversity in the Mediterranean Basin." Annals of the Missouri Botanical Garden 84, no. 1 (1997) : 112-27.

Mittermeier, Russell & Turner, Will & Larsen, Frank & Brooks, Thomas & Gascon, Claude. (2011). Global Biodiversity Conservation : The Critical Role of Hotspots. 10.1007/978-3-642-20992-5_1.

[133] Thirgood, 1981, Pons and Quézel, 1985, Biodiversity and conservation of forest species in the Mediterranean basin, http://www.fao.org/3/x1880e/x1880e05.htm

الحضـارات. كذلك الأمر، عندما تُصـبِح الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الخصـبة، شـحيحة بسـبب النمو السـكاني وعدم المساواة في الوصول إلى الأراضي، فسيستقِـرّ السكان الفقراء في مناطق حساسة بيئياً مثل سفوح التلال والغابات والمناطق المهددة بالتصحُّـر. يؤدي النمو السكاني في هذه المناطق، إضافةً إلى ممارسات استخدام الأراضي بشكلٍ غير مُستدام، إلى تدهور البيئة ويولِّـد أشكالاً أخرى من النَـقـص. تُعرَف هذه الظاهرة باسم "التهميش البيئي"[134]. فمنذ فجر التاريخ، توالَت الحضارات في احترام البيئة والمحافظة عليها تارةً، وإلحاق الضرر بها طوراً.

فقد أدّى النمو الديموغرافي والارتفاع في مسـتويات الاسـتهلاك إلى ندرة الموارد الطبيعية المُتاحة لكل شـخص، وإلى تدهور بيئي، مما خلق مناخ من عدم المساواة الاجتماعية وعدم الاستقرار وإثارة النزاعات قبل انهيار الحضارات.

هذا "الاضـطراب" الذي زعزع التعايش بين الإنسـان والمحيط الحيوي قد زاد من حِدّة النزوح الريفي حيث كان يهدف الريفيون إلى تحسين مستوى معيشتهم في البيئة الحضرية. عندها، أصبحت المدن الكبرى مأهولة بالسكان، بينما افتقرَت المناطق الريفية لليَـد العاملة وأصبحت الأراضي المزروعة مهجورة. نتيجة لذلك، أصبح المُنتِجون الريفيون من سُـكّان المدن، وأصبحوا بدورهم مُستهلِكين. يبدو أن هذا التحوُّل من البيئة الريفية إلى البيئة الحضـرية هو نقطة التحول الحاسمة التي قطعت الصلة بين الإنسان والمحيط الحيوي.

إن الحاجة إلى تلبية احتياجات عدد متزايد من السكان في منطقة ذات مناخ متغيِّر، تَبيتُ فيه أزمات الطاقة، تطرَح العديد من المعضلات: توافر الموارد المائية وتجديدها وخصوبة التربة وبقاء الغابات والتوازن الطبيعي وتطوير الأراضي.

إن الخدمات التي توفرها النُظُم البيئية القوية المتنوعة بيولوجياً، هي أساس رخاء الإنسان. غير أنه تبـين من التقييم الذي أُجرِي مؤخراً على 24 خدمة من خدمات النُظُم البيئية في إطار "تقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية"، أن ١٥ خدمة منها أصبحت في تدهور، وهي تشمل المياه العذبة والأسماك البحرية وعدد ونوعية الأمـاكن ذات القيمـة الروحانية والدينية وقدرة الغلاف الجوي على تنظيف نفسه بنفسه من الملوّثات ووَضع القواعد للتعامل مع الأخطار الطبيعية والتلقيح وقدرة النُظُم البيئية الزراعية على مكافحة الآفات. إن ضياع التنوع البيولوجي يُعرقِـل وظائف النُظُم البيئية ويجعلها أكثر تعرضاً للصدمات والعراقيل وأقل تحمُّـلاً وأقل قدرة على تزويد البشر بما يحتاجونه من خدمات. فالضرر الذي يصيب المجتمعات الساحلية مثلاً من الفيضانات والزوابع، يزداد حِدّة عندما تتلاشى أو تتدهور الموائل المحمية الموجودة في الأراضي الرطبة.

أدّى التغيّر المناخي المتسارِع على مدى العقود الماضية، والناتِـج عن تضافر عدّة عوامل كالتغيرات في استخدام الأراضي وزيادة التلوّث وتراجع التنوع الحيوي البيولوجي، إلى تفاقم المشـكلات البيئية الحالية في حوض البحر الأبيض المتوسّـط. وتشـير التغيّرات الحالية والسـيناريوهات المسـتقبلية لتغيّرات المناخ إلى وجود أخطار كبيرة وتأثيرات متزايدة على مختلف النُـظُـم البيئية والحيوية الهامة كالمياه والغذاء والصحة والأمن خلال العقود القادمة. على الرغم من أنّ سياسات التنمية المستدامة لدول البحر الأبيض المتوسّط بحاجة ماسّة إلى التخفيف من هذه المخاطر، إضافة إلى النظر في خيارات التكيّف، إلا أنّها تفتقر حالياً إلى معلومات كافية - خاصة بالنسبة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط الأكثر تأثّراً - وذلك نظراً لمحدوديّة خطط المراقبة المنهجية ونماذج التأثير.

تتناول هذه الورقة ثلاث دراسـات لحالات مختلفة من الإشـكاليات المطروحة في موضـوع التنوع البيولوجي في منطقتنا. تتناول الدراسـة الأولى، اسـتنزاف الثروات البحرية وما يمثله ذلك من تهديد للتنوع البيولوجي في المجال البحري في غرب البحر الأبيض المتوسط، كما تتطرق لآثار الاتفاقيات التجارية بين دول الشمال ودول الجنوب على استنزاف الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في هذه الأخيرة، والضـغوطات التي تمارس عليها من أجل السـيطرة على ثرواتها الطبيعية، في تحد صـارخ لكل المواثيق الدولية التي ترمي إلى حماية التنوع البيولوجي، مما يهدد الأمن الغذائي لدول الجنوب ويفقدها السـيادة على ثرواتها وغذائها. وتتطرق الدراسـة الثانية لغنى التنوع البيولوجي في لبنان وأهميته فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والأخطار المحدقة به وبسلامة النُظُم البيئية. أما الدراسة الثالثة فتتناول مثالا لدور المجتمع المدني في تأطير وتنمية

[134] Homer-Dixon, Thomas F. *Environment, Scarcity, and Violence*. PRINCETON, NEW JERSEY: Princeton University Press, 1999.

الوعي عند السكان والمسؤولين بأهمية التنوع البيولوجي والتصدي لكل المشاريع التي تهدده، من خلال عرض لتجربة سد بسري في لبنان الممول من طرف البنك الدولي، والذي يهدد موقعا حيويا هاما باعتباره محطة لاستراحة الطيور المهاجرة إلى إفريقيا وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى احتوائه على أشجار معمرة وأنواع نادرة من النباتات المستوطنة وحيوانات برية ومتحجرات ومواقع أثرية من مراحل تاريخية مختلفة.

وتستعرض الورقة في الختام، لأهم الخلاصات التي يمكن استنتاجها من الدراسات الثلاث وخطر التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي على الأرض، وأبعادها البيئية، والاقتصادية، والتنموية.

أولا: إشكاليات الصيد البحري بالمغرب وتداعياتها على التنوع البيولوجي

يقع المغرب في ملتقى البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي- مما يوفر له سواحل بطول 3500 كلم، ومنطقة اقتصادية بحرية تصل مساحتها إلى 1,12 مليون كيلومتر مربع، وتعد من بين أغنى المناطق عالميا فيما يتعلق بالثروة السمكية وهو ما يجعلها تحظى باهتمام وإقبال كبيرين (300 صنف تجاري)[135]. إلا أن التدهور البيئي الذي تعرفه البحار والمحيطات بسبب تمركز جل الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية والاستغلال المفرط للثروات البحرية والتغيرات المناخية، تسبب في تراجع التنوع البيولوجي ويهدد بانقراض أنواع من السمك والأحياء البحرية المستوطنة ك "فقمة الراهب" Phoque moine)) و "أبو منجل الأصلع" Ibis chauve)) و "المرجان الأحمر" (Corail rouge) و"هامور البحر الأبيض المتوسط" Mérou de la Méditerranée)[136].)

[135] المجلس الأعلى للحسابات السنوي برسم 2018. مخطط الصيد البحري "أليوتيس" عن الفترة 2009 -2016

[136] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب. 2018

في هذه الورقة، سنتطرق لإشكاليات الصيد البحري بالمغرب خاصة المتعلقة منها باستنزاف المخزون السمكي المغربي بسبب الصيد الجائر التي تساهم فيه بشكل كبير سفن الصيد الأجنبية التي تجوب المياه المغربية بناء على اتفاقيات مع عدة دول أوربية وآسيوية على الخصوص، وتداعياتها على تدهور التنوع البيولوجي في المجال البحري. كما سنتطرق لتداعيات مشاكل الصيد البحري على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال ما يعرف بحراك الريف.

إشكاليات الصيد البحري بالمغرب/استنزاف الثروات السمكية

يعتبر قطاع الصيد البحري من بين القطاعات الاقتصادية المهمة التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني حيث بلغ الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع 17,3 مليار درهم سنة 2019. كما بلغت صادرات المنتوجات البحرية 22 مليار درهم سنة 2019، وهو ما يمثل حوالي 36% من صادرات المواد الغذائية والفلاحية و 8% من مجموع الصادرات المغربية[137]. كما يساهم هذا القطاع في خلق مناصب الشغل حيث يشغل أكثر من 120.000 بحار يتوزعون على حوالي 457 مركبا للصيد بأعالي البحار و 2524 مركبا للصيد الساحلي و 17338 مركبا تقليديا[138]. ويوفر أكثر من 100 ألف منصب شغل على اليابسة في مختلف الأنشطة المرتبطة بالصيد البحري. وتتنوع منتوجات الصيد البحري بالمغرب، ما بين سمك سطحي وسمك أبيض ورخويات وقشريات التي يوجه أغلبها للتصدير.

لقد اعتمد الصيد البحري بالمغرب حتى ثمانينيات القرن الماضي على أسطول الصيد الساحلي، كما عرفت المصايد وفرة الأسماك بمختلف أنواعها، لكن المخزون السمكي بدأ يتناقص بعد ذلك خاصة مع ظهور أساطيل الصيد الأجنبية بأعالي البحار.

وقد أدت سياسة الدولة بقطاع الصيد البحري، التي عمدت إلى منح رخص الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار لثلة من المحظوظين، إلى عدة مشاكل في مقدمتها استنزاف الثروة السمكية (كالأخطبوط، وسمك أبو سيف، والكوريين، وسمك البغروس) وتهجير بعض الأسماك (كسمك السردين من الشمال نحو الجنوب). وترجع هذه المشاكل أساسا إلى تواجد السفن الكبيرة خاصة الأجنبية التي تصطاد في أعالي البحار والتي تستغل الثروة السمكية بشكل مفرط ولا تحترم المجال المائي ولا تتقيد بالحصيص المخصص لها من طرف الوزارة الوصية على القطاع (يتجاوز 11 %). كما تستعمل هذه السفن شباكا غير مرخصة ومحرمة دوليا لأنها تدمر الشعاب البحرية، حيث مجال توالد مختلف الكائنات الحية البحرية، ولا تحترم الراحة البيولوجية لبعض الأسماك كالأخطبوط والكالماري. بالإضافة إلى مساهمتها في تدمير المجال البيئي البحري بسبب إلقائها أسماكا غير مرغوب فيها في البحر حيث تصطاد الأنواع المرتفعة الثمن كبعض أنواع الرخويات (الكالماري الكبير الحجم، الخداق) وتلقي بكل ما تبقى من الأنواع الأخرى إلى البحر، وهو ما يؤثر سلبا على التنوع البيولوجي وعلى استدامة هذه الأسماك، كما أدى إلى استنزاف الأخطبوط والأسماك الزرقاء، في العشرات من الموانئ المغربية الكبيرة والصغيرة[139] .

وفي نفس السياق، تتوفر بعض السفن الكبيرة الأجنبية على معامل صغيرة لصناعة دقيق السمك وتلجأ إلى طحن الأسماك الصغيرة في غياب تام للمراقبة. وللأسف الشديد، لا يتوفر المغرب على إمكانيات ووسائل المراقبة الحقيقية لخروقات سفن الصيد الأجنبية في أعالي البحار، ولا على الموارد البشرية الضرورية والمؤهلة للمراقبة؛ فعمليات المراقبة تقتصر على عناصر البحرية الملكية والدرك الملكي، وعلى ملاحظ مغربي يتواجد في السفن الأجنبية لمراقبة مدى احترام هذه السفن لاتفاقيات الصيد البحري مع المغرب[140] .

---

[137] Rapport d'activité 2019. Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime.

[138] La mer en chiffres. Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime. 2019

[139] محمد أحداد / المساء جريدة البيئة المغربية صفحة الفيسبوك. هكذا يقود جشع «أباطرة البحر» الثروة السمكية بالمغرب نحو الانقراض. كيف أصبحت الثروة السمكية بالمغرب مهددة بالانقراض.

[140] نفس المرجع أعلاه

من جهة أخرى، يعتبر الصـيد الجائر الممارس من طرف جميع أنواع السـفن، من بين العوامل الرئيسـية لتدني مخزون الصيد، بالإضافة إلى استعمال المتفجرات، والصيد في المياه القليلة العمق من طرف مراكب الصيد بالجر، والتلوث، وصيد أسماك غير تامة النمو والتي لم تصل إلى مرحلة التوالد، والصيد بالغطس تحت الماء من أجل أهداف تجارية وعدم احترام القوانين المنظمة للمناطق البحرية المحمية (كالمنتزهات البحرية)[141].

وقد كشف تقرير المجلس الاعلى للحسابات، استمرار استعمال الشباك العائمة المنجرفة في بعض المواقع في سواحل البحر الأبيض المتوسـط، رغم منعها من طرف الوزارة المعنية منذ سـنة 2010. وأوضـح المجلس في تقريره لتقييم اسـتراتيجية "أليوتيس" التي اعتمدتها الحكومة منذ 2009، انه الى غاية سـنة 2016، تم تسـجيل اسـتمرار بعض مراكب الصـيد في استعمال هذا النوع من الشباك، الذي يشكل خطرا على التنوع البيولوجي البحري، خاصة في الحسيمة والمضيق[142].

إن مخطط "أليوتيس" كما غيره من المخططات الكبرى التي اعتمدت في العقد الثاني من القرن الحالي، حسـب العديد من المهنيين والمتتبعين للقطاع، عمق الأزمة وأعطاها بعدا شـموليا، حيث يسـاهم في تركيز الثروات السـمكية في يد أقلية من الرأسـماليين الكبار المحليين والأجانب، المالكة لأسـاطيل صـيد حديثة ذات التقنيات العالية، وفي المقابل يحاصـر ويهمش الصـيد الساحلي والتقليدي. كما أن المواطنين المغاربة لا يستفيدون من ثرواتهم البحرية لأن أغلبها موجه للتصدير، وحتى ما يباع في الأسواق المغربية يبقى ثمنه مرتفعا بالنسبة لشرائح عريضة من المغاربة وهو ما يجعل معدل استهلاك الأسماك بالمغرب يظل منخفضا (13,6 كلغ للفرد في السنة) مقارنة مع المعدل العالمي (20 كلغ) وبعض دول الجوار (البرتغال 56 كلغ في السنة للفرد، إسبانيا 45 كلغ وفرنسا 35 كلغ).

ومن جهة أخرى، تساهم التغيرات المناخية بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه[143] وارتفاع منسوب مياه البحر، وذوبان الجليد، وتغير درجة الملوحة والحموضة في البحار والمحيطات، وتغيير التيارات البحرية في تناقص المخزون السمكي[144] .

اتفاقيات الصيد البحري

لقد كانت سواحل المغرب محط أطماع دول أوروبية وعلى رأسها إسبانيا والبرتغال منذ القرن الخامس عشر الميلادي. وقد لعبت الثروة السـمكية في السـواحل المغربية دورا هاما في الحملات الاسـتعمارية التي شـنتها هاتين الدولتين على المغرب حسـب عدة مؤرخين، انتهت باحتلال عدة مدن سـاحلية من بينها مدينتي سـبتة ومليلية اللتين لا زالتا محتلتين إلى الآن كإحدى أقدم المستعمرات في العالم.

وبعد سلسلة من الهزائم فقد البرتغاليون كل مستعمراتهم على الساحل المغربي، مما جعل مصالح الصيد الإسبانية في المنطقة تتقوى بشـكل كبير، حيث وقعت إسـبانيا مع المغرب عدة اتفاقيات حصـلت بمقتضـاها على حق الصـيد في المياه المغربية. وقد مارست إسبانيا ضغوطات مختلفة لإرغام المغرب على توقيع تلك الاتفاقيات.

وقد أبرم المغرب منذ الاستقلال، عدة اتفاقيات مع دول أجنبية خاصة الأوروبية تسمح لسفن هذه الدول بالصيد في المجال البحري المغربي مقابل تعويض مالي. وترجع اتفاقيات الصـيد البحري مع الاتحاد الأوروبي إلى أكثر من 30 سـنة، حيث تم توقيع مجموعة من الاتفاقات الثنائية وبروتوكولات التنفيذ، كانت أولها عام 1988 وآخرها دخلت حيز التنفيذ رسمياً في 18 يوليو 2019. وتسـمح هذه الأخيرة خلال أربع سـنوات، لـــ 128 سـفينة صـيد أوروبية، 73 في المئة منها تقليدية، باسـتئناف

---

[141] . اسماك ممنوعة من الصيد تباع في ميناء الحسيمة. دليل الريف. 2019

[142] تقرير المجلس الأعلى للحسابات السنوي برسم 2018. مخطط الصيد البحري "أليوتيس" عن الفترة 2009 -2016

[143] Fiston NININAHAZWE, Imane SEBARI, 2020. Utilisation des Systèmes d'Informations Géographiques pour l'analyse spatio-temporelle des effets des changements climatiques sur la disponibilité des ressources halieutiques au Maroc. VOL. 8 NO 2 (2020)

[144] المجلس للاقتصادي والبيئي. الاقتصاد الأزرق: ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب. 2018

أنشــطتها في مناطق الصــيد المغربية. كما أن المغرب تربطه اتفاقيات أخرى في مجال الصــيد البحري مع دول كاليابان وروسيا[145] .

ويخضع المغرب لضغوطات كبيرة من قبل الدول المعنية بالاتفاقيات خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي تستعمل كل وسائل الضـغط من أجل إخضـاع المغرب وإجباره على التوقيع (رغم يقينه من تهديدها لثرواته البحرية وتنوعه البيولوجي وبيئته)، وصــلت في فترات عديدة إلى إتلاف البضــائع المغربية العابرة للتراب الإســباني، إضــافة إلى ملفات الأقاليم الجنوبية وملف حقوق الإنسان وغيرها.

الصيد البحري وحراك الريف

تقع منطقة الريف على ساحل البحر الأبيض المتوسط بشمال المغرب، وقد أدى التهميش الذي طال المنطقة لأسباب تاريخية وســياســية إلى لجوء الســاكنة إلى الهجرة إلى الخارج أو التهريب المعيشي ـ أو زراعة القنب الهندي. ورغم العائدات المالية الضــخمة التي يدرها القنب الهندي ورغم عائدات المقيمين بالخارج، فإن المنطقة ظلت تعاني من ســوء التنمية واســتغلال الفلاحين الصغار من طرف مافيا القنب الهندي[146] .

ويشغل قطاع الصيد البحري حوالي 7000 عاملا، بينهم 3200 بحارا (1900 في وحدات الصيد الساحلي، و1300 في قوارب الصــيد التقليدي). وتتحكم في هذا القطاع بمنطقة الريف كما في باقي مناطق المغرب لوبيات تنهب الثروات الســمكية للمنطقة بتواطؤ مع مســؤولين إداريين فاســدين. وقد فجر مقتل محســن فكري بطريقة مروعة في أكتوبر 2016، بعد مصـادرة بضـاعته من سـمك أبو سـيف، حراكا شـعبيا سـلميا دام لعدة أشـهر رافعا مطالب اقتصـادية واجتماعية وبيئية وحقوقية حظي قطاع الصــيد البحري بأهمية بالغة ضــمنها. وتتلخص مطالب حراك الريف المتعلقة بالصــيد البحري في المطالبة بتخليق القطاع وحماية الثروة السمكية ومعاقبة اللوبيات المتورطة في الاختلالات التي يعرفها هذا القطاع. بالإضافة إلى تشجيع الصيادين الصغار وضمان حقوق مختلف عمال القطاع سواء على متن السفن أو في الموانئ[147].

الجدير بالذكر، أن حراك الريف عرف مشاركة كبيرة للسكان وتضامنا واسعا من طرف تنظيمات حقوقية وسياسية ونقابية وطنية ودولية، لكن الســلطات واجهته بالحصــار والقمع والاعتقال (أكثر من 500 حالة متابعة)، ثم بالأحكام الجائرة وصــلت إلى حد 20 ســنة ســجنا نافذا. وقد غادر مجموعة من الشــباب زنازينهم ســواء جراء عفو ملكي أو بعد قضــائهم عقوبتهم، بينما لا زال يقبع بعضهم في السجون إلى يومنا هذا.

---

[145] Rapport d'activité 2019. Royaume du Maroc, Ministère de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, département de la pêche maritime.

[146] جمعية أطاك المغرب، عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. فبراير 2018.

[147] جمعية أطاك المغرب، عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. حراك الريف: نضال شعبي بطولي من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية. فبراير 2018.

ثانيا: دراسة حالة التنوع البيولوجي بلبنان

يُشكِّـــل لبنان مركزاً غنياً للتنوُّع البيولوجي للنباتات على حوض البحر الأبيض المتوسط وفي منطقة الهلال الخصيب[148]. على الرغم من مســـاحته الصـــغيرة البالغة 10452 كيلومتر مربع، فإن الموقع الجغرافي للبنان كمركز اســـتراتيجي بين القارات الثلاث في العالم القديم يجعل منه نقطة ســـاخنة للتنوع البيولوجي إقليمياً. يؤدي التنوع الطبوغرافي والمناظر الطبيعية إلى ظهور حوالي 22 منطقة مناخية حيوية وأنواع عديدة من الموائل[149] ويســـمح لعدد كبير من الأنواع النباتية والحيوانية بالعيش والنمو. بالإضافة إلى ذلك، يحتوي لبنان على العديد من الموائل شبه الطبيعية التي تكيفت مع الأنشطة والضغوط البشرية والتي تحتوي على عدد كبير من الأنواع النباتية والحيوانية حيث بدأ تدجين النبات منذ عشرة آلاف عام[150].

أشارت الدراسات حول التنوع البيولوجي النباتي في لبنان إلى وجود أكثر من 2612 نوعاً[151]. وتُـــشير التقديرات الحالية إلى أن هناك حوالي 400 نبتة مســتوطنة في لبنان وســوريا وفلســطين، 92 منها مســتوطنة في لبنان فقط. تُـــعتبَر نســبة النباتات المُستوطِنة في لبنان (12٪) نسبةً مرتفعة بالمقارنة مع دول البحر الأبيض المتوسط الأخرى. وعلى غرار البلدان الأخرى المنتمية إلى الهلال الخصيب، يشتهِر لبنان بثروة من التنوع البيولوجي الزراعي[152]. البلد غني جداً بالأقارب البرية للمحاصيل (Crop Wild Relatives) والسلالات المحلية، فضلاً عن إنتاج أنواع مختلفة من النباتات المزروعة التي توفِّـــر مجموعة غنية من الموارد الوراثية للاســتخدام في الزراعة في الوقت الحاضــر والمســتقبل. تمتاز هذه النباتات بإمكانية اســتخدامها في الزراعة من أجل الغذاء و/أو العلف. إلى جانب نباتات الزينة والنباتات الطبية و البرية الصـــالحة للأكل والغابات والأعلاف، يتِمّ حالياً زراعة و/أو اســـتخدام أكثر من 80 نوعاً للأغذية والزراعة في البلاد[153]. تشـــمُل هذه النباتات في الغالب القمح والشـــعير والعدس والنباتات الطبية والبصل والثوم والعديد من أشجار الفاكهة مثل اللوز، والكمثرى، والخوخ، والفستق. بالإضافة إلى ذلك، يتِمّ استخدام العديد من النباتات البرية المحصودة كغذاء، بما في ذلك الخضروات الورقية والنباتات العطرية.

تُعتبر الثروة الحيوانية في لبنان كذلك الأمر، غنية جداً، إذ تعرض مجموعة جينية مثيرة للاهتمام، تتميز بتأثير المجموعات الجينية للقارات المجاورة، إضافةً إلى الأنواع المستوطنة الفريدة[154]. انقرض العديد من أنواع الثدييات التي كانت موجودة في العصـــر الروماني مثل النمر والغزال والماعز البري والأغنام الموجودة حتى اليوم في البلدان المجاورة، وانقرضـــت أنواع أخرى مؤخراً مثل الدب السوري. والجدير بالذِكر أن العديد من أنواع الخفافيش والطيور والفراشات هي أنواع مستوطنة في دول شرق البحر الأبيض المتوسط. يعتبر الشرق الأدنى أيضاً مهداً لِتدجين الحيوانات. منذ الألفية التاسعة قبل الميلاد، لَعِـــبَـــت الأغنام، على سبيل المثال، دوراً رئيسياً في التنمية المجتمعية، وكانت عنصراً مهماً في العديد من مجالات النشاط البشري المختلفة[155] .

تســمَح هذه الثروة في الموارد الجينية بازدهار الحضـــارات التي ســـكنَـــتْ بلادنا وتركت أثراً لا يُمحى على مواردها الوراثية. فالفينيقيون مثلاً قد تمتَّعوا بهذا التراث الطبيعي الغني حيث قاموا بتبادل البضائع الخام والبضائِع المُصنَّعة من وطنهم، مع أناس آخرين في العديد من المجالات الثقافية في العالم القديم. ســاهمت الموارد الطبيعية الوفيرة والمتنوعة بشـــكل كبير في اقتصـــادها الثري. قاموا بتصـــدير الأخشـــاب والنبيذ والعســـل وزيت الزيتون والتوابل ومحاصـــيل الحبوب، والفواكه، والأعشاب، وغيرها. كان بإمكانهم أيضاً أن يلعبوا دوراً في انتشار أنواع الحيوانات مثل الدجاج والحمير والقطط والأرانب أو زراعة النباتات في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط مثل الحمضيات والرمان، والقصب، والكتان، وغيرها. فَـــمِـــن

---

[148] Zohary, D. and Hopf, M. (1993) Domestication of Plants in the Old World. Clarendon Press, Oxford.

[149] أبي صالح وآسفي، 1988

[150] Harlan, J.R. (1992) Crops and Man. American Society of Agronomy and Crop Science Society of America, Madison.

[151] Tohmé, G.; Tohmé, H. 2014. Nouvelle liste des espèces de fourmis du Liban (Hymenoptera, Formicidae). Lebanese Science Journal 15 (1):133-141

[152] Vavilov1926؛ Zhukovsky1950؛ Harlan1951؛ Harlan and Zohary1966؛ Zohar 1969

[153] Karin Schènes, Karin Dobernig, Burcu Gözet, Food waste matters - A systematic review of household food waste practices and their policy implications, Journal of Cleaner Production, Volume 182, 2018, Pages 978-991,

[154] Des Canis et notre reference de reference library.

[155] Vigne et al.2005، 2017

هذه المنطقة الجغرافية انتشر التنوُّع البيولوجي والمعرفة والدراية إلى كافة مناطِق حوض البحر الأبيض المتوسط وأبعَـد. لذا فإن الحفاظ على مواردنا الطبيعية ليس من الاهتمامات المحلية فقط، بل غنى للعالم أجمع.

في ظِـل النمو السكاني والتغيُّـرات المناخية اليوم، يُـعَـد التنوع البيولوجي - التنوع الغني والاستثنائي للنُظُم البيئية والأنواع والجينات التي تُحيط بنا - هو تأميننا على الحياة، حيث يوفِّر لنا الغذاء والمواد، ويُخفِّف من الكوارث الطبيعية التي تُسبِّبُها الآفات والأمراض ويُنظِّم المناخ. في الوقت نفسه، نحن نفقِد اليوم التنوع البيولوجي، بركيزته الأساسيّة، أي المواد الجينية، بمعدلاتٍ غير مسبوقة. في الواقع، يشهد التنوع البيولوجي في لبنان تآكلاً وراثياً سريعاً بسبب ضغوط بشرية مختلفة مثل نقص الوعي وتبنّي أصناف جديدة كثيرة الغلة واستصلاح الأراضي وتغيُّر المناخ والرعي الجائر[156].

تدعم الموارد الوراثية الإنتاج في الزراعة والحراجة. إنها شـرط أسـاسي لضـمان الأمن الغذائي والإنتاجات الأوليّة الأُخرى في مجموعة من البيئات والحفاظ على اقتصـادنا، فضـلاً عن تمكين التكيُّف مع الظروف المناخية المتغيِّـرة في العديد من هذه البيئات. والجدير بالذِكر أن 60٪ من النُظُم البيئية في العالم متدهورة أو مُستخدَمة بشكل غير مستدام. وبِحَسَب منظمة الأغذية والزراعة، لقد فَـقَـدنا 75٪ من التنوع الجيني للمحاصيل الزراعية في جميع أنحاء العالم منذ عام 1990. ولذلك، فإن الإدارة المستدامة للموارد الجينية ضرورية لاستخدامها في المستقبل لضمان ديمومة الطبيعة ورفاهية الإنسان. يُـعَـد ضمان الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل أحد أكبر التحديات في عصرنا[157]. تُشير تقديرات التوقعات السكانية العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة، المُنقَّـحَـة عام 2017، إلى أن عدد سكان العالم الحالي يبلغ 7.6 مليار وسيرتفع ليصل إلى 8.6 مليار في عام 2030، و 9.8 مليار في عام 2050 و 11.2 مليار في عام 2100 [158]، وبالتالي من المُرجَّح أن يزداد الضـغط على أنظمة إنتاج الغذاء بشـكل كبير[159]. أدت الحاجة إلى معالجة تزايد انعدام الأمن الغذائي وتخفيف الآثار الضـارة لتغير المناخ إلى اسـتخدام المربين للحاجة التي تم إبرازها لزيادة النطاق الكامل للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة[160]. تمّ العثور على أكبر اتساع لتنوع السمات التكيفية في الأقارب البرية للمحاصيل (CWR) لأنها لم تمر عبر عملية التدجين[161] .

إن الحفظ والإدارة المسـتدامة أمران ضـروريان لدعم اسـتخدام الأنواع الجينية للزراعة والتنويع الذين من شـأنهما تلبية الطلبات المسـتقبلية في مجالات الزراعة والحراجة والاسـتهلاك. ويضـيف تغير المناخ إلحاحاً على هذه الاحتياجات للتنويع وزيادة جودة الإنتاج. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، هناك مناهج مختلِفة يتِمّ تطبيقها لهذه الغاية وأسـاليب جديدة تتطور بسـرعة نتيجة لزيادة الرؤى الجزئية في إنتاجية النبات والحيوان وفي التفاعلات الديناميكية بين الجينات والبيئة والإدارة. ومع ذلك، يستمِر التآكل الجيني في تقليل الموارد الجينية الشـاملة والتنوع الجيني في المحاصـيل والحيوانات التي تُربّى في المزارِع وأنواع الغابات، ولا تزال إمكانات الموارد الجينية غير مستغلة إلى حد كبير.

ففي النهاية، بيئتنا هي ثروتنا وهي ليسـت غنى لنا فقط إنما للعالم أجمع. واجِبنا كمواطنين وشـعب متضـافر المحافظة عليها. هي نعمة من عند الله وبالتالي، فالمسؤولية كبيرة!

---

[156] IUCN؛ Walter and Gillett، 1997، 1996 MoA / UNEP / GEF، 2011

[157] منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، 2015

[158] الأمم المتحدة، 2017

[159] الفاو، 2015

[160] Maxted, Nigel & Kell, Shelagh & Toledo, Álvaro & Dulloo, Mohammad & Heywood, Vernon & Hodgkin, Toby & Hunter, Danny & Guarino, Luigi & Jarvis, Andy & Ford-Lloyd, Brian. (2010). A global approach to crop wild relative conservation: Securing the gene pool for food and agriculture. Kew Bulletin. 65. 561-576. 10.1007/s12225-011-9253-4, FAO 2015

[161] Tanksley, Steven & Mccouch, Susan. (1997). Seed Banks and Molecular Maps: Unlocking Genetic Potential from the Wild. Science (New York, N.Y.). 277. 1063-6. 10.1126/science.277.5329.1063.

ثالثا: الناشطية في مواجهة سد بسري أنقذت موقعا حيويا لتنوع بيولوجي عالمي

لماذا مرج بسري؟ وماذا حققت الناشطية هناك؟

يعتبر مرج بسـري من المواقع الحيوية النادرة المتبقية في لبنان يمتد على مسـاحة لا تقل عن عشـرة ملايين متر مربع يطلق عليه اسم بيت القمر ومرج الخير، وهو يضم تنوعا ايكولوجيا فريدا من نوعه على ارتفاع متوسط عن سطح البحر، ويشكل من حيث الأهمية ثاني موقع لتنوع بيولوجي عالمي في لبنان بعد موقع عميق في سـهل البقاع، باعتباره محطة لاسـتراحة الطيور المهاجرة إلى أفريقيا وأوروبا وآسـيا، بالإضـافة الى احتوائه على أشـجار معمرة وأنواع نادرة من النباتات المسـتوطنة وحيوانات برية ومتحجرات ومواقع أثرية من مراحل تاريخية مختلفة كما يعتبر السهل الزراعي الخصيب الوحيد في منطقة جبل لبنان من حيث المسـاحة وهو بذلك يشـكل موردا حيويا في تنوعه وعلميا وثقافيا وجماليا وسـياحيا واقتصـاديا فريدا وموقعا طبيعيا خاضـعا لحماية وزارة البيئة لجهة تصـنيف موقع مجرى نهر الأولي ابتداء من منطقة الباروك مع روافده مرورا بوادي بسري وصولا حتى مصبه في منظفة الأولي[162] .

بتاريخ 2012/3/10 أقرت الحكومة اللبنانية الاسـتراتيجية الوطنية لقطاع المياه بناء على خطة كانت قد أعدتها وزارة الطاقة، حيث تضـمنت انشـاء جملة سـدود عشـوائية تفتقر الى أسـس علمية وقانونية من بينها سـد بسـري وبالفعل بدأت الدولة اللبنانية بتنفيذها على مراحل منها سد بريصا وبلعا وبقعاتا وسد جنة في نهر ابراهيم.

المشـهد المدمر للتنوع البيولوجي الناتج عن أعمال التنفيذ في تلك المناطق شـكل حالة صـدمة ووعي بذات الوقت لدى الجمعيات البيئية في لبنان، حيث بدأت مسـارا من النضـال والمدافعة رفضـا لهذه السـياسـات العشـوائية، تكلل بعضـها بنجاحات وبعضـها الآخر بإخفاقات نتيجة غياب الوعي لدى الجمهور بمفهوم وأهمية التنوع البيولوجي كعنصـر حيوي وأساسي في حياتهم من جهة، وبسبب الفساد السياسي والنظام الطائفي من جهة أخرى.

عندما حان وقت تنفيذ سد بسري ومع موافقة مجلس النواب اللبناني تحت ستار تشريع الضرورة على قرض البنك الدولي لتمويل سد بسري بدأت الجمعيات البيئية بتغيير أساليب نشاطها، وكانت قد راكمت من الخبرات ما يكفي لتخوض هذه المعركة، خاصـة وأن نضـالاتها السـابقة وحملات التوعية التي نفذتها وصـلت بصـداها الى العامة من الناس الذين بدوا يتفاعلون مع مثل هذه القضايا.

ونتيجة للتراكم والتجارب تم اعتماد تكتيكات جديدة من قبل الناشـطين والناشـطات ابتداء من اسـتعمال الفن والأغاني[163] الخاصـة بحماية الطبيعة والتنوع البيولوجي فيها مرورا بحملات المدافعة بمختلف صـورها وصـولا الى التحركات الشـعبية الميدانية على الأرض.

أول خطوة سجلت في إطار الرفض لمشروع السد هو الكتاب المرسل من رئيسة بلدية قرية الميدان الى مجلس الانماء والاعمار لتسجيل الاعتراض عليه اضافة الى تقديم مراجعة طعن أمام مجلس شورى الدولة بهذا الخصوص.

بعد ذلك بدأت الجمعيات البيئية ومنها أرض لبنان والحركة البيئية ومجموعة من الناشـطين في المنطقة بالدخول الى مرج بسـري ضـمن رحلات اسـتكشـافية وحملات توعية حول أهمية الموقع لتتشـكل فيما بعد الحملة الوطنية للدفاع عن مرج بسري.

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في الاضاءة على الخطر الذي يهدده سد بسري على التنوع البيولوجي في تلك المنطقة بعد استملاك مساحة 570 هكتارا من الأراضي، بأسعار متدنية لصالح بناء السد، حيث بدأ الناشطون بنشر صور النباتات والحيوانات الفريدة على مواقع التواصل الاجتماعي وكان حساب حملة أنقذوا مرج بسري قد نشر صورا لبعض

---

[162] قرار وزارة البيئة رقم 133/1 الصادر بتاريخ 1998/9/1

[163] أغنية بدنا الطبيعة لبول أبي راشد - أرض لبنان

الحيوانات المهددة بالانقراض في لبنان[164] بسبب إنشاء السد ومنها ثعالب الماء (القضاعات) الموجودة في نهر الأولي وحيوان الغرير الذي يعتبر من الحيوانات المميزة في المرج اضافة الى الطبسون الذي يحافظ على التوازن البيئي من خلال مساهمته في تجديد الغابات وهو من الحيوانات المدرجة في قائمة الحيوانات المهددة بالانقراض في لبنان بسبب التمدد العمراني ومشاريع الكسارات والسدود العشوائية. كما جرى تسليط الضوء على أهمية الموقع كمحطة لاستراحة الطيور المهاجرة بكونه جزءا لا يتجزأ من دور لبنان في مجال التنوع البيولوجي العالمي كأحد أهم المسارات للطيور المهاجرة من وإلى افريقيا وأوروبا واسيا لاسيما طيور اللقلاق وغيرها من الطيور مع بيان عدم امكانية تعويض خسارة مثل هذا الموقع العالمي وما قد يترتب عن ذلك من مسؤولية تجاه المجتمع الدولي.

من الحملات المؤثرة التي قام بها الناشطون من أجل مرج بسري حملة لبس الأكفان رفضا لقطع الأشجار المعمرة[165]، اضافة الى تصوير المجزرة المرتكبة بحق هذه الأشجار ونشرها عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

ما ميز حملة الدفاع عن مرج بسري هو حضور موضوع التنوع البيولوجي في خطاب الجمعيات الناشطة والمشاركين في الحملة من خلال الدفاع عن موقع حيوى مميز وفريد بجميع مقوماته وتنوعه. يضاف الى ذلك تنامي الوعي لدى أهل المنطقة وفي لبنان عموما بأهمية هذا الموقع من خلال حملات المدافعة وجلسات الحوار والتوعية حول الخطر المحدق وحول دورهم وحقهم في المشاركة في مناقشة الأثر البيئي المكرس في القانون[166]، ناهيك عن التغطية والمواكبة الاعلامية، حيث استطاعت الناشطية أن تحول قضية مرج بسري الى قضية رأي عام.

هذا وكانت جمعية أرض لبنان قد نشرت فيلما قصيرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي عرضت من خلاله البدائل المتاحة عن سد بسري فأثبت المجتمع المدني قدرته وتمكنه بطرح الحلول والبدائل.

التوعية حول خطر التبخر الذي سينتج عن السد على غابة الصنوبر في بكاسين المجاورة والتي تحتل المرتبة الأولى بين أحراج الصنوبر المثمرة في الشرق الأوسط ساهم في زيادة عدد المتضامنين مع الحملة.

أيضا الرد بالحجج والبراهين القانونية والعلمية ومن خلال خبراء تطوعوا لخدمة حملة المدافعة عن مرج بسري من خلال استخدام المواد القانونية الخاصة بقانون البيئة اللبناني ومناقشة تقييم الأثر البيئي للسد والجزء المتعلق بالتعويض الإيكولوجي الذي لم تنجزه الحكومة[167] ورفضه باعتبار أن التدمير الذي سيحدثه السد فيما يتعلق بالموقع الحيوي وتنوعه البيولوجي لا يمكن تعويضه اطلاقا، والاستعانة أيضا بالخبراء والدراسات العلمية المتعلقة بالزلازل وبيان الخطر المؤكد على الموقع الحيوي وعلى القرى المحيطة به فيما لو تمت عملية تنفيذ السد أيضا بيان المخالفات التي ستحدثها عملية إنشاء السد لأهداف التنمية المستدامة لاسيما الأهداف 6 و14 و15 وللاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كل ذلك ساهم بتعرية السلطة وارباكها أمام الرأي العام الداخلي والدولي.

أيضا أخذ الشق القانوني حيزا من الناشطية في الدفاع عن مرج بريمن خلال مواكبة المفكرة القانونية وأيضا من خلال تطوع عدد من المحامين للدفاع عن الناشطين الذين تعرضوا لملاحقات قضائية إضافة إلى تقديم بعض الإجراءات القانونية لوقف أعمال قطع الأشجار[168]، حيث بدأنا نشهد ذكر التنوع البيولوجي في الاستدعاءات المقدمة الى المحاكم، مما يؤسس أكثر فأكثر لمرحلة التقاضي الاستراتيجي في هذا الإطار.

بتاريخ 2019/3/4 نفذ مجموعة من الناشطين احتجاجا أمام مكاتب البنك الدولي في بيروت رفضا لتنفيذ مشروع السد، حيث بين المحتجون خطره على التنوع البيولوجي في المنطقة.

---

[164] صفحة أنقذوا مرج بسري على الفايسبوك

[35165] سعدي علوه، المفكرة القانونية 2019/9/16، https://bit.ly/2QuihJO

[166] مرسوم أصول تقييم الأثر البيئي رقم 2012/8633

[167] رئيس الحركة البيئية في لبنان بول أبي راشد: elNASHRA 4 نيسان 2019

[168] حكم للمحكمة 2019/9/19

القوة والصلابة في موقف المنظمات الناشطة ساعد أيضا في نجاح الحملة، وفي هذا الإطار كانت الحركة البيئية قد رفضت تلبية دعوة وزارة الطاقة اللبنانية بتاريخ 2020/6/2 لجلسة حوار، وصفتها الحركة بأنها جلسة شكلية غير مجدية[169] .

نتيجة لمسار النضال الطويل الذي قامت به المنظمات البيئية فرض موضوع مرج بسري نفسه على برنامج ثورة 17 تشرين، فتشكلت حركة شعبية على الأرض جنبا الى جنب مع الناشطين البيئيين لوقف أعمال السد من خلال منع المتعهد من الاستمرار في الأعمال والذي كان أحد أسباب تراجع البنك الدولي عن منح قرض التمويل[170].

هذا الأمر دفع ببعض الأحزاب السياسية التي كانت تؤيد فكرة إنشاء السد الى العدول عن تأييدها نزولا عند رغبة الناشطين، اضافة الى تقديم مشروع قانون الى مجلس النواب لتحويل الأراضي المستملكة في المرج الى محمية طبيعية، كما دفع البلديات واتحاد البلديات للقرى المجاورة الى اتخاذ القرار برفض إنشاء سد بسري، بعد أن كان بعضها قد أيد فكرة انشائه.

لم يتوقف الخطر على المرج اذ تعرض لعدة حرائق مفتعلة بعد تراجع البنك الدولي عن القرض المخصص لبناء السد، هذا الأمر دفع احدى الجمعيات البيئية لتشكيل فريق متطوع من أبناء المنطقة لإخماد الحريق ولتوعية الزائرين على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي الموجود فيه.

الناشطية في مرج بسري أنقذت هذا الموقع الحيوي من خطر التدمير والزوال بجميع مقوماته وتنوعه البيولوجي المهم، فضلا عن أنها أمنت حماية السهل الزراعي الخصيب في وقت لبنان واللبنانيين هم بأمس الحاجة اليه أكثر من أي وقت مضى. أمام هول الكارثة الاقتصادية التي يمر بها لاسيما تلك المتعلقة بالأمن الغذائي بشكل خاص وبالأمن الإنساني بشكل عام، وهذا الأمر شكل سابقة وتطورا مهما يسجل لمنظمات المجتمع المدني لا سيما المنظمات والحركات البيئية ومن خلال مواكبة ودعم فاعل من الجمهور ووسائل الإعلام.

إلا أنه ما يؤخذ على هذه المنظمات هو الضعف في جمع وتوثيق مجمل الأنشطة التي تم تنفيذها ضمن إطار حملة المدافعة، أيضا التنافس أحيانا والعمل الفردي غير المنسق.

المرحلة المقبلة تحتاج الى توحيد الجهود، والاستفادة من التجارب وتوثيقها، ووضع خطط استراتيجية تتضمن سرعة في الاستجابة لمثل هذه القضايا، أيضا الى العمل الجاد لكي يستمر مرج يسري في القيام بدوره الحيوي بجميع مقوماته وتنوعه.

[169] نداء الوطن 1 تموز 2019

[170] مرج بسري في قلب الانتفاضة المفكرة القانونية كانون الثاني 2020، https://bit.ly/3sbEWZp

خاتمة

يلعب التنوع البيولوجي دورا هاما في الحياة على الأرض حيث يوفر النُظُم البيئية الأساسية الضرورية للحياة والحماية من الكوارث الطبيعية والأمراض، كما يلعب دورا هاما في اقتصادات الدول ويُشكِّل أساس الثقافة البشرية[171]. إلا أنه يواجه العديد من التهديدات بسبب عدم الالتزام بالمعايير البيئية التي يجب العمل بها صونا لهذا للتنوع على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية. ومن أهم هذه المعايير، نذكر الاتفاقيات الإطارية للأمم المتحدة الخاصة بالتنوع البيولوجي وإعلان ريو. فعلى سبيل المثال، نجد أن التكتلات الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، والصين ...إلخ، تمارس ضغوطات كبيرة على دول الجنوب وتفرض عليها اتفاقيات ثنائية للالتفاف أو التحايل على الاتفاقيات الأممية لتيسير السيطرة على مواردها الطبيعية كما بينت ذلك دراسة الحالة حول الصيد البحري بالمغرب. اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع بلدان جنوب المتوسط تتجاوز حدود الاتفاقيات الإطارية الخاصة بالأمم المتحدة كاتفاقية التنوع البيولوجي[172]، والبروتوكولات المرتبطة بها كبروتوكول "قرطاجنة بشأن السلامة الأحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي"[173] الذي ينص على ضرورة تطبيق معايير الأمان الحيوي فيما يتعلق بنقل أو استيراد أي كائنات حية سواء نباتية أو حيوانية وضرورة الإفصاح والإرشاد عن محتواها فيما يتعلق بنقل واستخدام تلك المواد الحية سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وبعضها البعض.

وفي السياق ذاته، تفرض دول الاتحاد الأوروبي على بلدان جنوب المتوسط الانضمام للمعاهدة الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة (UPOV)[174]، التي تقوم على تحرير كافة الأصول الوراثية وتسليعها بهدف استنزاف تلك الأصول الوراثية لبلدان الجنوب، كشرط أساسي للنفاذ للأسواق الأوربية والدخول في اتفاقيات الشراكة الأوروبية. وهو ما يجعل تعزيز الشفافية الكاملة بالمفاوضات المتعلقة باتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والعميقة ضرورة ملحة، وأي تقصير في هذا المجال يعتبر مساسا بحياة شعوب المنطقة. كما أنه من الضرورة تقييم هذه الاتفاقيات وتأثيرها على الحق بالتنمية بما هو إعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمواطنين، وذلك قبل البدء بالمفاوضات حول الاتفاقيات الثنائية الجديدة.

وفي نفس السياق، يجب إخضاع جميع الأطراف الدولية للمراجعة الدورية الشاملة لقياس مدى ملاءمة تشريعاتها ونصوصها التطبيقية/أنظمتها اللائحية للشروط والمعايير التي تتضمنها الاتفاقيات الإطارية للتنوع البيولوجي والبروتوكولات الملحقة بها. كما يجب دسترة سياسة تقييم الأثر البيئي خاصة في بلدان الجنوب، حتى يتسنى وضع إطار قانوني/ مؤسسي- واضح يمكن من خلاله تطبيق آليات الانتصاف القضائي فيما يتعلق بأي نزاعات يمكن أن تنشأ بين المجتمعات المحلية وأي مشاريع سواء كانت بتمويل محلي أو دولي، وبما يحول دون انتهاك بيئة الموائل الطبيعية والحيوية. وكذلك لضمان حق الأفراد والمجتمعات في التقاضي كحق من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يجب لأي مؤسسة الالتفاف عليها بدعوى أنها مؤسسة تمويل دولية وغير خاضعة لآليات الانتصاف والتقاضي المحلي.

ومن بين أهم التداعيات التي تؤثر على التنوع البيولوجي، المشاريع التي تمولها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وبنك التنمية والإعمار الأوربي، وبنك الاستثمار الأوربي، وبنك التنمية الأفريقي وغيرها، حيث تتفاوت السياسات الحمائية داخل إطار عمل تلك المؤسسات المالية فيما يتعلق بالمعايير الواجب اتخاذها في حماية التنوع البيولوجي، وتفتقد إلى المشاركة الحقيقة فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية الواجبة سواء قبل البدء في تنفيذ المشروع أو أثناء تنفيذه أو بعد الانتهاء منه.

---

[171] Secretariat of the Convention on Biological Diversity (2005). Handbook of the Convention on Biological Diversity Including its Cartagena Protocol on Biosafety, 3rd edition, (Montreal, Canada).

[172] The convention on Biological diversity. www.cbd.int/convention

[173] The Cartagena Protocol on Biosafety· www.cbd.int/protocol

[174] Union internationale pour la protection des obtentions végétales (UPOV). www.upov.int

وتطرح حالة سد بسري بلبنان إشكالية التزام مؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، باعتباره مؤسسة أممية، التزاما كاملا بشروط الاتفاقيات الدولية الإطارية الملزمة للتنوع البيولوجي، خاصة في كل ما يتعلق بسياسات تقييم الآثار البيئية للمشاريع التي تتولى تمويلها أو المشاركة في تمويلها.

وفي نفس السياق، يجب على الدول الالتزام بالاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة (RAMSAR)[175] من خلال وقف كل أشكال التعدي على بيئة الأراضي الرطبة وخاصة في بلدان الجنوب والاستخدامات الجائرة لتلك البيئات من خلال التوسع في المشاريع السياحية الشاطئية أو تجفيف بعض المناطق للتوسع الحضري؛ كما يجب تضمين بيئة تلك الأراضي الرطبة في التشريعات المحلية بهدف حمايتها باعتبارها صونا للتنوع البيولوجي على الصعيد المحلي والدولي وباعتبارها مسارات حيوية ضرورية لحماية الكائنات الحية من كافة أشكال التعدي التي تعود بالسلب على الإنسان في علاقته بمحيطه الحيوي.

من الواضح أن السياسات الحكومية العشوائية والممارسات الشاذة وغير المألوفة والتقاعس بصون التنوع البيولوجي قد أدى الى عدم تحقيق معظم المقاصد والأهداف المتعلقة به لغاية تاريخه، كما أن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة التي وضعتها الأمم المتحدة[176] غير سالكة بالشكل الصحيح أيضا على ضوء الواقع الموجود، الأمر الذي يهدد جديا فرصة تحقيق هذه الأهداف بحلول العام 2030، مع ما يترتب عن ذلك من أضرار جسيمة تؤثر بشكل كبير على مسار العدالة المناخية المرتبطة أساسا بالعدالة الاجتماعية.

وفي ظل ارتفاع نسبة التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، وانعكاس ذلك على الأمن الإنساني نظرا للعلاقة الوطيدة بين التنوع البيولوجي وحياة الإنسان ورفاهه، بات لزاما إنشاء حراكا فاعلا للمدافعة والمناصرة في كل ما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي، والضغط لتغيير السياسات وطرق الأداء على الصعيدين الرسمي والخاص، بما يكفل الصون والحماية.

أولى الخطوات الضرورية بهذا الصدد تكمن في وجوب تحسين المعرفة بالتنوع البيولوجي، ويكون ذلك من خلال إجراء جرد شامل وتقييم لجميع عناصره، حتى يكون الحراك مبنيا على أساس علمي متين يوفر كل المعلومات المطلوبة مما يساعد بوضع استراتيجيات فاعلة وطويلة الأمد.

أيضا من الضروري تفعيل عملية محو الأمية البيئية لدى الجمهور، لاسيما تلك المتعلقة بقضايا التنوع البيولوجي، ليدرك الإنسان مدى أهمية التنوع البيولوجي في حياته والقيم الاجتماعية التي يعززها والخدمات التي يقدمها، وبيان أن المخاطر المحدقة بالتنوع البيولوجي هي أخطار تهدد أمنه الإنساني بجميع جوانبه البيئية والصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ويكون ذلك من خلال تنظيم دورات إعداد مدربين ومدربات بمجال التنوع البيولوجي، وتنظيم ورش العمل وجلسات التثقيف والتوعية، اضافة الى ادخال هذه الثقافة في المناهج التربوية وفي الأنشطة الطلابية، وكذلك الاستعانة برجال الدين لإدخال هذه القضايا في عظاتهم. من شأن ذلك أن يعزز الوعي بقضايا التنوع البيولوجي وتكوين الرأي العام البيئي، وأن يوسع من دائرة المناصرين لهذه القضايا.

مع الاشارة الى أن تكوين الوعي وتعزيز المعرفة لا يكفيان لتفعيل أي حراك، دون استكمال ذلك بالمشاركة والتشبيك والشراكة بين الأفراد والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والاقليمية والدولية والسلطات المحلية اضافة الى أصحاب المصلحة.

[175] The convention on wetlands. www.ramsar.org

[176] أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي اعتمدتها الأمم المتحدة في العام 2015

ويكون ذلك من خلال بناء التحالفات والشـبكات وتنظيم الحملات المشـتركة مما يسـاعد على ترجمة الأقوال الى أفعال ويؤمن صون وحماية التنوع البيولوجي، ويشكل قوة ضاغطة قادرة على المواجهة والتصدي لجميع السياسات والممارسات التي تلحق ضررا بالنظم الايكولوجية.

ومن المفيد التشـديد على أهمية الدراسـات والأبحاث العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ودورها في تعزيز الحراك ورفده بالمعلومات العلمية، اضافة الى فتح حوار معمق حول هذه القضايا.

للتقاضي الاسـتراتيجي دوره أيضـا في تعزيز الحراك من أجل صـون وحماية التنوع البيولوجي، وكذلك بالنسـبة لمفهوم جبر الضرر الناجم عن المشاريع سواء ما يتعلق بالمحيط الحيوي أو المحيط الاجتماعي، وفي هذا الإطار ثمة حاجة وضرورة لتكوين فريق من المحامين والمحاميات المناصـرين والداعمين لمواكبة الدعاوى القضـائية، اضـافة الى قضـاة مجتهدين لإصـدار أحكام تكون بمضمونها موائمة مع بنود الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ولا يمكن تجاهل دور الإعلام باعتباره شريكا أساسيا للمجتمع المدني، وهو قادر على تبني قضايا التنوع البيولوجي والترويج لها والتوعية بشـأنها. ولا ننسى ـ الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنصـات الالكترونية ووسـائل التواصـل الاجتماعي نظرا لانتشـارها الواسـع والكثيف. من المفيد أيضـا الاطلاع على التجارب الدولية المتعلقة بالأمن البيولوجي[177] للاسـتفادة من الخبرات، إضافة إلى الإضاءة على قصص النجاح الوطنية والدولية ومشاركتها مع الجمهور.

في النهاية يقع على الحكومات موجب وضـع اسـتراتيجية شـاملة تكون مشـتركة بين مختلف القطاعات، وذلك للوفاء بالأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وإدخالها ضـمن جهودها المتعلقة بخطة عام 2030 وتوفير بيئة تمكينية تسـاعد على صـون وحماية التنوع البيولوجي لاسـيما من خلال التشـريعات الموائمة مع الاتفاقيات الدولية، ويكون للحراك حق المراقبة والمتابعة والمحاسبة، اضافة الى حق استعمال الآليات الوطنية والاقليمية والدولية وتقارير الظل.

[177] برنامج الأمن البيولوجي في نيوزيلندا لعام 2025

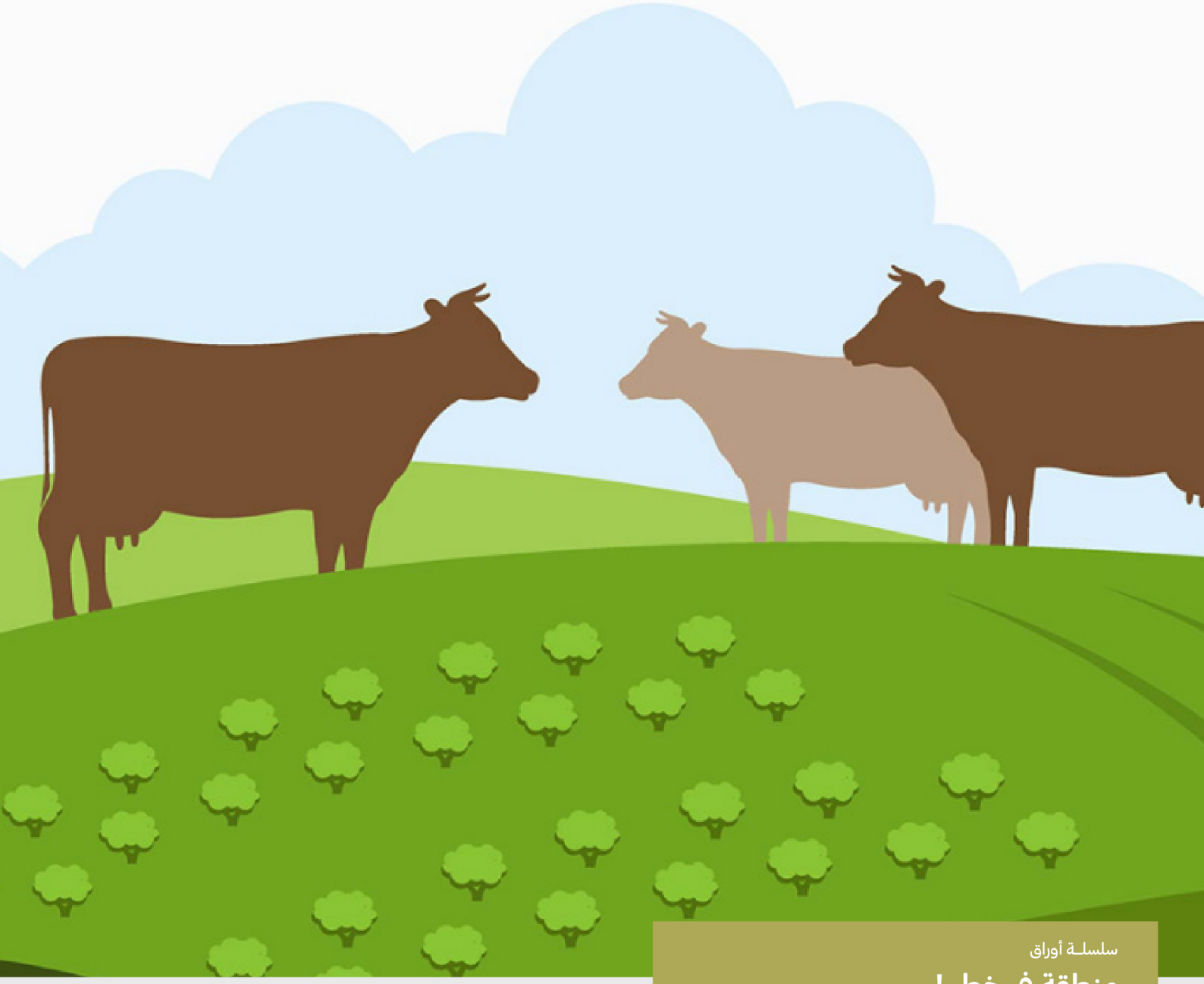

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

من أجل السيادة الغذائية
في مواجهة نهب الموارد وتدمير البيئة

ربيــع وهــبة
مترجم وكاتب مصري مهتم بالاقتصاد السياسي والبيئة

ليلى الرياحـي
عضوة في المنصة التونسية للبدائل، وأستاذة في المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس

علي أزناك
عضو جمعية أطاك ومنسق شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية

تقديم:

عرفت منطقتنا إبَّان الاســتقلال مناويل تنموية تعتمد الاســتغلال الفاحش للموارد الطبيعية والبشــرية المحلية لتمويل الاســتثمار في القطاعات المندمجة في الاقتصــاد العالمي كالخدمات والســياحة والاســتخراج، متبعة في ذلك نظرية الميزات المقارنة والتجارة الحرة. وعمدت إلى استئصال القيمة المضافة المنتجة في الأرياف لدعم التنمية في المدن الساحلية وبالمقابل توخت سياسة أجور ضعيفة لاستيعاب البطالة وتقوية أجهزة الدولة، معوضة ضعف مداخيل الأسر بمنظومات دعم للمواد الغذائية الأساسية. نتج عن هذه السياسة تهميش للفلاحة المعاشية و تحولات ديمغرافية عميقة تمثلت في نزوح الفلاحين إلى المدن والتجائهم إلى الاقتصاد غير المهيكل الذي ما انفك يتضخم إلى اليوم.

شكلت سنوات السبعينيات والثمانينيات منعطفًا حاسمًا نحو المرور إلى سياسات التقويم الهيكلي، بعد تفجر أزمة المديونية في بلدان الجنوب. كان قوام هذا التكييف الطارئ والعنيف، تطبيق سياسات نيوليبرالية صارمة، بما فيها تخلي الدول عن دعم بعض المواد الغذائية: الخبز والزبدة والسكر... إلخ، مع المحافظة على سياسة الأجور الضعيفة التي أصبحت تعتبر في هذا السياق "ميزة مقارنة" مهمة لجلب الاستثمار الأجنبي، ما كان له الأثر المباشر على تردي الوضع المعيشي لملايين الأسر.

لم تكن مصر والمغرب وتونس استثناءً من هذه التعديات الليبرالية القاسية على "خبز" شعوبها[178]، بل طالت سياسات الانفتاح جلَّ نواحي الاقتصاد القطري، بما فيه تشجيع النموذج الفلاحي الاستخراجي التصديري من أجل توفير العملة الصعبة بغية سداد الدَّين، شمل هذا التعدي الليبرالي أيضًا، صغار منتجي الغذاء، بالاستحواذ على أراضيهم الزراعية، وتهجيرهم من القرى إلى المدن[179]، في مقابل امتيازات "ريعية" لكبار المستثمرين في القطاع الفلاحي على شكل دعم مالي ومنح الأراضي أو تفويتها بأسعار زهيدة.

كان للجانب البيئي عظيم الضرر، من هذه السياسات النيو ليبرالية في القطاع الفلاحي، بالنهب المنظم للموارد، والتدمير الكارثي للبيئة بالاستنزاف المهول للفرشة المائية[180] والاستعمال المكثف للمواد الكيماوية، و إنهاك التربة بالزراعات الأحادية، والاستغناء عن البذور الأصيلة كما الحال في تونس[181]. وهو ما يكشف حقًّا عن أزمة إيكولوجية في المستقبل.

لا تزال هذه السياسات الفلاحية مستمرة في البلدان الثلاثة، بل زادت احتدادًا في كل من المغرب وتونس، بالاكتساح الهائل للأقطاب الفلاحية الكبرى، التي تهدد سيادتها الغذائية، معرضة شعوبها لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء على الصعيد الدولي (2008/2007) ومستتبعاتها الاجتماعية.

دفعت هذه السياسات أقسامًا متضررة من الفئات الكادحة وعلى رأسها، عمال وعاملات الزراعة وصغار الفلاحين والفلاحات إلى نضالات اجتماعية رافضة الاستغلال داخل الضيعات الرأسمالية في شروط أقرب إلى العبودية، أو الاستحواذ على الأرض أو الموارد.

حراك نراه رافدًا من الروافد الرئيسية التي تصب في مجرى السيادة الغذائية، ويناقض منطق الأمن الغذائي بهذه البلدان.

السيادة الغذائية والأمن الغذائي: تبديد الالتباس بين المفهومين

لا بد أولًا من تبديد الالتباس المضلل فيما يتعلق بمفهوم السيادة الغذائية، لا سيما في السجال مع مفهوم الأمن الغذائي، الذي يعد بالطبع المصطلح الأكثر رواجًا واستعمالًا في خطابات الحكومات السياسية والمنظمات الزراعية المتخصصة، وكذلك من قبل المؤسسات الدولية المالية IFIs مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وغيرهما. ظهر مفهوم الأمن الغذائي في نهاية ستينيَّات القرن الماضي، ويُعرَّف حسب منظمة الأغذية والزراعة FAO بـــ"توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية

---

[178] جلبير الأشقر، لغز اللامساواة العربية مثال مصر، ترجمة وائل جمال، منشورات، مؤسسة فريدريش أيبرت، سنة 2020، ص8.

[179] سعيد ولفقير، في المغرب: الأرض المثمرة للمزارعين الكبار وعناد السماء للفلاحين الصغار، السفر العربي https://bit.ly/3vQ5wt5

[180] مقال منشور على موقع سيادة: https://bit.ly/2PcDxTR

[181] أيمن عميد، البذور المحلية: تاريخ من النهب، موقع سيادة، https://bit.ly/38ZkDqf

والنوعية اللازمتيْن، بما يلبّي احتياجاتهم بصـورة مسـتمرة من أجل حياة صـحية ونشـطة"[182]. وبعيدًا عن كل الأدبيات والتطور الاصـطلاحي لمفهوم الأمن الغذائي الذي أصـبح يشـمل توصـيات من قبيل: "عدم اسـتخدام الغذاء كأداة للضـغط السـياسي والاقتصـادي"[183] يظل من الضـرورة الإشـارة إلى أن ظهور مفهوم الأمن الغذائي في أدبيات المؤسـسـات الدولية جاء بديلًا من مفهوم "الاكتفاء الذاتي"، الذي ظهر أساسًا خلال خمسينيَّات القرن الماضي، واقترن وقتئذ بحركات التحرُّر الوطني التي جعلت من مهمة تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي من الغذاء على رأس اهتماماتها وأولوياتها التحررية، وفي أفق بنائها الذاتي[184] .

من تطبيقات المفهوم أن تصبح مهمَّة توفير الاحتياجات الغذائية عابرة للجغرافيا وللحدود دون أن يكون المزارع المحلي فاعلًا أساسيًّا في تحقيقها، وكذلك اسـتبعاد المسـؤولية الإلزاميَّة للإنتاج المحلي في توفير الاحتياجات الغذائية الضـرورية، مقترِحًا بالمقابل أن تعوِّض سـياسـة اسـتيراد المواد الغذائية مهام إنتاجها محليًّا. بمعنًى آخر، إن مفهوم الأمن الغذائي يقترح عدم ضرورة إنتاج بلد ما حاجياته الغذائية الأساسيّة، طالما يؤمِّن استيرادها من دول أخرى توفير هذا الغذاء بشكل كافٍ.[185]

غير أن فكرة الاعتماد في تحقيق الأمن الغذائي على الاسـتيراد لا تخلو بعد التجربة الحية في مناطق وبلدان كثيرة في العالم من انعكاسات كارثية لعلَّ أهمَّها:

- تدمير إمكانيات الزراعة المحلية المعاشية، وبالتالي إفقار صغار ومتوسطي المزارعين.
- احتكار الموارد الطبيعية كالأرض والماء والبذور لتوظيفها في الفلاحة التجارية.
- تبديل نمط الإنتاج الزراعي المحلِّي المرتكز على التكامل والتنوع والحفاظ على الموارد من أجل توفير أسـاسـيات التغذية المحلية بنمط يهدف إلى الربح بناءً على محاصيل تجارية أكثر ربحيَّة موجهة نحو التصدير.
- ضـعف إمكانيات المزارعين المحليين في المنافسـة مع قوى السـوق بسـبب غياب دعم الحكومات، يؤدي إلى إفلاس الآلاف منهم، ممَّا سيضطرهم إلى ترك العمل الزراعي أو التأقلم مع منطق السوق.
- الإضرار بمخزون البذور المحلّية لصالح البذور المستوردة والمعدّلة جينيًّا.
- الإضرار بالتربة وبالمنظومات الإيكولوجية وتعميق الهشاشة أمام التغير المناخي.
- تأبيد حالة التبعية الاقتصـادية، وخصـوصًـا الغذائية منها، وفقًا لمقولة الاسـتيراد والارتهان الهيكلي لأسـواق الغذاء العالمية.[186]

في المقابل ظهر مفهوم السـيادة الغذائية سـنة 1996 على يد حركة "فيا كامباسـينا Via Campasina نهج المزارعين" خلال قمَّة الغذاء التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة FAO ليعني "حقَّ الشـعوب في اتبَّاع نظام غذائي صـحِّي وثقافي وملائم ينتج بطرق مستدامة."[187] متضمنًا ذلك حق الشعوب في تحديد أنظمتها الغذائية والزراعية. وتُولي السيادة الغذائية أهمية مركزية لمنتجي وموزِّعي ومسـتهلكي الغذاء _صـلب الأنظمة والسـياسـات الغذائية_ بدلًا من ميكانزمات الأسـواق الحرة والشـركات متعددة الجنسـيات. كما تدافع السـيادة الغذائية عن مصـالح الأجيال القادمة وتعمل على ضـمان اندماجها. وهي تمثّل إستراتيجية مقاوِمة تعمل على تفكيك أنظمة الاتجار في الغذاء ومحاربة السياسات الغذائية المعمول بها حاليًّا.

---

[182] Trade Reforms and Food Security : Conceptualizing the Linkages. FAO, UN. 2003.

[183] Food and Agriculture Organization (November 1996). "Rome Declaration on Food Security and World Food Summit Plan of Action". Retrieved 26 October 2013

[184] شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية، في خدعة المفاهيم: ما بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية أين تتموقع الشعوب؟ 19 يوليو/تموز 2019: https://bit.ly/3kvVbgM

[185] المرجع السابق.

[186] انظر المرجع 3.

[187] International Institute of Social Studies, Food Sovereignty : a critical Dialogue, at : https://www.iss.nl/en/research/research-networks/initiatives-critical-agrarian-studies/food-sovereignty-critical-dialogue-20132014-conference-papers-series

كما تعني السيادة الغذائية توجيه المنتجين المحليين ليكونوا المحدِّدين المركزيِّين لمختلف الأنظمة الغذائية والسياسات الزراعية والصيد البحري وتربية المواشي[188]". كما جرى توسيع وتعميق هذا المفهوم في المنتدى العالمي للسيادة الغذائية بنيليني بمالي سنة 2007.[189]. وانطلاقًا من منظور السيادة الغذائية كما هو محدد أعلاه، نتناول في الأوراق التالية، ثلاثة مواضيع جوهرية، للمساهمة في النقاش البحثي والدراسي في بلداننا من أجل بديل زراعي بيئي مستدام.

أولًا: السيادة الغذائية في مصر: معضلة النمو الاقتصادي المجافي للتنمية القائمة على الحقوق

لقد تمثلت إستراتيجية الحكومة المصرية لتحقيق الأمن الغذائي في إدماج القطاع الزراعي بشكل أكثر فعالية في التجارة الدولية، وذلك من خلال تشجيع زراعة المحاصيل التصدير كثيفة رأس المال. ولا شك أن فترة التكيف الاقتصادي أدت إلى إهمال الزراعة في الأراضي القديمة في الدلتا وهمشت صغار المزارعين الذين يزرعون أقل من 5 فدادين. كان من بين عواقب التحديث الزراعي التي حالت دون وصول صغار المزارعين إلى المدخلات والأراضي والموارد هو تمكين كبار ملاك الأراضي والتجار. ولم تصبح الأسواق الريفية أكثر قدرة على المنافسة، وهي ساحات للأغنياء وذوي النفوذ لانتزاع الأرباح من المزارعين الذين يمتلكون طرقًا محدودة جدًّا إلى مصادر بديلة للزراعة أو المدخلات أو إمكانيات كسب الإيرادات الأخرى. ولم ينتج من ذلك المستوى الحرج من النمو الريفي لصالح السوق إلا ظروف ملائمة لتراكم ريفي عام ومشترك لزيادة الإنتاجية، ويبدو أنه أدى بدلًا من ذلك إلى استياء كبير لدى المزارعين ضد احتكار التجار. ونتيجة لذلك، كان هناك تقدم ضئيل في تعزيز الأمن الغذائي في مصر.[190]

خطة 2030 والتحديات أمام تحقيق السيادة الغذائية

في إطار أهداف التنمية المستدامة SDGs، التي عملت المؤسسات الدولية المعنية على دمجها في خطط التنمية الوطنية، لا سيما الإسكوا وتنظيمها لجهود تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في المنطقة العربية، جاء "دعم وإنشاء تعزيز آليات مؤسسية تُعنى بالأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة لرفع مستوى التنسيق بين القطاعات واتساق السياسات".[191] في هذا السياق تعترف الحكومة المصرية بأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية والنمو الزراعي المستدام ركائز رئيسية لتحقيق خطة عام 2030. وأهم ما جاء في الخطة: زيادة الاعتماد على الذات لتوفير السلع الغذائية الإستراتيجية، تحسين أنماط الاستهلاك المستدامة من أجل الارتقاء بالمستويات التغذوية وزيادة نصيب الفرد من السلع الغذائية التي تحتوي على قيمة غذائية أعلى، الحد من معدلات الفاقد من الأغذية وربط المزارع بالأسواق وتطبيق النظام الإلكتروني لدعم الخبز، إنشاء سلطة مستقلة لسلامة الأغذية، تطوير شبكات الأمن الاجتماعي.[192]

من ناحية أخرى نجد المادة 79 من الدستور المصري الجديد تنص على أن: "لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكافٍ، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال".[193] ولا شك أن صياغة المادة على هذا النحو جاء أكثر تطورًا من دساتير وأطر تنظيمية دولية أخرى، في صالح تغليب السيادة الغذائية بنهجها الشمولي والمستدام على الأمن الغذائي واقتصاره على توفير الكم من مواد غذائية لا تحتوي عناصر التغذية المطلوبة للنمو الصحي،

---

[188] أطاك المغرب، فيا كمبسينا - نهج المزارعين، 7مارس/آذار 2017: https://bit.ly/3bQcEN5.

[189] Declaration Of Nyéléni Sélingué, Mali, https://nyeleni.org/spip.php?article290

[190] مركز الدراسات الدولية والإقليمية، الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، ريموند بوش، الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في مصر : https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558545/CIRSArabicSummaryReport6FoodSecurity2013.pdf?sequence=5

[191] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية، حزيران/يونيو 2019: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/dmj_hdf_ltnmy_lmstdm_fy_khtt_ltnmy_lwtny_1.pdf

[192] لجنة الأمن الغذائي العالمي، من الاتفاق إلى العمل لتنفيذ خطة عام 2030، مصر: الخطوات المقبلة: http://www.fao.org/3/mr327a/mr327a.pdf

[193] الدستور المصري المعدل: 2019: https://manshurat.org/node/14675

وكذلك ما يحمله من أضرار وتكريس لسياسات السوق الجائرة على صغار المزارعين والإنتاج الأصلي المحلي أمام التحديات التي تفرضها الشركات الكبرى بإمكانياتها العابرة للقارات وبدعم من المؤسسات الدولية وكذلك الحكومات.

في إطار الإستراتيجية القطرية 2018-2023 التي ترتكز على محاور رئيسية، من بينها تعزيز الأمن الغذائي وتطوير المجتمعات الزراعية والريفية، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمعات الريفية، مثل: الفتيات والسيدات والرائدات الريفيات والشباب وصغار المزارعين، وضعت الحكومة المصرية بالمشاركة مع برنامج الأغذية العالمي مشروع تحقيق التنمية الزراعية والريفية، لتركز من خلاله على "مطابقة المشروعات الممولة من شركاء التنمية مع أهداف التنمية المستدامة، ومن ضمنها الهدف الثاني: "القضاء التام على الجوع"، وذلك ضمن مبادرات مختلفة من بينها مبادرة "حياة كريمة" التي تستهدف القرى الأكثر احتياجًا، وذلك من خلال محور الاستثمار في رأس المال البشري في المجتمعات الريفية، عبر تعزيز سبل كسب العيش وتنوع مصادر الدخل بمشروعات الإنتاج الحيواني والداجني والقروض العينية والحرف اليدوية، وتحسين كفاءة استخدام موارد المياه، ودعم قدرات المزارعين على التكيف مع تغير المناخ، وتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للسيدات والفتيات، وتشجيع الإبداع والابتكار من خلال منصات المعرفة الرقمية التعاونية فيما بين بلدان الجنوب.[194]

تظل إمكانية تحقيق الخطة قائمة مع مواصلة الحكومة المصرية جهودها في هذا الشأن من التعاون مع المنظمات الموفرة لسبل التعاون الفني والمالي. لكن تظل هناك فجوات على صعيد البيانات والتحديات المنهجية التي ينبغي مواجهتها لقياس الأمن الغذائي والتغذية على نحو فعال وفي الوقت المناسب. وهذا ما ينطبق خصوصًا على الهدف الثاني: "القضاء التام على الجوع"، والمقاصد المرتبطة به وتشمل المفاهيم التي تتراوح بين الجوع وسوء التغذية و الإنتاجية والدخل الزراعيين لدى أصحاب الحيازات الصغيرة، واستدامة الممارسات الزراعية، وصولًا إلى حماية المحاصيل والموارد الوراثية الحيوانية، وبالتالي تغطي جزءًا كبيرًا من الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها (. ومن ثم ينبغي الاعتبار في أن خطة عام 2030 تقر بشكل تام أن التقدم المحرز في مجال تحقيق الكثير من الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة يعتمد على مدى التقليص الفعلي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتعزيز التنمية المستدامة. كذلك يعتمد التقدم المحرز في الهدف الثاني، على التقدم المحقق على صعيد أهداف أخرى. وهذا يعني أنه ينبغي لصانعي السياسات النظر في الروابط القائمة ضمن الهدف الثاني، وعملية التآزر هذه لن تخلو من صعوبة في الجهود الإجمالية.[195] وهذا ما قد نرصده في مظاهر بعينها مرتبطة بالتعدية ومدى القصور في تحقيقها على الوجه الأمثل.

على سبيل المثال، على الرغم من أن خطة 2030 تتضمن أهدافًا طموحة للحد من فقر الدم بين الأطفال دون سن الخامسة، فإنها لا توضح بشكل كامل الإستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.[196] فالتركيز الرئيسي لخطة التغذية هنا هو البدء في برنامج عملية معالجة دقيق الخبز، بمعنى تعزيز الدقيق بالمغذيات الدقيقة في عملية التصنيع، لكنها تعجز عن معالجة الأسباب الهيكلية لفقر الدم، مثل: عدم القدرة على تحمل التكاليف وقلة فرص الحصول على الغذاء الذي يتمتع طبيعيًّا بالمغذيات والمعادن.[197]

للتصدي لهذه المشكلة ينبغي أن تستثمر الدولة في تحريك مواردها لإتاحة السلع المغذية بأسعار مناسبة للأسر الفقيرة. مع ضرورة توسيع قائمة السلع المدعومة لتشمل الخضراوات والفاكهة والبقول التي تحتوي على المغذيات الدقيقة، بجانب السلع المتاحة الآن، التي تقتصر على السلع ذات نسب النشويات العالية، مثل: الأرز والسكر والدقيق،[198] وهي تفتقر إلى المغذيات الدقيقة، مثل: المعادن والفيتامينات، التي يؤدي نقصها إلى سوء التغذية.

---

[194] 4 وزراء يبحثون الخطة المقترحة لتحقيق التنمية الزراعية، البوابة، 23 فبراير/شباط 2021: https://www.albawabhnews.com/4275743.

[195] انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD وبرنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٦. رصد الأمن الغذائي والتغذية دعمًا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030: تقييم الوضع الراهن وآفاق المستقبل، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: http://www.fao.org/3/i6188a/i6188a.pdf

[196] رؤية مصر 2030: http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

[197] منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (2020)، التغذية في مصر: http://www.emro.who.int/egy/programmes/nutrition-and-food-safety.html

[198] آخر الأنباء (2019)، تعرف على أسعار 16 سلعة تموينية خلال شهر مارس. آخر الأنباء. 01 مارس 2019: https://bit.ly/3v5buG8

كذلك ينبغي أن تتضـمن الخطة الوطنية للتنمية المسـتدامة خطة التغذية الوطنية، وأن يتم نشـر تلك الخطة العامة والإفادة بتقارير عن تطور تنفيذها، وتعميم تلك الخطة على كل المؤسـسـات ذات الصـلة للاسـتثمار في جمع وإتاحة الموارد اللازمة لها. كذلك لا بد أن تتضـمن هذه الخطة معالجة أشـكال اللامسـاواة القائمة على الحالة الصـحية، والتهميش الجغرافي في الحصول على الحق في الغذاء.[199]

يظل من الأهمية أيضًا مراعاة الآثار البيئية للمشاريع التي تندرج تحت خطة التنمية 2030، لا سيما في إطار احتمال اضطرار الحكومة إلى قبول مشاريع تضر بالبيئة، مثل: مشاريع توليد الطاقة التي يمكن أن يكون لها أسباب بيئية تزيد من التلوث ومضـاعفة مشـكلة التغير المناخي، التي تعد مصـر من أكثر البلدان تضـررًا بها، وتعرض أجزاء كبيرة وحيوية منها للغرق. وهذا ما ينطبق أيضًا على التوسع العمراني الذي أشادت الحكومة المصرية أخيرًا بأهميته في التنمية، دون مراعاة المحافظة على التوازن البيئي والحيوي، وما يتضـمنه ذلك أحيانًا من جور على حقوق المواطنين في اسـتخدام الشـواطئ بقصـرها على أصـحاب الثروة. وفي هذا يمكن القول إن إعادة التفكير في دعم المزارعين بالمحافظة على الأرض الزراعية وتمكين منتجي الغذاء سـيحقق نتائج تخدم التوازن البيئة وفي الوقت نفسـه تحقيق السـيادة الغذائية، بدلًا من الانسـياق في التوسـع العمراني على حساب المساحة الخضراء ومن ثم تقليص الرقعة الزراعية التي تعتمد عليها البلدان في إنتاج الغذاء وتقليل الفجوة الغذائية واللجوء إلى استيراد جميع السلع الغذائية بأسعار مكلفة تقع في نهاية المطاف على عاتق المواطنين.

ثانيًا: في العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية: حالة تونس، قضـية الأراضي الفلاحية

الإطار العام للسياسات الفلاحية في تونس:

يعد حق الفلاحين والفلاحات في النفاذ للأرض أحد ركائز السـيادة الغذائية، فالأرض الفلاحية ليسـت فقط مسـاحة للاسـتغلال ووسـيلة للإنتاج، هي أيضًا الهوية والبيئة والمورد الأساسي في الأرياف. وتكتسي بذلك أبعادًا ثقافية واجتماعية وسياسية عميقة لدى فئة الفلاحين من مزارعين ومربي ماشية، والصيادين والمستغلين للغابات على حد السواء. ولأنه قد تنوَّعت أشـكال النفاذ للأرض وأنماط اسـتغلالها، فإن مفهوم السـيادة الغذائية يفترض ضـمان أحقية منتجي الغذاء في الولوج إليها باعتبار وظيفتهم الاجتماعية المركزية المتمثلة في تحقيق سـيادة الشـعب على الغذاء والحفاظ على الموارد والمنظومات الإيكولوجية.

تسـتند اليوم السـياسـات الزراعية التونسـية كأغلب بلدان الجنوب التابعة إلى مفهوم الأمن الغذائي فتدعم الإنتاج الموجه للتصدير والتجارة بالمواد ذات الميزات المقارنة وتهمش الفلاحة المعاشية معوضةً إياها بالاستيراد. تعود جذور هذا التوجه إلى السياسات الاستعمارية التي وضعت مناويل إنتاج مستحدثة أتبعها بعد ذلك مجمل القطاع تفاعلًا مع تشجيعات الدولة كالمنح والامتيازات وخطوط التمويل. وساهمت هذه السياسات بشكل كبير في استلاب الأراضي الفلاحية من المزارعين وضرب الأنشطة المعاشية وتحويل المخزون العقاري لصالح الفلاحة التجارية والقطاعات الأخرى.

تنظر هذه الورقة في وضـعية المخزون العقاري الفلاحي التونسي- بين الظروف البيئية الصـعبة وإشـكاليات نفاذ الفلاحات والفلاحين للأرض ومناويل الاستغلال المستنزفة للتربة وضغط القطاعات الاقتصادية الأخرى في محاولة للوقوف عند أهم ملامح نظام استغلال الأرض في علاقته بالسيادة الغذائية وبالعدالة الاجتماعية والبيئية.

[199] راجع تفاصيل ومحتويات الحق في الغذاء في التعليق العام رقم 12: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc12.html. انظر أيضًا مؤشرات الغذاء والمياه والأرض الزراعية ضمن مشروع مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر ESPI: https://www.progressegypt.org/topic.html#land

الأرض الفلاحية بين الظروف البيئية والسياسات الزراعية

تمثل الأراضي الفلاحية قرابة ثلثي مساحة الجمهورية التونسية أي حوالي 10 مليون هكتار منها 1.6 مليون هكتار من الغابات (الشمال) و4.8 مليون هكتار من المراعي (الوسط والجنوب)، و5.2 مليون هكتار من أراضٍ صالحة للزراعة[200]. يتميز المناخ عمومًا بجفافه، حيث تتراوح معدلات الأمطار بين 600 مم/سنة شمالًا و100 مم/سنة جنوبًا، ما جعل المنتجين والمنتجات يبدعون في تقنيات الفلاحة البعلية وشبه البعلية التي نجدها تمارس بنسبة 71 في المئة في المستغلات الفلاحية.

فقد ولَّدت الظروف البيئية الصعبة أنظمة إنتاج فلاحي تقليدية متأقلمة مع المناخ ومع الجغرافيا تتميز بالتنوع والتكامل، وشكلت بدورها تركيبات مجتمعية وعمرانية مختلفة على كامل المجال الريفي كالدواوير في جبال الشمال والشمال الشرقي، ومضارب القبائل البدوية وشبه البدوية بالوسط والجنوب وقرى الصيد البحري والفلاحة المستقرة على السواحل، كما أنتجت حركات تنقل موسمية تجوب مختلف أركان المجال (حركة الهطاية، حركة العشابة، التربيع...) يشارك فيها الإنسان والحيوان حفاظًا على التوازن الطبيعي للمنظومات الإيكولوجية. وينبني النظام التقليدي لاستغلال الأرض على رؤية شاملة للمجال المناخي وعلى مبدأي النفاذ المشترك للأرض وأحقية منتجي الغذاء في الولوج إليها، خاصة في المناطق الجافة.

حكمت الظروف البيئية جملة هذه الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية إلى حدود الاستعمار الفرنسي. الذي استحوذ على الموارد ومنع التنقل وعمل على تفكيك التركيبات العمرانية وغيَّر النظم العقارية لتسهيل استيلائه على الأرض. ولم تقطع دولة الاستقلال مع هذه الممارسات، بل كرستها من خلال سياساتها المتمثلة في الاستحواذ والخوصصة والزبونية.

التشتت والإهدار والفساد، عناوين فشل نظام استغلال الأراضي الفلاحية

يعود آخر تعداد للمستغلات الفلاحية في تونس إلى سنة 2005 حيث كان عددها 516 ألف تغطي مساحة جملية تقدر بـ5.3 مليون هكتار. وتلفت نتائج هذا التعداد الانتباه إلى اشكالية تشتت الملكية وحجم التفاوت بين صغار وكبار المستغلين، حيث تمسح 54 في المئة من المستغلات الفلاحية أقل من خمسة هكتارات وهي لا تمثل سوى 11 في المئة من المساحة الإجمالية، بينما تحتكر 3 في المئة من مستغلات ثلث المساحة الإجمالية وهي تلك التي تمسح أكثر من خمسين هكتارًا.

يمكن اليوم تصنيف الأراضي الفلاحية حسب صبغتها العقارية إلى أربعة أصناف:

أراضي الخواص وهي تمثل تقريبًا 6 ملايين هكتار وتشمل مليونًا ونصف هكتار من الأراضي الاشتراكية التي تم إسنادها منذ الاستقلال إلى اليوم (تحويلها من الملكية المشتركة إلى ملكيات فردية). وأراضي الخواص هي المعنية أساسًا بإشكالية تشتت الملكية التي تعرضنا لها سابقًا. حيث تدهور معدل المساحة الوطني من 16 هكتارًا في الستينيات إلى 6 هكتارات في 2015، ما يحد من إمكانيات الإنتاج ويضاعف كلفته، خاصة مع جنوح المستغلين عن التنظم في تعاضديات أو تعاونيات.

الأراضي الاشتراكية وهي ملك مشترك لمجموعات قبلية (عروش) وتمسح مليون هكتار ونصفًا، أغلبها مراعي مهملة أو مستنزفة تتخللها مواقع استخراجية (نفط، غاز، فوسفات، مقاطع...) وتمتد أساسًا في ولايات الوسط والجنوب. تعاني هذه الأراضي وضعية عقارية شبه مجمدة تجعلها تقريبًا خارج الدورة الإنتاجية الرسمية وهي كذلك محل نزاعات مستمرة إما بين العروش، أو بين الأهالي والمستثمرين الوافدين أو بين الأهالي والدولة.

الأراضي الدولية: تحقيقًا "للجلاء" الزراعي، تداينت تونس من الدولة الفرنسية واشترت العقارات الفلاحية التي يستغلها المستعمرون و أدرجتها مع أراضي الحبس والأوقاف ضمن ممتلكاتها ولم تُعدها لأصحابها من الفلاحين. ناهزت سنة 1964 المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية الدولية 828 ألف هكتار[201] لم يبقَ منها اليوم سوى 493 ألف هكتار بعد أن تم التفويت في مئات المستغلات للمقربين من السلطة والمستثمرين في القطاع الفلاحي. وهي من أخصب الأراضي المُهيَّأة والمُدمَجة في

[200] Profil de Pays - Tunisie, FAO, 2015, http://www.fao.org/3/ca0212fr/CA0212FR.pdf

[201] كيف السبيل لإعادة هيكلة الأراضي الدولية خدمة لجماهير الكادحين في الريف التونسي، عبد الله بن سعد، الحوار المتمدن, 2 نوفمبر 2015.

البِنية التحتية لكنها تعاني إشـكاليات تصـرف عميقة (فسـاد، إهمال، ديون، عدم تطبيق كراس الشـروط...) تتناقض مع قدراتها الإنتاجية العالية، ما يجعلها محل حراك اجتماعي متواصل يطالب بإرجاع الأرض للفلاحين.

اللامساواة الهيكلية في استغلال الأرض

تمثل النساء قوة العمل الأساسية في القطاع الفلاحي التونسي، حيث إن 80 في المئة من اليد العاملة في القطاع نسوية[202] لكنهن في المقابل لا تستحوذن سوى على 4 في المئة من المستغلات الفلاحية (قرابة 33 ألفًا مستغلة من جملة 516 ألفًا[203]). وتفضح هذه الأرقام عمق اللامساواة التي تعانيها فئة الفلاحات من جراء نظام الميراث وأعرافه لدى الخواص، فمن ناحية "للذكر مثل حظ الأنثيين" ومن ناحية أخرى "الأرض للذكر" فتجد المرأة الفلاحة نفسـها في تبعية تامة وفي علاقة إقطاعية بأتم معنى الكلمة ومع مالك الأرض حيث إنها تعمل إما في مستغلة عائلية دون مقابل أو في مستغلات أخرى بأجر زهيد لا يكاد يغطي قوتها اليومي تحت سلطة وسيط يتكفل بتوفير النقل.

أما بالنسبة إلى الأراضي الدولية، فيُسند معظمها إلى الذكور، إما في إطار مقاسم للفلاحين الشبان وللفنيين أو عقود كراء للشـركات وتسـتغل الدولة مباشـرة ما تبقى عن طريق ديوان الأراضي الدولية. وبعد أن تُسـتثنى المرأة الفلاحة في كل هذه الآليات من الولوج إلى الأرض يتم استغلالها كيد عاملة موسمية في ظروف هشة وغير لائقة دون تغطية اجتماعية وبمقابل يتراوح بين 3 و4 دولارات في اليوم.

الأراضي السقوية بين الندرة وزحف الفلاحة التجارية

لا تمثل المساحات القابلة للرَّي سوى نسبة 9,2% من المساحة الإجمالية القابلة للحراثة _أي حوالي 450 ألف هكتار_ ولكنها تساهم بنسبة قدرها 35% من الإنتاج الفلاحي الوطني3ونسبة تتراوح بين 34-40% من قيمة المنتوج الفلاحي الوطني وتؤمن نسبة تتراوح بين 20 و40% من الصادرات الغذائية. وترجع ندرة الأراضي السقوية إلى قلة الموارد المائية، ما يجعل الاستثمار الخاص الباحث عن الربح يستهدفها بالاستحواذ والاستنزاف بدعم وإسناد من الدولة.

وتنتشـر في المناطق السـقوية مناويل الإنتاج الأحادي التي تركز على منتج واحد موجه للتصـدير وتسـتعمل البذور المهجنة والأصناف المستوردة والأسمدة الكيميائية. تجعل هذه المناويل من الفلاحة السقوية قطاعًا رجعيًّا بامتياز، يتغذى من التجارة بالمدخلات الفلاحية والاحتكار والوساطة ورخص اليد العاملة وسياسات دعم التصدير وفي تبعية تامة للأسواق الخارجية. كما تتميز هذه المناويل باستهلاكها المستنزف للموارد المائية وبتلويثها للتربة و بإنتاجها لمواد غذائية غير صحية.

عند التمعن في استعمالات مياه الري، يتضح التوجه العام لسياسة التصرف في الأراضي السقوية، حيث تخصص تقريبًا 100 ألف هكتار لإنتاج الخضـراوات، تمثل الطماطم _البندورة_ ربعها وتسـتأثر غارسـات الأشـجار بقرابة 150 ألف هكتار، نجد على رأسـها الزياتين (64 ألف هكتار) تليها واحات النخيل من صـنف "دقلة نور" (32 ألف هكتار) والقوارص (25 ألف هكتار). ولا تخصـص للزراعات الكبرى إلا نسـبة 35 في المئة من جملة الأراضي المروية مع تسـجيل تراجع شـديد في إنتاج الحبوب لصالح الأعلاف، وينسب هذا التحوُّل إلى تشجيع الدولة لمنظومة الحليب التي تتحكم فيها ثلة من رجال الأعمال المقربين من دوائر السلطة والبنوك.

والملاحظ أن رغم المساحة الهائلة لغابات الزياتين البعلية والمقدرة بـ1.6 مليون هكتار، يزحف الزيتون على المناطق السقوية باستحواذه على 14 في المئة من هذه الأراضي ويعود ذلك إلى تشجيع الدولة دخول أصناف أوروبية، التي تعتمد الري الكلي.

---

[202] Hamza Marzouk, Tunisie - travail agricole : La main-d'œuvre féminine reste dominante, L\'économiste Maghrébin, https://bit.ly/3sX0d9k

[203] Enquête sur les Structures des Exploitations Agricoles 2004-2005, http://www.onagri.nat.tn/uploads/divers/enquetes-structures/index.htm

الاستهتار بالبيئة والتغير المناخي

تتعرض الأراضي الفلاحية إلى ضغط مستمر من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالسكن والسياحة والخدمات والصناعات الاستخراجية. فنجد من أهم أسباب تآكل المخزون العقاري الفلاحي التمدد العمراني على الأراضي الفلاحية والمراعي والغابات وتكاثر المقاطع العشوائية التي تدمر التضاريس الطبيعية وتأثير مواقع الأنشطة الصناعية الملوثة و المستنزفة على النشاط الفلاحي (قفصة، قابس، تطاوين، دوز) وكلها ناتجة عن تشجيع القطاعات الريعية المربحة على حساب الفلاحة المعاشية.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني الأراضي الفلاحية من ارتفاع أحجام الفضلات المنزلية التي يتم التخلص منها في مصبات عشوائية على تخوم المدن (تونس، سوسة، صفاقس...) وضعف البنية التحتية للصرف الصحي حيث يتم غالبًا سكب المياه الملوثة في الأودية أو في البحر دون معالجة وكذلك من الاستعمال المكثف للمواد الكيميائية في الفلاحة، والصناعة، والتنظيف، وغيرها. وتعتبر هذه الممارسات إجرامًا في حق البيئة والفلاحة و منتجي الغذاء ومستهلكيه وهي محاور حراك اجتماعي حثيث في كامل البلاد.

من ناحية أخرى، تتعرض الأراضي لتداعيات التغيير المناخي المتمثلة في تملح التربة والطبقة المائية الارتوازية وتقدم البحر والانجراف والتصحر وغيرها من ظواهر مرتبطة بانحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، ورغم كثرة المخاطر وحِدتها، فإن مصالح الدولة لا تعطي الموضوع الأهمية اللازمة، فسياساتها لمجابهة التغيير المناخي تنحصر تقريبًا في محاولة التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون محليًّا بدلًا من أن تتجه نحو دعم تأقلم البلاد مع المعطيات المناخية الجديدة.

يتبين لنا من خلال هذا العرض السريع لوضع الأراضي الفلاحية في تونس جملة العوائق التي تؤثر سلبًا على كافة قطاعات الفلاحة وعلى الأغلبية الساحقة من الفلاحين والفلاحات وكذلك على مجمل المجال الريفي. لكنها تمثل في نفس الوقت فرصة للمستثمرين الباحثين عن مراكمة الثروة الذين يستغلون ضعف صغار المنتجين والجمود القانوني في ما يخص الأراضي الاشتراكية وغياب الرقابة على استغلال الموارد وتلويث البيئة وعلاقاتهم بأجهزة الدولة للاستحواذ على أحسن الأراضي الفلاحية واستغلالها في مشاريع ربحية.

أما الفلاحة المعاشية التي تمارسها _غالبًا_ فئة صغار ومتوسطي الفلاحين فهي تواجه، بالإضافة إلا الضغط على الموارد العقارية، إشكاليات هيكلية أخرى متعلقة بالمنوال التنموي في حد ذاته. فمنذ الاستقلال، انتهجت تونس سياسة الأجور الضعيفة التي تتطلب التحكم في أسعار المواد الأساسية، فأبقت عليها لدى المنتجين في مستويات متدنية جدًّا بينما تعاظمت كلفة الإنتاج. أدت هذه السياسة إلى تفقير الفلاحين وإلى خلق حلقات مضاربة ولوبيات فساد تعتاش من احتكار الأرض والموارد والمدخلات وتوزيع وتوريد المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم. هذا بالإضافة إلى سيطرة الوساطات على مسالك توزيع بقية المنتجات كالخضراوات والغلال بما يجعل فئة الفلاحين الحلقة الأضعف في القطاع. وقد ذكر رئيس الاتحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري أن 12 ألف فلّاح تخلى عن نشاطه سنة 2018 تاركًا أرضه بورًا أو عارضًا لها للبيع.

عديدة هي الأصوات التي تتعالى في تونس اليوم مطالبة بإصلاح زراعي شامل وبخارطة فلاحية تأخذ بعين الاعتبار البيئة والتغير المناخي، وبحق الفلاحات والفلاحين في النفاذ للأرض. وتتجلى هذه الحركة الاجتماعية الصاعدة في تواتر الحركات الاحتجاجية والأنشطة المدنية المطالبة بإسناد الأراضي إلى منتجي الغذاء وبإسقاط حق الاستغلال عن المستثمرين و بتشديد الرقابة على الملوثين وبدعم منظومات الإنتاج الأساسية والطبيعية و المتأقلمة مع المناخ. غير أن موازين القوى لا زالت تميل لصالح مقولة الأمن الغذائي تحت تأثير إملاءات المؤسسات المالية العالمية والتقاء مصالح الشركات الأجنبية و الأوليجاركية المحلية.

ثالثًا: حراك عمال/ات الزراعة من منظور السيادة الغذائية نموذج: منطقة اشتوكة أيت باها بالمغرب

يُعَدُّ المغرب بلدًا فريدًا في شمال إفريقيا، من حيث الاستثمار الرأسمالي الهائل في القطاع الفلاحي. فقد وجد المستثمرون الأجانب والمغاربة، فرصًا ذهبية للاغتناء المضمون واكتساب الثروة على حساب الجانب البيئي علاوة على استغلال عمال/ات الزراعة في الضيعات الفلاحية الكبرى.

بداية فقدان السيادة الغذائية

بعد استقلال المغرب سنة 1956، جرى تحويل ملكيات المعمرين الفرنسيين و التي انتُزعت من الفلاحين الصغار المغاربة إلى كبار الملاك العقاريين. هكذا استحوذ كبار الملاك المعمرون الجدد كما يسميها المغاربة على 747000 هكتار إلى حدود سنوات التسعينيات، من إجمالي وعاء عقاري بلغ حوالي مليون و20 ألف هكتار، كانت تحت سيطرة الاستعمار[204]. بينما وُجِّه قسط صغير إلى القطاع العمومي، تسيره شركتا "صوديا" و"صوجيطا"، التي بدأت خصصتها انطلاقًا من نهاية التسعينيات.

ساهم برنامج التقويم الهيكلي الذي باشره المغرب سنة 1983، بإملاء من مانحي القروض الكبار، بتسريع وتيرة الإجراءات النيو ليبرالية، حيث جرى تكييف الاقتصادي الوطني مع متطلبات السوق الدولية. ونال القطاع الفلاحي النصيب الأكبر من هذا البرنامج: توجيه الفلاحة نحو التصدير، تمكين المستثمرين الكبار من إعفاءات ضريبية مجزية، وهو عينه جوهر "مخطط المغرب الأخضر[205]"، أحد الخيارات الإستراتيجية الكبرى للمغرب.

استقطبت الفلاحة في المغرب رؤوس أموال ضخمة، مكنت من تمركز الشركات الزراعية في تكتلات اقتصادية مهمة حيث تسيطر سبع تكتلات رأسمالية كبرى على ما يناهز 95% من صادرات الفواكه والخضر[206]. كان لهذا الوضع، أثر مباشر في إحداث مناطق فلاحية كبرى، تتركز فيها يد عاملة زراعية ضخمة، تشتغل بهذه الضيعات الرأسمالية.

عمال/ات الزراعة في اشتوكة أيت باها: حراك من أجل السيادة الغذائية

تحتضن منطقة اشتوكة أيت باها ما يزيد على 70 ألف عامل/ـــة زراعي/ـــة، ينحدرون من مختلف مناطق المغرب، محشورين/ات في قرى صغيرة، قريبة من أماكن العمل. أغلبية المساكن الشعبية غير لائقة تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة. لا بنية تحتية ولا دور حضانة لأبناء العاملات، ناهيك عن أماكن الترفيه. وسطٌ اجتماعي تُجهض فيه أحلام آلاف الشباب، المقبل على الحياة. وتعد هذه البيئة مجالًا خصبًا للجريمة والدعارة وشتى أمراض المجتمع الرأسمالي. وتؤمن هذه المنطقة حوالي 70% من الإنتاج الوطني من الخضر والفواكه.[207]

أوضاع البؤس هذه، هي ما يحصده العمال/ات الزراعيين من "التنمية" المزعومة، التي تشجعها الحكومة بخلق مناخ الاستثمار للشركات متعددة الجنسية، عبر تكييف التشريعات مع قانون السوق (قانون العمل، قانون الاستثمار، مدونة الضرائب... إلخ). وجدير بالذكر أن إحدى المفارقات الصارخة في هذه التشريعات، هي التفاوت في الأجر ما بين العامل في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي. حيث لا يزال مطلب النقابات الفلاحية هو رفع الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة ليتساوى مع مثيله بالقطاع الصناعي.

منذ سنة 2004، دخل العديد من العمال/ات الزراعيين/ات في مقاومة اجتماعية منظمة نقابيًّا ضد الاستغلال الذي يطالهم/هن في الضيعات الفلاحية الكبرى، سواء في أماكن الإنتاج أو في محطات التلفيف.

---

[204] حمزة، من يسيطر على صادرات المغرب من الفواكه والخضراوات؟ موقع جريدة المناضل/ة.

[205] نجيب أقصبي، اتفاقيات التبادل الحر اتفاقيات استعمارية ضد الشعوب، الناشر جمعية أطاك المغرب بالتعاون مع مؤسسة روزا لوكسمبورغ، تاريخ النشر 2015، ص45.

[206] حمزة، مصدر سبق ذكره.

[207] موقع لكم، تحقيق: المبيدات الكيماوية في المنتجات الفلاحية سم صامت يهدد البيئة وينخر صحة الإنسان، الأربعاء 26 يوليو سنة 2017.

ومن جملة ما يتعرض له عمال/ات الزراعة: طول ساعات العمل وتدني الأجور، ومحاربة العمل النقابي وانتشار شركات الوساطة في الاستخدام، والمخاطر المهنية، لا سيما الاستعمال غير المراقب وغير الآمن للمبيدات الزراعية، وغيرها من مصائب العمل في المزارع الرأسمالية التصديرية التجارية[208].

كانت المقاومة العمالية منظمة نقابيًّا، واتخذت أشكال احتجاجات واعتصامات ينخرط فيها آلاف العمال/ات، على الرغم من الصعوبات الجمة التي صاحبت هذا الحراك في بداياته (الطرد، السجن بموجب الفصل 288 من القانون الجنائي المجرِّم للإضراب)، إلا أنه أصبح ينمو بفعل ثقة العمال/ات، في مقاومتهم وتنظيمهم، وانعدام أي مخرج آخر غير المقاومة النقابية لتحسين شروط الاستغلال، وانتزاع بعض المكاسب.

لم تحظَ المقاومة العمالية في منطقة اشتوكة أيت باها في مجمل تاريخها بالنصر الكامل، بل كانت الشركات تناور وتهجم على العمال/ات النقابيين/ات، وعلى المكاتب النقابية برمتها، تارة بالطرد وأخرى بالتوقيف أو بالتماطل في أداء الأجر. بالإضافة إلى رفع دعاوى قضائية في المحاكم ضد النقابيين.

يعكس هذا النموذج التنموي على النمط الرأسمالي الزراعي التجاري والتصديري، مدى الضرر البالغ الذي يخلفه وراءه من سحق عمال الزراعة ضحايا الصف الأول لمنظومة فلاحية هدفها ربحي بالأساس.

لتزويد الأسواق العالمية بالمنتجات الفلاحية الموجهة نحو التصدير، تستعمل هذه الضيعات مبيدات فلاحية، ذات ضرر بالغ الخطورة على البيئة وصحة العمال/ات، الذين يستعملونها دون احتياطات كافية لدرء الخطر لا سيما تحت بيوت البلاستيك عالية الحرارة و الرطوبة.

شكلت مقاومة العمال/ات الزراعيين/ات ضد الاضطهاد الرأسمالي في منطقة اشتوكة أيت باها بالمغرب، إحدى الروافد الحقيقية الداعية إلى السيادة على الغذاء والموارد، وتتقاطع هذه المقاومة مع مقاومات عالمية أخرى لهذا النمط الرأسمالي الزراعي الاستخراجي الذي تغلغل بشكل كبير في المغرب.

تدمير البيئة باسم التنمية

تستحوذ تكتلات الزراعة الاستخراجية على آلاف الهكتارات في سهل سوس، بمنطقة اشتوكة جنوب مدينة أكادير، و أغلبيتها موجه نحو الأسواق الدولية، ضمنها منتوجات فلاحية طارئة على المنظومة البيئية للمنطقة، وتستنزف كميات هائلة من المياه الجوفية بالإضافة إلى اعتمادها بشكل مفرط على المواد الكيماوية المضرة بصحة الشغيلة والمستهلكين/ات على حد سواء[209]. وهو ما أكده التحقيق الصحفي لموقع لكم: "إن جميع المغاربة مهددون بسموم هذه المواد"[210].

وتحول هذه المنتجات التصديرية ملايين الأمتار المكعبة من المياه إلى الخارج، متسببة في تراجع كارثي للفرشة المائية بمنطقة اشتوكة أيت باها ونواحيها. وقد دقت جمعية أطاك المغرب ناقوس الخطر، إذ أكدت على "أن المياه الصالحة للشرب الموجهة للاستهلاك البشري والصناعي والسياحي لا تشكل إلا 7% من مجموع الكميات المستهلكة بسوس ماسة، إلى أنها باتت مهددة بفعل الضخ المفرط للمياه من قبل النشاط الزراعي التسويقي الذي يلتهم أكثر من 93% من مجموع الموارد المائية"[211].

كذلك يخلف نشاط الشركات أطنانًا من النفايات الزراعية المستعملة في الضيعات (أنابيب الري بالتقطير وأكياس البيوت البلاستيكية... إلخ)، ما يسبب ضررًا بالغ الخطورة على الأراضي الفلاحية المجاورة المملوكة لصغار الفلاحين. ويسبب انتشار تراكم النفايات البلاستيكية قرب أماكن السكن أخطار صحية على الإنسان والمواشي.

---

[208] عمر أزيكي، دفاعًا عن السيادة الغذائية بالمغرب دراسة ميدانية حول السياسة الفلاحية ونهب الموارد، الطبعة الأولى، يوليو 2019، ص103.

[209] عمر أزيكي، نفس المصدر.

[210] موقع لكم، نفس المصدر.

[211] أزمة المياه بسوس متواصلة ولن تشكل محطة تحلية المياه بشتوكة حلًّا لها، تاريخ النشر 23 فبراير 2021موقع جمعية أطاك المغرب.

ما السبيل إلى سيادة على الغذاء والموارد؟

تصب مطالب شغيلة الزراعة ونشاطها النضالي ضمن مشروع السيادة الغذائية الذي تنادي به حركة نهج المزارعين الدولية "لا فيا كومبيسينا"[212] وشبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية، ويأتي على رأسه ضرورة الاستناد إلى فلاحات محلية مستدامة تحترم البيئة وتحافظ على الموروث الغذائي المحلي للشعوب، والقطع مع النمط الزراعي الصناعي، بما يضمن غذاء صحي وبيئي للسكان. هذا المطلب بيئي في طبيعته وإنساني في جوهره. لن يكون متاحًا بلوغه سوى على نهج مقاومة عمال/ات الزراعة بشتوكة أيت باها، متضافرًا مع نضالات بيئية ونسوية من أجل مجتمع بديل.

[212] إعلان المنتدى الدولي حول الزراعة الإيكولوجية نيليين، مالي موقع شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية (سيادة).

خلاصة وتوصيات عامة

كشفت جائحة كورونا بما لا يدع مجالًا للشك، الدور المتعاظم لصغار المنتجين/ات[213]، الذين كانوا ضمن الصفوف الأمامية لخطوط الإمداد، بتزويد شعوب بلداننا بما يلزم من غذاء، طوال فترة الإغلاق والحجر الصحي، في مقابل هشاشة خطوط إمدادات الغذاء العالمية التي تقودها الشركات العابرة للقوميات[214]. يدفعنا هذا إلى الحديث عن بدائل اقتصادية شاملة عن النموذج الرأسمالي السائد الذي يشهد تقلبات وأزمات دورية يدفع ثمنها من هم تحت. ويقع على رأس هذه البدائل مشروع السيادة الغذائية الذي رسمت أولى معالمه حركة نهج الفلاحين الدولية "لافيا كومبيسينا"، ولقي صداه بعدًا عالميًّا ضمَّ إلى صفوفه ملايين صغار الفلاحين والبحارة والرعاة وعمال الزراعة، مشروع تحرري على هذا المنوال نراه متكامل الأركان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي علاوة على أنه يضع المسألة البيئية كأولوية.

ونود أن نتقاسم مع القراء بعض التوصيات العامة التي نرفعها إلى الحكومات والمنظمات الدولية والحركات الزراعية المكافحة عن بديل السيادة الغذائية:

لعل من أهم التوصيات في هذا الصدد:

- ضرورة تعديل منظومة القوانين التي تحكم أوضاع صغار الفلاحات، وعاملات الزراعة والبحر والرعي، لضمان حقوق عمل سليمة وتوسيع مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية.

- إعادة الاعتبار ضمن خطط التنمية الحالية والمقبلة في إعمال الحق في الغذاء والسيادة الغذائية بالتركيز على طرق الإنتاج والحصاد والتحويل والتسويق التي تتأقلم مع النظم البيئية والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية، وتتجنب المدخلات المستوردة والسامة وتحسن مرونة النظم الغذائية المحلية في مواجهة تغير المناخ.

- دعم المزارعين المحليين، لا سيما صغار الفلاحين، مع ضمان حقهم في الولوج لمستلزمات الإنتاج كالأرض والغابات والماء والبذور والتمويل ووقف محاباة الشركات الاستثمارية التي تركز على المحاصيل التصديرية التي يمكن أن تضر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتوازن البيئي سواء من حيث استخدام الأراضي أو المياه، ومن ثم تفوت الفرصة على تحقيق السيادة الغذائية من أجل أرباح مالية لفئات قليلة من أصحاب الإمكانات والنفوذ.

- القطع مع الزراعات الصناعية ذات الاستهلاك العالي للطاقة والماء والمواد الكيميائية، لا سيما الوقود الأحفوري، دعم الزراعات الصديقة للبيئة التي تحقق السيادة الغذائية من ناحية والاستجابة للتغير المناخي من ناحية أخرى.

- ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال في قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، ضمن الأحداث والأنشطة الموازية لدعم سبل مقاومة جور الشركات الرأسمالية الكبرى على مقومات السيادة الغذائية في العالم، بخاصة في المنطقة العربية ومصر.

- مناصرة حراك عمال/عاملات الزراعة في البلدان التي تعرف انتشار الضيعات الفلاحية الرأسمالية، من أجل انتزاع حقوقهم الاجتماعية بما فيها حق العمل النقابي، والتأكيد على أحقيتهم في الولوج إلى الأرض، باعتبارهم صغار فلاحين في الأصل.

- إعادة الاعتبار إلى الفلاحة المعيشية المحافظة على البيئة وعلى الموروث الثقافي للشعوب الأصيلة.

- إصلاح زراعي من أسفل، يراعي الحقوق التاريخية لصغار الفلاحين في الولوج إلى الأرض والماء، ومصادرة الأراضي المنهوبة من طرف الشركات المتعددة الجنسية والدولة.

---

[213] المزارعون/ات، عنوان الصمود أمام جائحة الكورونا: https://bit.ly/3ucAN8a

[214] وولدن بيلو، "لا تهدِر أبدًا فرصةَ أزمةٍ جيِّدة": جائحة كوفيد 19 وإمكانيَّة تحقيق السِّيادة الغذائية، موقع Siyada.org

- احترام بنود الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 2013.

- تضمين اتفاقية غلاسكو [215]"التزام الشعوب من أجل المناخ" ضمن الأطر التحليلية والمرجعية لوضع السياسات المتعلقة بالزراعة وسبل دعمها من المؤسسات صاحبة النفوذ المالي والاقتصادي على مستوى العالم، مع ضرورة تفعيل استراتيجيات التأقلم والتكيف مع التغير المناخي في الإقليم العربي!

- إعادة النظر في الخارطة الفلاحية في منطقتنا مع اعتماد مقاربات بديلة ترتكز على التنوع والتكامل والتأقلم مع المناخ والإنتاج من أجل الغذاء المحلي.

- العودة إلى استعمال البذور الأصيلة والسلالات الحيوانية المحلية المتأقلمة مع المناخ.

- العمل على حث صغار الفلاحين/ات والبحارة والرعاة، على التنظيم من أجل الدفاع عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتغيير نظم إنتاجهم.

- تشريك منتجي الغذاء في تحديد أسعار المواد الغذائية بما يحفظ هامش ربحهم ويقلص من الوساطات.

- بناء شبكات محلية تضامنية ومستدامة مستقلة عن المنظومات الرسمية تربط حلقات الإنتاج والتحويل والاستهلاك المحلي.

[215] أطاك، المغرب، اتفاقية غلاسكو: التزام الشعوب من أجل المناخ: https://bit.ly/3ca0QGY

سلسلـة أوراق

منطقة في خطر !
العدالة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية

مداخل واقترابات متنوعة للمنطقة العربية[218]

محمد العجاتي وزينب سرور

[218] هذه خاتمة تحليلية اعتمدت بالأساس على الأوراق التي قدمت في إطار هذه الدراسة

"تُرتكب الجرائم ضد البشر وضد الطبيعة. وكما يتمتَّع أسياد الحرب بالحصانة، يتمتَّع بها أيضًا توائمهم، الأسياد الشرهون للصناعة، الذين يفترسون الطبيعة على الأرض وفي السماء ينهشون طبقة الأوزون".

الصحافي والكاتب والروائي: إدواردو جاليانو

إن المجتمعات الإنسانية مترابطة بعمق مع النظم البيئية، والحديث عن البيئة ومدى أهميَّتها في القرن الواحد والعشرين يُستهلُّ من علاقتها بالنمط الاقتصادي الحالي، النيو ليبرالي. فبعد أكثر من نصف قرنٍ على انتهاء الحرب العالمية الثانية، تجد البشرية نفسها أمام كوارث اقتصادية واجتماعية وبيئية حادَّة، والتي تصفها عالمة الاجتماع والسياسية الأميركية سوزان جورج بـ"الانتصار للنيو ليبرالية"[217]. كما أنَّ النموّ الديموغرافي والارتفاع في مستويات الاستهلاك التي يغذِّيها هذا النمط الاقتصادي أدَّيا إلى ندرة الموارد الطبيعية المتُاحة لكل شخص، وإلى تدهور بيئي، ما خلق مناخًا من عدم المساواة الاجتماعية[218]، وإلى زعزعة التعايش بين الإنسان ومحيطه الحيويّ نتجت عنها تبعات حادَّة أثَّرت على مختلف المستويات.

والعدالة البيئية مفهومٌ شاملٌ لم يعد مقتصرًا على حماية البيئة والطبيعة من غابات ومياه وأنهار وحيوانات، بل أصبح يقوم على الاهتمام بتأمين حياة الناس من مختلف جوانبها، وهو يُعنى بحماية الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة لتأمين حياة كريمة عادلة. وقد برزت في الآونة الأخيرة حاجة ماسَّة إلى تعزيز النقاش حول مبادئ الاقتصاد القائم على المصلحة العامة والذي يأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية والآثار المدمرة لتغير المناخ والتي أثرت بالفعل على منطقتنا ومن المتوقع أن تزداد سوءًا.

ويقود مفهوم العدالة البيئية إلى مفهوم أوسع هو العدالة المناخية. صحيح أنَّ "مدخل العدالة المناخية والبيئية يحقِّق الجمع بين تسييس قضايا البيئة والاشتباك مع قضايا الناشطية البيئية وحركات المجتمعات المحليَّة والفئات الأشد تضرُّرًا من تدهور البيئة ونفاد الموارد الطبيعية"،[219] غير أنَّ "العدالة البيئية هي حركة رئيسية وخطاب منظَّم في ساحة السياسة البيئية، وكان لكلٍّ من الحركة والفكرة تأثير كبير على تصوُّر العدالة المناخية".[220] "على مرِّ السنوات، كان إطار العدالة البيئية يتوسَّع موضعيًّا وجغرافيًّا"[221] من "التغير المناخي في جنوب إفريقيا، إلى تعدين الذهب في بلغاريا، وسياسة النفط في الصين، وسياسة المنظمات غير الحكومية في الإكوادور"،[223222] "ولم ينمُ إطار العدالة البيئية بشكل أفقي إلى هذه المجموعة من القضايا والبلدان الجديدة فحسب، ولكن أيضًا بشكل عمودي نحو قضايا عالمية واسعة النطاق، من تجارة المواد السامَّة[224] إلى سيادة الغذاء، وبالطبع، العدالة المناخية".[225] وتتبيَّن صلة الوصل بين العدالتين البيئية والمناخية، ومنحى التطور الحاصل من الأولى نحو الأخيرة، من حقيقة أنه "بعد إعصار كاترينا في الولايات المتحدة، بدأ الباحثون والناشطون في مجال العدالة البيئية يرون في التغير المناخي شرطًا بيئيًّا آخر يوضح اللاعدالة الاجتماعية الأوسع نطاقًا لمجتمعات الفقراء والأقليات".[226] وقد "نشأت فكرة العدالة المناخية في التركيز على إزالة أسباب تغيُّر المناخ، وكذلك معالجة الآثار غير العادلة لصناعة النفط في جميع المراحل"،[227] مع تطور المفهوم لاحقًا نحو مواضيع جديدة تصبُّ في الاتجاه نفسه.

---

[217] سوزان جورج، "تاريخ موجز للنيو ليبرالية"، مجلة "بدايات" الفصلية، العدد 30، ص 9.

[218] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، "التنوع البيولوجي في إطار العدالة المناخية والاجتماعية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

[219] سلطان السالم، عمرو عادلي، "التنمية الصناعية من منظور العدالة الاجتماعية والبيئية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

[220] David Schlosberg,، Lisette Collins، From Environmental to climate justice: climate change and the discourse of environmental justice, 2014 http://www.ssents.uvsq.fr/IMG/pdf/schosbergcollins_from_ej_to_cj_wire_cc_2014.pdf

[221] المرجع السابق.

[222] Carmin JA, Agyeman J. Environmental Inequalities Beyond Borders: Local Perspectives on Global Injustices. Cambridge, MA: Mit Press; 2011.

[223] Anguelovski I, Roberts D. Spatial justice, and climate change: multi-scale impacts and local development in Durban, South Africa. In: Carmin JA, Agyeman J, eds. Environmental Inequalities Beyond Borders: Local Perspectives on Global Injustices. Cambridge, MA: Mit Press; 2011

[224] Pellow DN. Resisting Global Toxics: Transnational Movements for Environmental Justice. Cambridge, MA: Mit Press; 2007.

[225] Mohai P, Pellow D, Roberts JT. Environmental justice. Annu Rev Environ Resour 2009, 34 :405-430

[226] David Schlosberg,، ,Opcit.

[227] المرجع السابق.

وفي هذا الإطار لاحظ باحثو مؤسسة "CorpWatch" البحثية الأميركية[228]، المعنية بمسألة العدالة البيئية، أنَّ "تغيُّر المناخ قد يكون أكبر قضـــية عدالة بيئية على الإطلاق".[229] وعليه، فيمكن اعتبار العدالة المناخية أنها "تدور حول فهم أن التغير المناخي ليس ظاهرة طبيعية يمكن التعامل معها من خلال إصـــلاحات علمية مبتكرة. ولكنه مفهوم يُرجع جذور الأزمة المناخية إلى تاريخ الأنظمة الاقتصادية التي لا تزدهر سوى باستغلالٍ ممنهج للموارد الطبيعية، وتجريد المجتمعات الكبرى (سـواءٌ من البشـر أو غير البشـر) من منازلها، وأراضـيها، ومنظوماتها الإيكولوجية، في الوقت ذاته الذي يتفاقم فيه تغير المناخ".[230]

ليس هذا النقاش ومقاومة النمط الاستغلالي للطبيعة والإنسان والذي لا يعير انتباهًا للحقِّ في العيش ضمن بيئةٍ سليمة، سـهلًا على الإطلاق، ذلك أنَّ كبريات الشـركات نفسـها، شـركات النفط والأسـلحة والفولاذ والألمنيوم وصـناعة السـيارات والمبيدات وكل من له يدٌ في تدمير الكوكب، وخدمها من السـياسـيين الفاسـدين، منخرطون أنفسـهم في خطاب "معاناة الطبيعة"، أو بحسب تعبير جاليانو "تحبُّ (هذه) الشركات أن تذرفَ دموع التماسيح على معاناة الطبيعة"[231] .

أولًا: إشكاليات العدالة الاجتماعية جوهر الأزمة ومظاهرها

تتطلَّب دراسة العدالة المناخية، بمختلف تشعُّباتها، تفكيك البنى الاجتماعية لدولة من الدول أو منطقة من المناطق، وذلك لأن العدالة الاجتماعية في صـلب العدالة المناخية، ولا يمكن فهم الأخيرة بمعزلٍ عن فهم جوهر الأزمة وطبيعتها وظروفها الاقتصادية.

[228] ساعدت Corp Watch في تنظيم أول قمَّة معروفة حول العدالة المناخية في لاهاي.

[229] David Schlosberg, ، Lisette Collins, Opcit.

[230] البحث عن العدالة المناخية في الاتفاقيات الدولية، تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًّا لمصر، الجزء الأول"، "منصة العدالة الاجتماعية"، https://bit.ly/3xq9IAu

[231] إدواردو جاليانو، مُبيدو الكوكب، مجلة "بدايات" العدد 30، ص 41.

في المنطقة العربية، "تتميز العدالة الاجتماعية بتفاوتات كبيرة من حيث الثروة والأداء الاقتصادي"،[232] وفي عشر دول في المنطقة هناك حوالي 116.1 مليون (40,6 في المئة) فقير، يعيش منهم 38,2 مليون (13,4 في المئة) في فقر مدقع، لا سيما في المناطق الريفية".[233] وخلال السنوات العشر الماضية، "أدت الحروب والتدهور الاقتصادي الحادُّ وانهيار الخدمات العامة الأساسية في البلدان العربية المتضررة من النزاعات إلى خسائر فادحة في العدالة الاجتماعية. وتشهد البلدان المتضررة من النزاعات تراجعًا سريعًا في المكاسب التي تحققت في العقود الماضية".[234]

وتوضح هذه الدراسة، بالأمثلة والأرقام، أزمة العدالة الاجتماعية وتعميق اللامساواة في منطقتنا العربية. من أمثلتها: أنَّ قطاع الخدمات والريع العقاري في لبنان "يساهم اليوم في حوالي 77% من مجمل الاقتصاد[235]، وهو اقتصادٌ مدينيٌّ ذو امتيازات، إذ عليه أن يتركَّز ضمن نطاق العاصمة كي يحقِّق الأرباح التي تُعلِّل وجوده، وبالتالي هو يساهم على نحوٍ واسعٍ في إقصاء المناطق الأخرى وتهميش اقتصادها المنتج. ومع التدمير لقطاع الزراعة وغيرها من القطاعات المنتجة في لبنان جراء السياسات المتتالية، أصبحت المناطق تعاني الإفقار والبطالة، وبات تخطيطها هو ترجمة بسيطة للرؤية الاقتصادية الأحادية هذه".[236] أما في مصر فـ"تستهدف المدن الجديدة بشكل أساسي في القاهرة أصحابَ الدخل فوق المتوسط، وهو ليس نموذجًا ناجحًا للبناء عليه لأنه لم يلعب دوره في إتاحة السكن لشرائح أكبر من المجتمع، خصوصًا ذات المداخيل الأقلِّ، مع ما يحمله هذا من تعميقٍ لعدم المساواة وإتاحة خدماتٍ للمدن الجديدة وأصحاب المداخيل ما فوق المتوسطة على حساب الأقل دخلًا."[237]

إلا أن هذا الخلل لا يأتي من فراغ، بل يرتبط بوضوح بإشكالات التنمية في المنطقة، إذ "لم يعد كافيًا أن نناقش العدالة الاجتماعية في كل قطر عربي من دون أن نبحث في مدى تأثرها بحالة الأمن والتنمية وممارسة الناس حقوقهم السياسية (والديمقراطية)"،[238] كما أنه يجب "طرح وضع العدالة الاجتماعية في ضوء إخفاقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية، فهناك علاقة مباشرة بين هذه العناصر وتأثيرها في إمكان تحقيق العدالة الاجتماعية".[239]

و"التنمية عملية متعددة الأبعاد تحتوي على تغيرات رئيسة في البنى الاجتماعية والاتجاهات الشعبية والمؤسسات الوطنية والنمو الاقتصادي وخفض عدم المساواة وإزالة الفقر".[240] وقد "عرفت منطقتنا إبَّان الاستقلال مناويلَ تنموية تعتمد الاستغلال الفاحش للموارد الطبيعية والبشرية المحلية لتمويل الاستثمار في القطاعات المندمجة في الاقتصاد العالمي. في المقابل، توخَّت سياسة أجور ضعيفة لاستيعاب البطالة وتقوية أجهزة الدولة، معوِّضةً ضعف مداخيل الأسر بمنظومات دعم للمواد الغذائية الأساسية. نتج عن هذه السياسة تهميش للفلاحة المعاشية وتحولات ديمغرافية عميقة تمثلت في نزوح الفلاحين إلى المدن والتجائهم إلى الاقتصاد غير المهيكل".[241] ويمكن أن نلاحظ الإشكاليات المتعلقة بالمنوال التنموي في تونس مثلًا التي "انتهجت منذ الاستقلال سياسة الأجور الضعيفة التي تتطلَّب التحكم في أسعار المواد الأساسية، فأبقت عليها لدى المنتجين في مستويات متدنية جدًّا بينما تعاظمت كلفة الإنتاج. أدَّت هذه السياسة إلى تفقير الفلاحين وإلى خلق حلقات مضاربة ولوبيهات فساد تعتاش من احتكار الأرض والموارد والمدخلات وتوزيع وتوريد المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والحليب واللحوم. هذا بالإضافة إلى سيطرة الوساطات على مسالك توزيع بقية المنتوجات كالخضراوات والغلال

---

[232] Social Justice Matters, A View from the Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, 2018, Beirut, https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-justice-matters-arab-region-english.pdf

[233] ESCWA and others, Arab Multidimensional Poverty Report (E/ESCWA/EDID/2017/2), p. 6.

[234] المرجع السابق.

[235] تقرير دائرة الإحصاء المركزي، 2016.

[236] نادين بكداش، ليلى الرياحي، "العدالة الاجتماعية والمناخية في السياق العمراني للمنطقة العربية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

[237] "العمران بين البيئة والاقتصاد"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4409/

[238] عبد الغفار شكر، "العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني"، "مركز دراسات الوحدة العربية"، https://bit.ly/3auoigy

[239] المرجع السابق.

[240] المرجع السابق.

[241] ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزناك، "دفاعًا عن السيادة الغذائية ضد نهب الموارد وتدمير البيئة: حالة مصر وتونس والمغرب"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

بما يجعل فئة الفلاحين الحلقة الأضعف في القطاع".[242] كل هذا بالتوازي مع أنَّ "معظم الأقطار العربية عانت من العوامل السلبية وما ترتَّب عليها من صراعات أدت في النهاية إلى انهيار الأمن ونشوب صراعات متعددة ما لبثت أن تحولت إلى حروب أهلية حرمت شعوبها القدرة على السير في طريق التنمية".[243]

ما سبق يقودنا إلى أن نذهب خطوة أبعد في الرؤية الخاصة بكل هذه الوضعية في محاولة للإشارة إلى الخلل الهيكلي في منطقتنا والنابع من النمط الاقتصادي الدولي السائد والذي يسميه البعض بالنيو ليبرالية بينما يفضِّل كاتب هذه الورقة تسميته باسمه الأصلي وهو النظام الرأسمالي العالمي والتي لا تُعدُّ النيو ليبرالية إلا أحد وجوهه الأشد شراسة، أو في الحقيقة أحد مراحله التي من الحتمي أن يصل إليها.

لقد كان هناك "دور محوري لتبشير وضغوط رأس المال العالمي في إطلاق المشروع النيو ليبرالي العربي من خلال مؤسسات العولمة الرأسمالية المنتصرة المختلفة"،[244] ولكن أيضًا "كانت هناك دوافع محلية مركزية محض وراء صعود المشروع النيو ليبرالي في العالم العربي".[245] وعلى الرغم من أنَّ "مطالب العدالة الاجتماعية وتغيير دفة السياسة الاقتصادية لصالح الأغلبية التي تعاني من اللامساواة والتهميش كانت في القلب من الانتفاضات الجماهيرية التي شهدها العالم العربي بدءًا من أواخر 2010، لم تجِد السياسات الحكومية عن المسار النيو ليبرالي جوهريًّا. ومع تراجع الموجة الثورية، أعاد عقل الهيمنة النيو ليبرالية التمركز مرة أخرى ليعيد صياغة خطابه حتى في نفس القضايا التي كان قد تمَّ الاعتراف بأنها مركَّب أصيل في تفسير ما حدث".[246]

يوضح ما سبق مدى متانة وصلابة هذا النمط الاقتصادي والاجتماعي وصعوبة إحداث خرق فيه، لا استحالته، فالحديث هنا عن مصالح متقاطعة بين رأس المال والسلطة السياسية ترعاها الأخيرة وتضفي عليها شرعية. وتتَّسم "مصالح تحالفات الحكم الحالية بالتصلُّب"[247] ما يعني سياساتٍ لا تعير أدنى اهتمام لحقوق الشرائح الواسعة، وتؤدِّي إلى نتائج كارثية على مختلف المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والصحية. والأمثلة كثيرة، في الكويت مثلًا "حيث هناك قطاع كبير للصناعة البحرية وبالذات للاستزراع السمكي فيها، يؤدِّي التداخل بين رأس المال الذي ترعاه السلطة وتأثيره بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي والناتج المحلي، وغياب لرعاية بعض القوانين في هذه السياسة، إلى مشكلة بالتفاوت في العدالة".[248] ويفسح هذا النمط الاقتصادي المجال واسعًا أمام الشركات الكبرى العابرة للقوميات للعب "دور محوري في الترويج لسياسات استثمارية بعينها. وهو واقع لا يخلو من إلزام قسري برؤية بعينها، وفي الوقت نفسه يحمل معه مظاهر اقتصادية متناقضة ملتزمة بمؤشرات نمو اقتصادي لا يضع في الاعتبار آثاره الجانبية من إهدار موارد بشرية والتضحية بحياة وحقوق فئات عريضة تعيش على حد الكفاف".[249]

تنعكس مظاهر وتجليات هذه الوضعية في منطقتنا على مستويات عدَّة، منها ما هو قائم على النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي والعرق والمستوى الجيلي. وعادةً ما تكون الفئاتُ الأضعف في المجتمع والأقلُّ تمكينًا الأكثرَ عرضةً لاستقبال تبعات وتجليات سياسات أصحاب المصالح، التي لا تعير أوضاع تلك الفئات أدنى اهتمام، بل على العكس من ذلك، تعمِّقها وتزيدها بؤسًا. ويُعتبر النوع الاجتماعي، خصوصًا في المنطقة العربية، أحد أكثر المساحات التي تبرز فيها تلك المظاهر، ذلك أنَّ وضعية النساء ما زالت مهمَّشة على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية... إلخ. ويُمكن تلمُّس تجلِّيات هذه الوضعية أيضًا على مستوى العرق، خاصةً مع ارتفاع الهجرة من وإلى المنطقة العربية بحثًا عن فرص

---

[242] المرجع السابق.

[243] عبد الغفار شكر، مرجع سابق.

[244] وائل جمال، "لماذا يتواصل المشروع النيو ليبرالي في المنطقة العربية"، ضمن كتاب "العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "مؤسسة روزا لوكسمبورج"، https://www.jadaliyya.com/Details/32997

[245] المرجع السابق.

[246] المرجع السابق.

[247] المرجع السابق.

[248] "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4478/

[249] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، "قضايا المياه والعدالة الاجتماعية والمناخية"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

عملٍ فشـــل النظامُ الاقتصـــادي العالمي أن يؤمِّنها. أما من خلال الموقع الجغرافي، فنســـتطيع كذلك تبيان انعكاس هذه الوضـــعية من تفاوت اجتماعي، وتاليًا تقلُّص فرص العدالة البيئية والمناخية، ســـواءٌ على مســـتوى دول المنطقة، أو على مســـتوى الدولة نفســـها. وكذلك الأمر على مســـتوى العلاقة مع الأجيال، فالســـياســـات المتَّبعة لا تؤثر على الجيل الحالي فحسب، بل تطال الأجيال اللاحقة.

على المســـتوى الجندري، ما زالت النســـاء يعاملن كطرف غير فاعل في الدورة الاقتصـــادية، فهنَّ يتركَّزن "في العمل غير الرســـمي أو في العمل العائلي غير مدفوع الأجر"،[250] كما أن "التوزيع الجندري للدخل القومي الإجمالي في العالم العربي يُظهر محدودية دخل المرأة ومشاركتها الاقتصادية".[251]

وحول الموقع الجغرافي، يشـــكِّل انعدام التوازن التنموي بين المناطق أحد أشـــكال هذا التفاوت في المنطقة العربية، فيمكن مثلًا "المقارنة بين المدن في شمال الجزائر وجنوبها للكشف بوضوح عن مدى التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المنطقتين، والغريب في الأمر أن الثروة تنبع أساسًا من الجنوب ولا ينتفع بالتنمية أو بالتشغيل".[252] ومن أبرز ضحايا هذه الوضعية العمَّال، كما هو الحال في منطقة أشتوكة أيت باها المغربية التي "تحتضن ما يزيد على 70 ألف عامل/ـة زراعي/ـة، وأغلبية المساكن الشعبية غير لائقة تنعدم فيها شروط الحياة الكريمة. أوضاع البؤس هذه، هي ما يحصده العمال/ات الزراعيون من "التنمية" المزعومة، التي تشجعها الحكومة بخلق مناخ الاستثمار لشركات متعددة الجنسية، عبر تكييف التشريعات مع قانون السوق. إحدى المفارقات الصارخة في هذه التشريعات، هي التفاوت في الأجر ما بين العامل في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، إذ لا يزال مطلب النقابات الفلاحية هو رفع الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة ليتســـاوى مع مثيله في القطاع الصناعي".[253]

أما على المستوى الجيلي فنرى أن "مفاعيل السياسات العمرانية لا تطال فقط السكَّان الحاليين، إنما أيضًا الأجيال القادمة، فالموارد التي يتم اســـتغلالها لمفاقمة الربح وتخزين رأس المال، لا يمكن إعادة إنتاجها، بل يوازيها عنف معنوي وحسِّي ـــ، كالإخلاءات القســـرية التي تســـمَّى تطويرًا عمرانيًّا واقتلاع الجبال وحفر الســـهول والشـــواطئ، يبرَّر بالتنمية والنمو الاقتصادي".[254]

ثانيًا: فجوات العدالة المناخية في المنطقة العربية

"تدخُّل الإنسان بمشاريع عشوائية مدمِّرة لمقومات الحياة، سيقضي على الثروات الطبيعية وينذر بمزيد من الأوبئة، مقوِّضًا فرص التنمية وتحقيق العدالة المناخية، في غياب إدارة رشيدة متكاملة ومستدامة".[255] ترصد الدراسات المختلفة مجموعة من الإشـكاليات الأسـاسـية التي تعاني منها المنطقة العربية في مجال العدالة المناخية بعضـها يتعلق بندرة الموارد وأخرى تتعلق بطبيعة اسـتخدام هذه الموارد، إضـافة إلى تأثر المنطقة باسـتغلال دول الشـمال لها بشـكل يؤثر سـلبًا على العدالة المناخية فيها.

من أهم هذه الإشكاليات نقص المياه الذي "يُسهم في التصحر بينما قد يؤدي تغير المناخ إلى الفيضانات في بعض المناطق وإلى تفاقم نقص المياه والجفاف"،[256] وســـيجبر الجفاف "القرويين على ترك منازلهم وســـتدمَّر الأراضي الخصـــبة بســـبب ارتفاع مستوى مياه البحر. وانخفاضُ إنتاج الأغذية وتقلُّصُ المياه سيهدِّد حتى المدن الكبرى، مثل: القاهرة والدار البيضاء والجزائر،

---

[250] ILO, World Social Protection Report, 2017-19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals (Geneva, 2017), p. xxxiii.

[251] ESCWA's calculation based on Human Development Report 2016, table 4: Gender Development Index (GDI). Available at http://hdr.undp.org/en/composite/GDI (accessed on 7 August 2018).

[252] ريم عبد الحليم، نصاف براهمي، علي صاحب، "حول سيادة الطاقة بين العدالة البيئية والاجتماعية: دراسات حالة من مصر والجزائر والعراق"، ورقة ضمن هذا الكتاب.

[253] ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزناك، مرجع سابق.

[254] نادين بكداش، ليلى الرياحي، مرجع سابق.

[255] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

[256] حمزة حموشان، ميكا مينيو- ياللو، "الكفاح من أجل العدالة المناخية في شمال إفريقيا"، ARTS ACTIVISM EDUCATION RESEARCH، 28، 4، 2015.

فضلًا عن الإفراط في استخدام المياه الجوفيَّة، (ما) سيضع معظم الدول العربية تحت مستوى الفقر المائي المطلق"،[257] هذا بالإضافة إلى وجود "توترات سياسية قديمة"[258] متعلقة بالمياه. و"البحار أنفسها تتغير، وستصبح أكثر حمضية ما سيسفر عن مقتل الشعب المرجانية. وهذا سيمحو الكثير من التنوع البيولوجي في البحر الأحمر، ويدمِّر سبل عيش الآلاف من الذين يعيشون على الصيد والسياحة".[259] وسترتفع درجات الحرارة، "والإجهاد بسبب الحرارة يقتل الآلاف، خاصةً العمال الريفيين".[260]

ولا يتوقف الأمر على ذلك، فتكمن المشكلة أيضًا في "التراخي في استخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة في قضايا البيئة، مثل: اقتصاديات ومحاسبات البيئة ومصادر الثروة الطبيعية، وفي استخدام أساليب التقويم المختلفة: الإستراتيجي والتراكمي والمشروعات وتقليل المخاطر ودورة حياة المنتَج".[261]

أما استغلال دول الشمال للجنوب وسطوة المؤسسات الدولية على القرارات المتعلقة بالبيئة والمناخ، فيظهر في سياسات ومواقف مؤسسات، مثل: البنك الدولي ووكالات الاتحاد الأوروبي (وغيرها). فعلى الرغم من أنَّ هذه المؤسسات تنادي بخطط عمل عاجلة في مجال البيئة قد تبدو جذرية بالمقارنة مع مواقف الحكومات المحلية، كمناقشة مسألة الأثر على الفقراء مثلًا، فإنَّها منحازة سياسيًّا إلى الأقوياء ذوي السلطة. لذلك، فإن تحليلاتها لتغيُّر المناخ لا تشمل المسألة الطبقية والعدالة والسلطة أو التاريخ الاستعماري".[262] كل هذا في ظل غيابٍ للديمقراطية "بينما النخب السلطوية والشركات المتعددة الجنسيات مستمرَّة في العمل كالمعتاد".[263]

وإذا نظرنا إلى الدراسات الواردة في هذا الكتاب يظهر لدينا العديد من الأمثلة على ذلك، فقضية المياه فتتخطى المشكلة ندرتها إلى سوء إدارتها واستخدامها وتوزيعها غير المتكافئ ما يؤدي إلى استنزاف مصادرها وتلويثها. ويهدِّد هذا الأمر بدوره بتهجير السكان المحليين نتيجة استملاك الأراضي والآثار السلبية للمشاريع، فـ"تجفيف المساحات الرطبة كالأهوار في جنوب العراق (بلد النهرين)، يأتي بآثارٍ سلبية على تأمين العدالة المناخية والتوازن المناخي، إذ أدى إلى هجرة السكان المحلِّيين وتغيير أنماط معيشتهم الاقتصادية".[264] وفي مصر لا تنحصر مشكلة المياه في الندرة الشديدة، بل هناك أيضًا التوزيع غير المتكافئ للعوائد والمنتجات الزراعية، وسوء استخدام الموارد المائية، وتقنيات الري غير الفعالة. كل هذا مجتمعًا يؤدي إلى تدمير الأمن المائي في البلاد.[265]

وفي مجال الطاقة فالتخصص في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الحال في مصر يكتنف الكثير من أوجه الظلم المناخي[266] و"ينطوي على بعد خارجي يتعلق بوضع منطقتنا كاقتصاد طرفي في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل[267]". كما "تُعتبر الضغوط السكانية والديمغرافية رئيسية ومتداخلة مع كل نوع من هذه التهديدات التي تشمل نقص المياه والتصحر والتلوث والتغيرات المناخية".[268] وعلى ما سبق يمكننا التأكيد على ما جاء في الدراسة من أن "استخدام الموارد الطبيعية مسألة حقوقية وبيئية في المقام الأول".[269]

---

[257] المرجع السابق.

[258] "البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية"، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009"، https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/ch2-a.pdf

[259] حمزة حموشان، ميكا مينيو- يالويللو، مرجع سابق.

[260] المرجع السابق.

[261] مصطفى كمال طلبة، "التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية، البيئة والضغوط على الموارد والعلاقة بأمن الإنسان في البلدان العربية"، "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009"، https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr09/ch2-a.pdf

[262] حمزة حموشان، ميكا مينيو- يالويللو، مرجع سابق.

[263] المرجع السابق.

[264] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

[265] المرجع السابق.

[266] سلطان السالم، عمرو عادلي، مرجع سابق.

[267] المرجع السابق.

[268] البيئة والضغوط على الموارد، مرجع سابق.

[269] المرجع السابق.

ثالثًا: أهم إشكاليات العلاقة بين الاجتماعي والمناخي

يكمن جوهر الأزمة في منطقتنا في أنه تمَّ إعادة "تعريف الاقتصاد ليكون قائمًا على قوى السوق فقط، وذلك بعد القضاء على تجارب التحرر الوطني التي كان لها دور واضح في عملية التنمية ما بعد الاستقلال في جوهر هذه التنمية مفهوم عدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية، ولكن النمط الجديد يتميَّز بخصائص تؤثِّر بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر على البيئة.[270] كما يرتبط التغير المناخي بالفوارق الهائلة في الدخل والثروة التي تتميّز بها منطقتنا والتي سبق الإشارة إليها[271] وفي ظل سيادة مفهوم السوق تحولت المخططات الاقتصادية الكبرى في منطقتنا إلى آلية تساهم في تركيز الثروات في يد أقلية من الرأسماليين الكبار ويحاصر ويهمش الفئات الأضعف وأصحاب المهن التقليدية.[272]

ومن الضفة الأخرى نرى تأثير حالة التراجع البيئي في قضية العدالة الاجتماعية "ذلك أن النظام الاقتصادي الحالي، الذي يُعتبر الاستغلالُ الجائر للطبيعة والاقترابُ من الفوضى المناخية وتشجيعُ الخصخصة والعولمة والنمو غير المحدود من أهمِّ خصائصه ومقوِّماته، يستمرُّ في توسيع فجوة عدم المساواة بزيادة مستمرَّة لتركيز المال والنفوذ".[273] ويتَّضح من مؤشرات الفقر وحرمان قطاعات عريضة من الموارد الطبيعية أن سياسة المشاريع المنحازة إلى نماذج مروِّجة لأهداف النمو والتطوير، غالبًا ما تطيح بالموارد البشرية الشابة، فتعيق بدورها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[274] وكذلك فإنَّ أزمات الغذاء التي حصلت عام 2008 وتسببت في المجاعة وأعمال الشغب في جنوب الكرة الأرضية أظهرت كيف أن نظام غذائنا متصدع ومحتكر من الشركات التي تزيد أرباحها من خلال الزراعة أحادية المحصول والمتوجهة إلى الصادرات.[275] وكما جاء في الدراسة، فإن أكثر من 80% من الجوعى في العالم يعيشون تحديدًا في المناطق التي تتعرض للكوارث الطبيعية وللتدهور البيئي، ما يؤكد عمق العلاقة بين المناطق التي تعاني من التغيرات المناخية المتطرفة والفقر والجوع.[276]

عدالة التوزيع هي الأخرى قضية محورية في هذه العلاقة، فقضية تسعير الغاز الطبيعي في مصر وعدالتها على سبيل المثال، من أهم القضايا التي ثار حولها النقاش خلال السنوات الأخيرة بين مؤيد ومعارض لرفع تكلفة الغاز على المصانع وتسعير الغاز في مصر وما تؤدي إليه سياسات الدعم في هذا المجال من اختلالات اجتماعية حيث تستفيد الشرائح الأعلى من هذا الدعم على حساب اقتطاعات من الدعم الموجه إلى الفئات الأفقر.[277] و يظهر ذلك في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة في منطقتنا، فهي بطبيعتها كثيفة رأس المال ومنخفضة الاعتماد على العمالة، ما يعمِّق من مشكلات توزيع الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي مع ضعف فرص التوظيف في هذه الصناعات.[278] وعمَّق الاستمرارُ في دعم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة من عدم كفاءة استخدامات الطاقة في الاقتصاد النامي وهو يحمِّل التكلفة البيئية المبطَّنة للمجتمع أو لجهات أو مجتمعات محلية عادةً تكون أقل قدرة على الدفاع عن مصالحها.[279] و إذا نظرنا بشكل أوسع إلى موضوع العدالة و انتقالنا به إلى البعد السياسي فيجب أن نشير هنا إلى أن "العدالة البيئية تقتضي أن تحصل كل الطبقات المجتمعية على الحقوق نفسها. لكن بسبب التفاوت في المستويات الاقتصادية وعدم إمكانية الوصول المتساوي إلى عملية صنع القرار يصبح الأمر صعبًا".[280]

---

[270] "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، 4/ 12/ 2020، http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4397/

[271] المرجع السابق.

[272] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

[273] "للعدالة مداخل متعددة"، مرجع سابق.

[274] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

[275] حمزة حموشان وميكا مينيو-بالوياللو، مرجع سابق.

[276] جورج كرزم، "العدالة المناخية لن تتحقق إلا بمواجهة الشعوب المقهورة للاحتكارات والحكومات الراعية لمصالح الرأسمالية المدمرة للبيئة"، "آفاق البيئة والتنمية"، 1/ 12/ 2016، https://bit.ly/3uC6eIX

[277] ريم عبد الحليم، نصاف براهمي، علي صاحب، مرجع سابق.

[278] سلطان السالم، عمرو عادلي، مرجع سابق.

[279] "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

[280] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

نعود هنا إلى إشكالية الوقود الأحفوري التي سبق الإشارة إليها. يتمثَّل أحد الأبعاد الرئيسية للتغير المناخي، كما يظهر في العديد من أوراق الكتاب، في كونه بالدرجة الأولى حربًا يشنُّها الأغنياء على الطبقات العاملة الفقيرة. عنف المناخ ناجم عن خيار الاستمرار في حرق الوقود الأحفوري - وهو خيار الشركات والحكومات الغربية، جنبًا إلى جنب مع النخب المحلية والجيوش. إنه نتيجة قرن من الرأسمالية والاستعمار.[281] وفي الوقت نفسه "هناك حاجة ملحَّة لتغليب الواقعية في مجال الطاقة. فعلى الرغم من الحرب المستعرة على الوقود الأحفوري والدعم العالمي لمصادر الطاقة الخضراء، فإن الوقود الأحفوري ما زال يؤمّن أكثر من 85% من مجمل احتياجات الطاقة في العالم، بالمقارنة مع 10% للطاقة المتجدّدة (تستحوذ الطاقة الكهرومائية، وهي أقدم أشكال الطاقة المتجدّدة المستخدمة، على 7% وحدها)،[282] ويُعدُّ الوقود الأحفوري مصدرًا أساسيًّا لموارد التنمية في دولٍ مثل العراق وليبيا والجزائر، بل يكاد يكون المورد الوحيد في دول أخرى، إذا ما نظرنا إلى دول الخليج.

ومما سبق يمكننا القول إن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية، أو بمعنًى أوسع، العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، ليست علاقة مباشرة يؤثر فيها عامل على الآخر، ولا علاقة ثنائية يؤثر كل عامل في الآخر، بل هي علاقة يمكن وصفها بالعلاقة الدائرية، أي أنَّ الاختلال على أحد المستويين يؤدي إلى مزيد من اللامساواة في المستوى الآخر. وهذا التعميق للَّامساواة بالضرورة يعيد إنتاج أو يعمِّق من اختلالات المستوى الأول. بمعنًى آخر، لا يمكننا تحديد أيِّ العاملين أسبق، وبالتالي يجب أن يتم التعامل مع هذه القضية بمحاولة كسر هذه الحلقة المفرغة التي لا تهدد مستوى حياة البشر فحسب، بل تهدد حياتهم نفسها. على سبيل المثال، إن قضية العدالة البيئية ترتبط حتمًا بقضايا، مثل: الجفاف والتلوث، الذي تخلِّفه أنماط اقتصادية تقوم على الصناعات الاستخراجية والسيادة على الثروات والتي بدورها تعيد تهميش الفئات الأفقر والأضعف لحساب المستفيدين من هذا النمط من الصناعات، لذلك سنجد العنصر البيئي دائمًا متوفر في نضالات المحتجين ذات الطابع الاجتماعي حتى دون أن يضعوه في الواجهة بشكل معلن.[283]

رابعًا: المنطقة العربية، قواسم مشتركة

رغم الخصوصيات المختلفة التي تحتويها دراسات الحالة التي تم تقديمها في إطار هذا العمل، تظل هناك قواسم مشتركة بين دول المنطقة المختلفة، فعلى مستوى تأثير طبيعة الاقتصاد ونمط التنمية على العدالة المناخية نجد أن "سياسة المناخ في العالم العربي يتحكم فيها ذوو الثروة والسلطة. والوظائف والتمويلات والفرص التي تحيط بالشؤون البيئية، معظمها تابعة للشركات أو مرتبطة بمؤسسات".[284] وعلى الرغم مثلًا من "تنوع بنية الاقتصاد الزراعي بين مختلف الدول العربية إلا أن السياسات الليبرالية والتسهيلات للمستثمرين في النفاذ إلى الأراضي وتبنِّي سياسة قائمة على الأمن الغذائي تُعدُّ السمات البارزة في أغلبية الدول العربية".[285] ويشكل نمط الاستحواذات الكبيرة على الأراضي خطرًا بيئيًّا واجتماعيًّا وربما أمنيًّا".[286]

هذا في وقت تُعتبر "منطقتنا الآن تحت وطأة الرأسمال المالي العالمي والهيمنة الإمبريالية المسببة للأزمة البيئية وآثار التغير المناخي واستنزاف الثروات"،[287] فـ"الدول ذات السياسات النيو ليبرالية التي تنتهج سياسات تحرُّر أسواقها بشكل كامل أمام الشركات الأجنبية ما تلبث أن تجد صدى تلك السياسات على سيادتها الغذائية وقطاعها الزراعي. وهذا النمط الاقتصادي متكرِّر في المنطقة العربية".[288] كما أنَّ للاتفاقيات التجارية بين دول الشمال ودول الجنوب آثار على استنزاف الموارد الطبيعية

---

[281] حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

[282] كارول نخلة، "التحول نحو الطاقة المتجددة: تغيير الاقتصاد أولًا"، صحيفة "الأخبار"، 24/ 9/ 2018، https://al-akhbar.com/Capital/258431

[283] ريم عبد الحليم، نصاف براهمي، علي صاحب، مرجع سابق.

[284] حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

[285] Batatu, Hanna (1984) *The Egyptian, Syrian, and Iraqi revolutions: some observations on their underlying causes and social character*. Center for Contemporary Arab.

[286] "السيادة الغذائية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، 1/ 4/ 2021، http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4512/

[287] "شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية"، https://www.siyada.org/ar/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86%D8%9F/

[288] "السيادة الغذائية بين العدالة المناخية والعدالة الاجتماعية"، مرجع سابق.

والتنوع البيولوجي في دول جنوب البحر المتوسط. والتكتلات الاقتصادية الكبرى تمارس ضغوطات كبيرة على دول الجنوب وتفرض عليها اتفاقيات ثنائية للالتفاف أو التحايل على الاتفاقيات الأممية لتيسير السيطرة على مواردها الطبيعية.[289] وفي هذا الصدد هناك العديد من الأمثلة التي يمكن الحديث عنها، فمصر والمغرب وتونس مثلًا "لم تكن استثناءً من التعديات الليبرالية القاسية على "خبز" شعوبها[290] لقد كان للجانب البيئي عظيم الضرر، من هذه السياسات النيو ليبرالية في القطاع الفلاحي.[291] ولا تزال هذه السياسات الفلاحية مستمرة في البلدان الثلاثة، بل زادت احتدادًا في كل من المغرب وتونس، بالاكتساح الهائل للأقطاب الفلاحية الكبرى، التي تهدد سيادتها الغذائية.[292]

و"يفرض النظام الدولي العالمي على دولٍ تعتمد على الصناعات الاستخراجية ديونًا تحتاج من أجل سدادها إلى الاستمرار في هذه الأنماط الاستخراجية. وبالتالي فكثيرٌ من المستثمرين الدوليين والشركات الذين يأتون للعمل في هذه الدول يملكون معايير بيئية أضعف بكثير من تلك الموجودة في بلادهم".[293] وتظهر في الوقت نفسه إشكالية متعلّقة بخصوصية وضعيّتنا في المنطقة التي تحوي الكثير من التناقضات، فهل تجوز مثلًا المساواة بين مجتمع متقدم صناعي كالسويد وتُلزم مجتمعًا كمصر ما زال بحاجة إلى تنمية صناعية ومستوًى معيَّن من الدخل، بنفس المعايير فيما يتعلَّق مثلًا بحدود النمو الاقتصادي؟"[294]

وفيما خص مسألة التنمية، فـ"على الرغم من أنَّ سياسات التنمية المستدامة لدول البحر الأبيض المتوسّط بحاجة ماسَّة إلى التخفيف من هذه المخاطر، إضافةً إلى النظر في خيارات التكيُّف، فإنَّها تفتقر حاليًّا إلى معلومات كافية _خاصة بالنسبة إلى دول جنوب البحر المتوسط الأكثر تأثّرًا_ وذلك نظرًا إلى محدوديَّة خطط المراقبة المنهجية ونماذج التأثير".[295] وتبرز مشكلة خاصة بمعايير التنمية في المنطقة العربية بأنها "لم تُوضع وفق مصالح الأكثرية أو بناءً على ممارسات اقتصادية اجتماعية قائمة تاريخيًّا، بل تمَّ القضاء على الموارد. ويغيب بشكل فاضح، في مناطق الجنوب، وتحديدًا في المدن العربية، عن العمليات التي تسمى بالتطوير العمراني (مثلًا)، والتي تؤثِّر مباشرة على نوعية حياة الناس، الناسُ أنفسهم. فبالرغم من هيمنة السرديَّات التي تنذر بالتطوُّر والرخاء، إلا أن الواقع المعاش يتصادم بشكل فاضح معها".[296]

أما أثر التراجع البيئي على الاقتصاد والعدالة الاجتماعية فيظهر في أزمة المياه كمثال، "فلا شك أن المياه وما يتعلق بها من قضايا سياسية واقتصادية وحقوقية، تزداد أهمية وتأثيرًا على قطاعات واسعة يشغلها سكان العالم باختلاف مستويات بلدانهم الاقتصادية، وهو أمر يبرز جليًّا في المنطقة العربية".[297] و"منطقتنا العربية منطقة فقر مائي. هذا بالإضافة إلى وجود زيادة سكانية كبيرة تعتمد على استخدام الموارد".[298] وقد "أدَّى التغيُّر المناخي المتسارِع على مدى العقود الماضية، والناتِج عن تضافر عدَّة عوامل كالتغيرات في استخدام الأراضي وزيادة التلوُّث وتراجع التنوع الحيوي البيولوجي، إلى تفاقم المشكلات البيئية الحالية في حوض البحر المتوسِّط"،[299] كما أنَّ "آثار أزمة التغير المناخي على منطقتنا تفوق غيرها من المناطق"،[300] هذا بالإضافة إلى "الضغط الديمغرافي والهشاشة البيئية التي تشوب الأنشطة الصناعية في المنطقة العربية بشكل عام، خاصة في سياق التغير المناخي وانعدام العدل البيئي العائد على المجتمع".[301]

---

[289] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

[290] جلبير الأشقر، لغز اللامساواة العربية، مثال مصر، ترجمة وائل جمال، منشورات، مؤسسة فريدريش أيبرت، سنة 2020، ص8.

[291] مقال منشور على موقع سيادة: https://bit.ly/2PcDxTR

[292] ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزناك، مرجع سابق.

[293] "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

[294] "للعدالة مداخل متعددة"، مرجع سابق.

[295] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

[296] نادين بكداش، ليلى الرياحي، مرجع سابق.

[297] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.

[298] "العمران بين البيئة والاقتصاد"، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، "غرين بيس" مكتب الشرق الأوسط، 19/ 12/ 2020، http://socialjusticeportal.afalebanon.org/publication/4409/

[299] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

[300] "للعدالة مداخل متعددة"، مرجع سابق.

[301] سلطان السالم، عمرو العادلي، مرجع سابق.

ومن تأثيرات التراجع البيئي على الاقتصـــاد "ارتفاع الواردات من المواد الغذائية وبالتالي ارتفاع أســعارها بفعل موجات الجفاف غير المسبوقة التي عانت منها عدة دول، مثل: سوريا والجزائر، ما قلل من إمدادات هذه الدول من الإنتاج الزراعي ومن المياه".[302]

وهنا تظهر الحلقة المفرغة التي تحكم علاقة المناخي بالاقتصـادي في منطقتنا. ويكمن "التحدي الأكبر لكثير من المؤسـسـات البيئية العربية في كيفية إيصـــال الخطاب البيئي ومن ثم النهوض بالبيئة في المناطق التي تقطنها أغلبية عظمى ممن يعيشــون تحت خط الفقر".[303] ويأتي هذا في ظل واقع يحكمه "نمط حالي لإنتاج وتســعير الطاقة في الدول العربية محل الدراسة (مصر، الجزائر، العراق) ظالم من الناحية البيئية، كما أن نظام التسعير لا يزال ظالماً من الناحية الاجتماعية".[304] هذا بالإضـــافة إلى أنَّ الاعتماد يجب أن يكون "على ترك الوقود الأحفوري في الأرض، والتكيف مع المناخ الحاصـــل. مليارات سـتنفق على محاولة التكيف مع تغير المناخ الحاصـل. مليارات سـتنفق على محاولة التكيف - إيجاد مصـادر جديدة للمياه، وإعادة هيكلة الزراعة وتحويل المحاصـــيل التي تزرع، وبناء الجدران البحرية للحفاظ على عدم تســرب المياه المالحة وتغيير شكل ونمط المدن. ولكن لمصلحة من سيكون هذا التكيف؟ نفس هياكل السلطة الاستبدادية التي تسببت في تغير المناخ تقوم بتشـكيل الاسـتجابة لحماية نفسـها ولتحقيق أرباح أكبر. المؤسـسـات النيو ليبرالية هي القائمة على صـياغة التحول المناخي. هناك تزايد في عدد المنشـورات التي تتناول هذا الخطر باللغة العربية، ولكن المؤسـسـات النيو ليبرالية كالبنك العالمي وgiz الألماني وهيئات الاتحاد الأوروبي تهيمن على المعرفة والأدبيات الناتجة. تحليلاتها لتغير المناخ لا تشـــمل مســـائل الطبقية والعدالة والسـلطة والتاريخ الاسـتعماري. تخلو هذه التحاليل من أية إشـارة إلى المسـؤولية التاريخية للغرب الصـناعي في التسبب في تغير المناخ. معظم الكتابات عن تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تشير إلى الاضطهاد - أو المقاومة".[305]

---

[302] ريم عبد الحليم، نصاف براهمي، علي صاحب، مرجع سابق.

[303] مشكاة المؤمن، وزيرة البيئة العراقية السابقة، "العدالة البيئية لتحقيق نهضة عربية"، "مجلة "البيئة والتنمية"، كانون الثاني/ يناير 2007، http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=795&issue=&type=3&cat=

[304] ريم عبد الحليم، نصاف براهمي، علي صاحب، مرجع سابق.

[305] حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.

الخاتمة: كسر الحلقة المفرغة

كما تطرح أوراق هذه الدراسة، لا يمكن التعامل مع هذه الحلقة المفرغة بشكل متتالٍ إذ يجب التعامل مع العدالة الاجتماعية والعدالة المناخية بشكل متوازٍ وعلى ثلاثة مستويات: الأول محلي يتعلق بكل دولة من الدول من حيث السياسات والوعي، والثاني إقليمي من حيث التعامل مع القضايا المشتركة وبناء تحالفات إقليمية، والمستوى الثالث هو الدولي الذي يتم فيه طرح القضايا العالمية المشتركة من جانب والنضال لوقف استغلال الشمال للجنوب من جانب آخر.

على مستوى السياسات في الدول المختلفة من منطقتنا، فمن أهم ما جاء في هذه الدراسة في إطار الحديث عن العدالة البيئية، أن "هناك بدائل ميدانيَّة تُصاغ إما من ناحية النظام أو الإنتاج من طرق مختلفة بديلة، وإما من ناحية التسويق في الزراعة، في المنتوجات التقليدية".[306] ويجب "على الحكومات وضع إستراتيجية شاملة تكون مشتركة بين مختلف القطاعات، وذلك للوفاء بالأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي ويكون للحراك حق المراقبة والمتابعة والمحاسبة، إضافةً إلى حق استعمال الآليات الوطنية والإقليمية والدولية وتقارير الظل"،[307] كما "يجب دسترة سياسة تقييم الأثر البيئي، حتى يتسنَّى وضع إطار قانوني/ مؤسسي واضح يمكن من خلاله تطبيق آليات الانتصاف القضائي فيما يتعلق بأي نزاعات يمكن أن تنشأ بين المجتمعات المحلية وأي مشاريع سواءٌ كانت بتمويل محلي أو دولي".[308]

كما "يجب تضمين بيئة الأراضي الرطبة في التشريعات المحلية بهدف حمايتها باعتبارها صونًا للتنوع البيولوجي"،[309] و"إنشاء حراك فاعل للمدافعة والمناصرة في كل ما يتعلق بقضايا التنوع البيولوجي، والضغط لتغيير السياسات وطرق الأداء على الصعيدين الرسمي والخاص، ووجوب تحسين المعرفة بالتنوع البيولوجي حتى يكون الحراك مبنيًّا على أساس علمي متين."[310]

في التعامل مع مورد المياه يجب: اعتماد مقاربات التنمية القائمة على الحقوق والمتمحورة حول مصالح الناس دون تمييز قائم على العرق، أو الدِّين، أو الجنس، أو اللون. ووقف المشاريع المدمرة للبيئة، ودعم مصالح صغار المزارعين، وتدعيم وسائل الإنتاج، واستدعاء الجهود البحثية الرسمية والمدنية للإحاطة بجدوى المشاريع، وخطة إصلاح تتضمن إيقاف تلويث الموارد الطبيعية، وإيقاف كافة أشكال هدر الموارد عبر تفعيل دور الجهات الرقابية، ووضع خطط مائية مستدامة.[311] و"يتطلب التصدي لتحديات المياه والهشاشة الجمع بين الاستجابة الفورية للاحتياجات الأساسية للناس وتبنِّي نهجًا طويل المدى يهدف إلى بناء القدرة على الصمود تجاه الصدمات والأزمات الممتدة. وينبغي أن تعتمد الأخيرة على إدارة الموارد المائية وتقديم الخدمات بطريقة مستدامة وفعالة وعادلة. كما يُعتبر الاستثمار في السياسات والممارسات المبتكرة أمرًا حيويًّا، إذ يمكن أن تساهم عملية تطوير ونقل التكنولوجيا في توفير مزيد من التحسينات في كفاءة المياه وإنتاجية المحاصيل في المنطقة، وتشجيع ممارسات المحافظة على الأراضي واستصلاحها".[312] كما "ينبغي للحكومات العربيَّة إعادة النظر في السياسات الزراعية عن طريق توفير محفزات وتكنولوجيات فعالة لزيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفية. وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي".[313] و"يقع على عاتق المؤسسة البيئية اعتماد مفهوم العدالة البيئية لتقديم

---

306 "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.

307 رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

308 المرجع السابق.

309 المرجع السابق.

310 المرجع السابق.

311 ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، المرجع السابق.

312 "حلول للتحديات المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعاني من نزاعات، سؤال وجواب مع باسكوال ستيدوتو على هامش الأسبوع العالمي للمياه"، "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"، 30/ 8/ 2018، http://www.fao.org/fao-stories/article/ar/c/1151153/

313 إبراهيم سيف، "أزمة الغذاء في الدول العربية: الحلول قصيرة الأمد لتحدٍّ مزمن"، "مؤسسة كارنيغي"، حزيران 2008، https://carnegieendowment.org/files/Ar_Saif_Commentary_Food_Crisis_June_21.pdf

أقصى- درجات العناية والدعم للشريحة التي تعيش تحت خط الفقر، بدءًا من برامج التوعية، إذ لا يمكن المباشرة بخطط التنمية بمعزل عن تعاون هذه الشريحة".[314]

وحول السيادة الغذائية يجب "تعديل منظومة القوانين التي تحكم أوضاع صغار الفلاحات وعاملات الزراعة والبحر والرعي، لضمان حقوق عمل سليمة وتوسيع مظلة التأمينات الصحية والاجتماعية. وإعادة الاعتبار ضمن خطط التنمية الحالية والمقبلة في إعمال الحق في الغذاء والسيادة الغذائية بالتركيز على طرق الإنتاج والحصاد والتحويل والتسويق التي تتأقلم مع النظم البيئية. ودعم المزارعين المحليين، لا سيما صغار الفلاحين، ووقف محاباة الشركات الاستثمارية التي تركز على المحاصيل التصديرية التي يمكن أن تضرُّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالتوازن البيئي".[315] كما يجب "مناصرة حراك عمال/عاملات الزراعة في البلدان التي تعرف انتشار الضيعات/القرى الفلاحية الرأسمالية. والقيام بإصلاح زراعي من أسفل، يراعي الحقوق التاريخية لصغار الفلاحين في الولوج إلى الأرض والماء، ومصادرة الأراضي المنهوبة من طرف الشركات المتعددة الجنسية والدولة. واحترام بنود الإعلان المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، الصادر عن الأمم المتحدة عام 2013".[316] إضافةً إلى "تشريك منتجي الغذاء في تحديد أسعار المواد الغذائية بما يحفظ هامش ربحهم ويقلص من الوساطات".[317]

وفي مجالات العمران يجب "تخطي الأساليب والرؤى التقليدية، وهذا الأمر أصبح حتميًّا للمساعدة على بناء قواعد جديدة تتيح قبول استخدام المجتمعات المحلية للبيئة العمرانية من خلال تخطيط عمراني ومعماري أكثر حساسية وخصوصية لثقافات واقتصاديات المجتمعات المستهدفة".[318]

بشكل عام، على الحكومات وواضعي السياسات الالتفات إلى أن "عملية إعادة التوازن البيئي تتطلب إجراءات ثورية تبدأ بمعالجة النمط الاقتصادي ونية حقيقية لإصلاح الواقع وسقف زمني مقبول".[319] ويبقى سؤال: "هل أن العدالة الاجتماعية ممكن ربطها بضرورة توفير العدالة البيئية؟ من الصعب الإجابة عليه من خلال هذه الورقة فقط، بل يتطلب جهودًا كبيرة من قبل كل المعنيين بالشأن العام من صنَّاع قرار ونشطاء وخبراء وأكاديميين وغيرهم، للتوقف أمام هذه المعضلة واتخاذ إجراءات أكثر صرامة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمناخية في نفس الوقت".[320]

أما على مستوى الوعي فإن المجتمع المدني "يلعب دورًا مهمًّا في تأطير وتنمية الوعي عند السكان والمسؤولين بأهمية العدالة المناخية والتصدي لكل المشاريع التي تهدده".[321] كما أن "ناشطيَّة الخبراء والباحثين والمجتمع المدني تلعب دورًا في توعية الشعب والثقافة العامة على أهمية دورنا ومسؤوليتنا كعالم جنوب عالمي".[322] و"الوعي لأنشطة شركات الصناعات الاستخراجية تصاحبه أطرُ مطالبةٍ بالحقوق، والتي تكون متنوعة: من الاحتجاج إلى الاعتصام أو الإضراب والتواصل مع الجهات المعنية، أو تحويل القضية إلى قضية رأي عام".[323]

ومن المهم أيضًا "تفعيل عملية محو الأمية البيئية لدى الجمهور، لا سيما تلك المتعلقة بقضايا العدالة المناخية من خلال تنظيم دورات إعداد مدربين ومدربات بمجال التنوع البيولوجي، وتنظيم ورش العمل وجلسات التثقيف والتوعية وغيرها".[324] وفي هذا الإطار تتفاوت الإجابات على سؤال: "هل يكفي تراكمُ المعارك الصغيرة لحماية العدالة المناخية أم نحتاج تغييرًا جذريًّا؟ بين باحث، وآخر، ومفكر، وآخر. على أنَّ طرح التغيير الراديكالي موجود وواقعي، فقد نحتاج تغييرًا

---

[314] مشكاة المؤمن، مرجع سابق.
[315] ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزناك، مرجع سابق.
[316] المرجع السابق.
[317] المرجع السابق.
[318] نادين بكداش، ليلى الرياحي، مرجع سابق.
[319] ربيع وهبة، أماني البعيني، علي الكرخي، سلمان خير الله، مرجع سابق.
[320] ريم عبد الحليم، نصاف براهمي، علي صاحب، مرجع سابق.
[321] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.
[322] "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.
[323] "التنمية الصناعية بين الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.
[324] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.

جذريًّا كي نتمكَّن من الحديث عن تغيير حقيقي في مسألة التنوع البيولوجي وما يرتبط به على مختلف المستويات".[325] ولا "يمكن تجاهل دور الإعلام باعتباره شريكًا أساسيًّا للمجتمع المدني، وهو قادر على تبنِّي قضايا التنوع البيولوجي والترويج لها والتوعية بشأنها. ولا ننسى الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي".[326]

إلى ذلك، "هناك حاجة إلى تغيير سلوك الناس تجاه الطبيعة. ولكن في المقابل لا يمكن الحديث عن "وعي شعبي" ولا يمكن التعويل على شعب ما أو لومه لعدم إلمامه بكل ما يتعلق بالبيئة من حوله وهو منتزعٌ من كل مقوِّمات التطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي،"[327] كما أن "الثقافة والوعي لا يتغيران عبر حملات رفع الوعي، فالوعي مرتبطٌ بالممارسة وهو يتمثل من خلالها وليس سابقًا لها".[328]

وإقليميًّا يجب علينا التعامل مع القضايا المشتركة، إذ "يجب إحداث تغييرٍ في الخطاب الاقتصادي ومقترحات سياسية مستقبلية في المنطقة، خطاب يضع مبادئ جديدة لاقتصاد يقوم على العدالة والشفافية والمسألة الديمقراطية تحديدًا، أي مشاركة واسعة من المجتمع، عبر آليات أساسية، أهمها تشريعات تعاقب التعدِّيات على البيئة وحقوق الإنسان والمشاعات والممتلكات العامة. ثمَّ نظام ضريبي من دون إعفاءات مؤذية للطبيعة والإنسان، وإعادة هيكلة النظم والمؤسسات الأساسية".[329] والمنطقة أيضًا "في حاجة ماسة إلى "نقلة نوعية" شاملة في التعامل مع النماذج الاقتصادية والبيئية، واعتماد نماذج "التعافي الأخضر"، وفهم الاستدامة البيئية، ومواجهة أنماط الاستهلاك الشديدة وآثارها الرئيسية على الاستدامة".[330]وفيما يتعلق بالسيادة الغذائية كمثال للمداخل المختلفة يجب "إعادة النظر في الخارطة الفلاحية في منطقتنا مع اعتماد مقاربات بديلة ترتكز على التنوع والتكامل والتأقلم مع المناخ والإنتاج من أجل الغذاء المحلي".[331] ومن المسائل التي تثار أيضًا "إشكالية اللغة العربية وقضايا البيئة، إذ أنَّ استيراد المصطلحات والمفاهيم من أجزاء أخرى من الكوكب لن ينجح بمفرده، فلكي تتردد أصداء الأفكار في مسامع الناس في منطقتنا العربية يجب أن تنشأ هذه المصطلحات من واقعنا".[332]

وفي هذا الإطار، يُعدُّ بناء تحالفات إقليمية موضوعًا مهمًّا يمكن من خلاله تحسين الشروط على المستوى المحلي وإعطاء قوة لصوت المنطقة على المستوى الدولي وذلك عبر "تطوير خطاب نظري للمنطقة العربية يشكل جزءًا من خطاب الجنوب حول العلاقة بين التغير المناخي والبيئة والاقتصاد، وهذا الخطاب لا يمكن بلورته بشكل فعال دون بناء قواعد محلية للتفاعل مع هذه القضية".[333] وتتطلب أزمة التغير المناخي الحادَّة التدخُّلَ الفوريَّ الذي يبدأ من صياغة تصوُّر أو محاولة لصياغة الأسئلة الكبيرة المطروحة، وهناك بالفعل أفكار موجودة في حركات بيئية حول العالم، بل ولدى بعض السياسيين والأحزاب.[334]

ومن التجارب الإقليمية الناجحة التي هدفت إلى "التصدي لوضعية هيمنة الرأسمال العالمي" "شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية"، وهي "إطار موحد للنضال يشمل كل الجمعيات والمنظمات الشعبية والنقابات والحركات الاجتماعية والتنظيمات ذات التوجه المعادي للرأسمالية، وكل السياسات المدمرة للبيئة. وتعمل الشبكة في تناغم تام وتنسيق مع كل النضالات والحركات المحلية والإقليمية والعالمية المعادية للنظام الرأسمالي ولمسار الاستحواذ على الثروات. وتعمل الشبكة على ربط علاقات متينة وتحالف مع المنظمات المناضلة من أجل السيادة الغذائية على المستوى الإقليمي والقارّي والدولي".[335]

---

[325] "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.
[326] رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.
[327] لماذا يهم التنوع البيولوجي، مرجع سابق.
[328] المرجع السابق.
[329] "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.
[330] المرجع السابق.
[331] ربيع وهبة، ليلى الرياحي، علي أزناك، مرجع سابق.
[332] حمزة حموشان وميكا مينيو-بالويللو، مرجع سابق.
[333] "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.
[334] المرجع السابق.
[335] "شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية"، مرجع سابق.

أما دوليًّا فمن أولويات منطقتنا مواجهة استغلال دول الشمال لها، فـ"عند الحديث عن انتقالٍ أخضرَ وعادل، يجب التفكير في مقاومة الرأسمالية وفي نظام بديل تمامًا. ويحتِّم علينا موقعُنا في مجتمعات الجنوب التفكير في العلاقات بين الشمال والجنوب، أي العلاقات الاستعمارية المبنيَّة على هيمنة إمبرياليَّة وسرقة الثروات، وبلورة خطابات تحوي مفاهيم تلائم واقعنا المحلي وتراعي خصوصياتنا المحلية".[336] و"لا يجب إغفال أهمية مواجهة الاستغلال والاحتكار والضرر البيئي الكبير الذي أحدثته سياسات الاستعمار على مدى عقود طويلة وما زالت تحدثه".[337] وفي هذا الإطار، "من الضروري تقييم الاتفاقيات التي تفرضها الدول الكبرى على دول الجنوب وتأثيرها على الحق في التنمية بما هو إعمال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للمواطنين، وذلك قبل البدء بالمفاوضات حول الاتفاقيات الثنائية الجديدة".[338] و"على النشطاء والباحثين في دول الجنوب استغلال كل الفرص المتاحة لإبراز أضرار سياسات الاستغلال المضرّة ببيئتنا".[339] ويجب دائمًا التفكير في أنه "يمكن للتراكمات الصغيرة أن تعطي نتيجة أكبر لناحية التغيير على الصعيد الدولي ومواجهة الاستغلال.

إلا أن العلاقة مع الآخر ليست دائمًا علاقة مواجهة فهناك قضايا مشتركة يجب علينا التعامل معها عبر تحالفات ونضال مشترك ذلك أن "الكوارث البيئية وارتباط مصير دول العالم على الصعيد البيئي تحديدًا بعضها ببعض يحتِّم وجودَ تعاون مشترك بين الشمال والجنوب لمواجهة تلك الكوارث".[340]

في مسألة التنوع البيولوجي مثلًا "كان القلق على ضياعه والتسليم بدوره المهم في دعم الحياة البشرية، حافزًا لِوَضع اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1992، وهي معاهدة عالمية مُلزمة قانونيًّا. أصبحت المشاركة في هذه الاتفاقية شبه عالمية، ما يدلُّ على أن مجتمعنا العالمي يعي جيدًا الحاجة إلى التعاضد لضمان بقاء الحياة على الأرض.[341] لذا فإن "تكوين الوعي وتعزيز المعرفة حول العدالة المناخية لا يكفيان لتفعيل أي حراك دون استكمال ذلك بالمشاركة والتشبيك والشراكة بين الأفراد والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية الوطنية منها والإقليمية والدولية والسلطات المحلية، إضافةً إلى أصحاب المصلحة. ويكون ذلك من خلال بناء التحالفات والشبكات وتنظيم الحملات المشتركة".[342] كما يجب إخضاع جميع الأطراف الدولية للمراجعة الدورية الشاملة لقياس مدى ملاءمة تشريعاتها ونصوصها التطبيقية/ أنظمتها اللائحية للشروط والمعايير التي تتضمنها الاتفاقيات المرتبطة بالعدالة المناخية.[343]

---

336 "للعدالة مداخل متعددة: نموذج الاقتصاد والبيئة"، مرجع سابق.
337 "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.
338 رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، المرجع السابق.
339 "لماذا يهم التنوع البيولوجي"، مرجع سابق.
340 المرجع السابق.
341 رجاء كساب، ماجدة بو داغر خراط، زياد خالد، مرجع سابق.
342 المرجع السابق.
343 المرجع السابق.